

٢١٧٢

ش . خ

شرح مختصر خليل ، للخراسي ، محمد بن عبد الله
- ١١٠١ هـ . كتب في القرن الرابع عشر
الهجري تقديرا .

ج ١-٦ في ٦ مج (٢٣٨، ٢٥٨، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢١٣، ٢٣٠ ق)
٢١ سم

٥٤٠٥

نسخة جيدة ، خطها مغربي حسن . طبع
الاعلام ١١٨:٧ معجم المطبوعات ١: ٨٢٠
١ - المذهب المالكي ، فقه المذايب
الاسلامية ٢ - المؤلف ب - تاريخ النسخ
ج - فتح الجليل على مختصر العلامة خليل
د - شرح الخراسي على مختصر خليل .

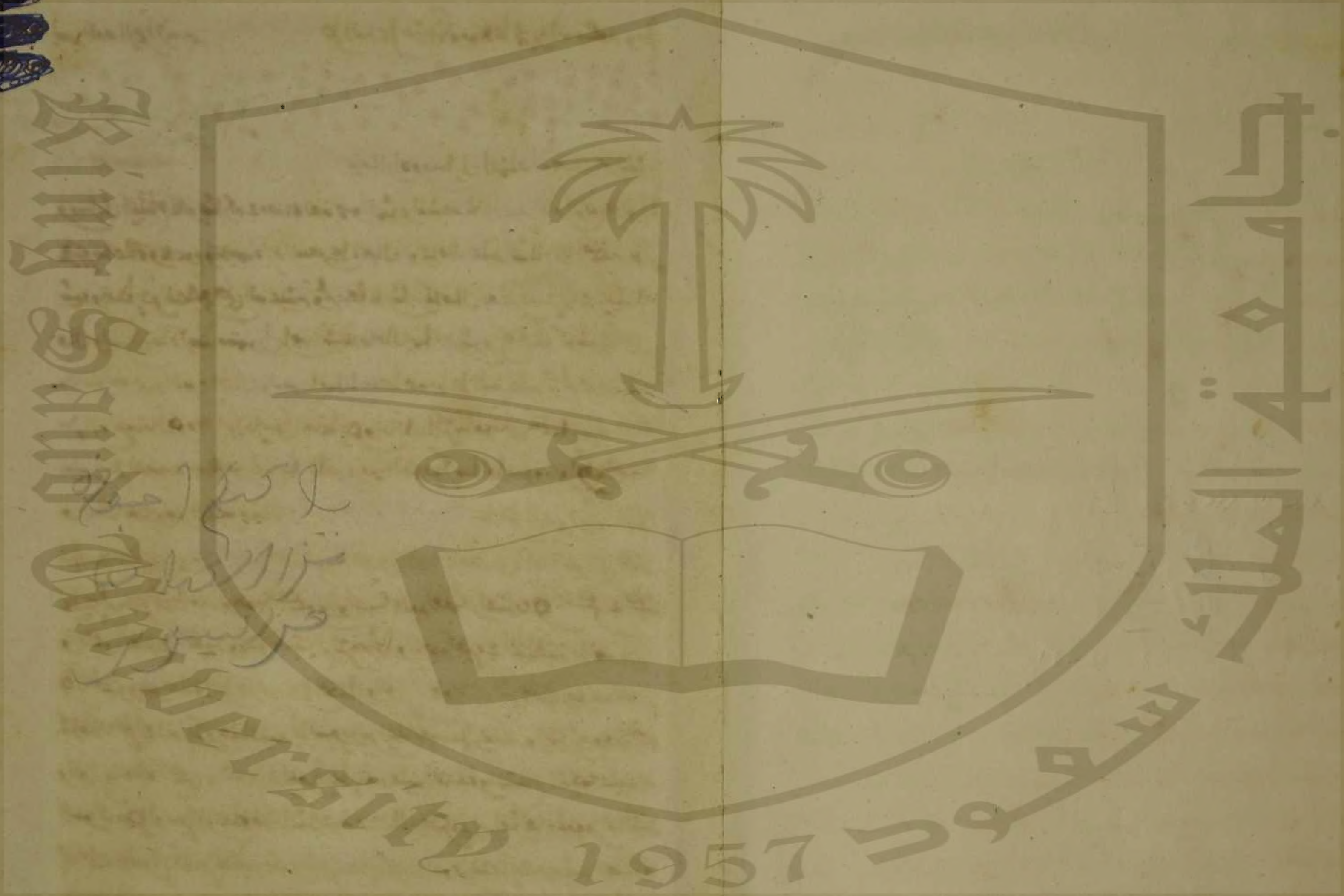
٥٣٠

٥٣٠



Copyright © King Saud University

Handwritten scribbles in blue ink.



Copyright © King Saud University

والاصح ان ماضى التوفيق يجره لاضيقه وما ليس له ادبه التخصيص الى يوم فيه السلام
لما اختلفت قوم وموقف سويين عليه الصلاة والسلام ان يغيره ايفاع السلام لانه منى عنه
من التخصيص ان يتوفاك لقلعة ولا يد سلاما ولا يتكلم اذ الامم مقرر يتوفاك لكر نيه
قرا وطلاء مرغوبه من اسرع منه حمة الله تعالى ذكره ومما سب عليه السلام لاجله
انه الكلام على ما اراه ما يحضر به جوب عليه **والتمس** ان التبر عليه السلام اذ او
فع به على زوجة تضر ورغب فيه وجب على ذلك الشخص ان يكلفه ليه وجب على التبر
عليه وسلم ولا يكلفه ذلك الشخص بل يجرى على غيره ان يكلفها ومما لوى اذ لو غيب على
الله عليه وسلم عليه **الا** يكلفها غيره ويجب عليه **الا** كونه له عليه الصلاة والسلام وعي
بعضهم فيه وجه غيره **والا** ابتداء **والا** سبب المعنى انه من خصا بهد عليه السلام
انه اذ اصابه شظية حال كونه بلان فيه على ذلك الشخص ان يجرى عليه السلام ونحو
ما في بقول المؤلف او وجب لك انقاذ اعمى يشع بظلمان صلاة المحب **والنساء** وروى
من ان التبر الى يجب عليه يعني ومن خصا بهد عليه الصلاة والسلام انه يجب عليه ان
يشاوره وروى في سلام من الصلاة رضي الله عنهم في راء والخرى والسماع لاية الشرايع
تجيبا لخواصهم في الصلاة لانه يستخير منهم علما ولا خصوصية له عليه السلام بوجه
في الشاورة بل على الرواية مساورة العلماء مما لا يعلمون ومما استدل عليه من اقول الذي
وقوله **الكتاب** والتمال والوزراء ومما يتعلق بمصالح العباد والبلاد ومما رافا لافاله
الفريق عرابي خوي من ان خصوصية له عليه السلام كونه كامل العلم والعرفية وتجب
عليه **النساء** وروى **وفضاء** دير الميت للمعسر يعني من خصا بهد عليه السلام انه اذ
مات احرم المسلمين وعليه ديوانه يجب عليه ان يوفيه عنه وماله انما صبره وما
ميت الملل ميتا وكنه في هذا جميع الرواية ولا معهم بقوله الميت بل الذي كونه ولا يرون
كونه مسلما ولا طويلا حريقا وقرى دينا اوصيلا معلوما وانى له معل فضا ولاء

وصح على الخمر والعقل مع ضمير من المتكلم في غفر ولو سمي لكل واحد من
 انما ومعنى نظام المتكلم الجميع او غفر ومعنى نظام الخدم من ان علم
 والادب الجميع ونحوه فادونين بالجميعين سره تروم الغرض بالآخرى ام لا
 اذا سمي لكل وسيله ذلك كله في كلامه غفر فوله ومعنى امر شره **والسار**
 بقوله والعقل الاربعة الى المشهور وموران العبد بام لا يترى في تلكه واربعة
 كذا لان النظام والعقل ذات والخمر والعبد هما سواء بطلان الكلام بهما من
 معن الخمر وبيان كلامه نصف طلاق الخمر في الحزود او استبر لو فرت
 ربه ذرا حرم على حرم يرجع للنظام له ويخرج الجمع يترك كل امرتين اذا فرت اخرى
 انما لو كانت ذكرا الخمر عليه نظام الاخرى وكلامه شامل للمراته وامر به بغير منع
 الجمع بينهما وليس كذلك **مجاب** فخصيص من الافلاك بما
 يمتنع جميعا لفرقة او صهر او رضاع وان جعل على حرم راجع الى قوله فرت المرأة
 وامرته كان الملاك اذا فرت رجلا جاز له وطا امتد بالملك بطلان العكس كما خرج
 المرأة وقت زوجها اوام زوجها سواء جعل الضمير في حرم اللوط او للنظام كما
 انه اذا فرت المرأة ذكرا لم يمتنع وطا او حرمه ولا يمتنع بطلان ولا يفي لانها ام رجل
 اجنبي ويشت رجل اجنبي وح بطلان المولى على غير محتاج للتفسير الصديق هو
 خصي بالملك **اعلم** ان الجمع بين المراته ان يكون بنظام كذا وما
 يحتاج وملك وسيله واملا على موقوفه به هذا الكلام **والغنى**
 انه لا يجوز الجمع بين المرأة وغلانها او غمتها في اللوط بالملك ووطر املا على ثافر
 في بغير وطهيه وصف حتى يجر مرجع الموطوءة نعم يجوز جمعها للخرمة او امرا
 ما للخرمة ولا اخرى للوط قبله بغيره وخصما لا يترى للتبر لو فرت اية ذكرا اخر
ولما كان صور مع الخمر من الجمع املا بطلان او ملك او بطلان

وطا

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وملك **فسر** في حكم من الافلاك لو وقعت فجعلت ومنه بطلان
 نظامه من ذلك **والغنى** بطلان **يعني** انه اذا جمع بين الاثنين غفر
 نظام واحد او اياه ابرد كل واحد منهما في غفر وموثره بهنر الله
 المسئلة ثمة نظام الاول ومنه نظام الثاني مع النية وكذا ان صرحت له
 الثانية وسواء كان نظاما ام لا والعبد بطلان كذا مع على قسده له وانه لم
 تصرف في كونه الثانية بغيره ولو لم تغفر على ذلك يمتنع بطلانها فان الزوج قد
 جاز على كونه لانه موع سفوف نصف الصراف عنه الواجب لها بطلان
 قبل الميسر لو ثبت انما الاول والعبد بطلان **فقول** بطلان متعلق
 بغيره وهو اجمع لهما قبل الاول وانما اخره لاجل ان يشهد به فاعله تمام وانما
 بغير التبيين في العبد بغير طلاق سواء كان قبل الرضا او بعد الرضا في بغير
 للذي قيمته وحزونه من تعلقته بغيره نظام واشياء بعضها في غفر **ولما كان**
 لتاثير الخمر وعزمه للملك او وجد انما رايك بقوله وتاثيره بينهما ان دخل
 وكذا **يعني** انه اذا غفر على امر واشياء وقطيعة فانه لا يفرق عليه
 ان يفرق بمراته كما لا يفرق بالثاني وما انما العالم فانه ينظر الى نظامه ذلك ما يروى في
 عن الرجل اجملا ولا يفرق فامر وما منع الا ان طلق قبل البتة لولا صحتها فوافقه
 للاقناع على مصادره ويكون لكل واحد منهما صرا للميسر وعليه الاستبراء بطلان
 في حيزه وبان على البتة بطلان ولا يبرر التحريم اذ على امر الزوجان وعدم
 الميزان **فقول** **وان** نظام في الغفر ويحتمل ان تكون ان شريطة في القول محذور
 له وان تفسر كقولك في الاكل الاربعة وبان طاعة الم يفرق وان دخلوا لغيره من
 التي تترى ومنه **اول** كنت عليه بلا خلاف ان كانت البتة ومنه نظام الثانية وتا
 بون وان كانت الا فكل ذلك على المشهور وان دخل بالثانية وكانت البتة فرق

في المنوع الوحد في الصبر والوحد في العطاء مستغفر العبدك ومستغفر
 كما يصير قول امر عتيق وكل وقت في نبي الله عند اذ قلنا لعل
 بعد ولا نكره في غير اذ في الاطلاق بان يتطاول على الاطلاق او لا يعلم منها امر او لا
 انك لا **بقوله** في غير يتنازع في غير قوله ولا نكره مع ما قبله اذ بلا منع في غير
 ولا نكره في غير ولو عطلت نكرة في الاطلاق فلا يحل في الحاشية كان ذلك قبل (الطلاق) او
 بعد كمال (الامر بعد الطلاق) او كمال (موت كذا) فلام يحل تطاول عليه **بانتشار**
 هذا ايضا في شروط الاحكام **بغير** انه لا يحل المبتوت الا الوحد وقع
 انتشار الفكر ولو وقع الاطلاق اذ لا تحل العبدية الا وقع الانتشار ولا يشتر
 في ان يكون تعلقا وبدا بانتشاره فلا بد منه اذ ملتبسا الاطلاق بانتشاره
 ان او يتحقق له في كلام **لازم** **بغير** انه يشتر في الوحد ان يحل المبتوت
 الخلفه ان يكون في كلام جوده وسير على ثلاث احوال لا يحل الزوجان ان خلفها
 واحترز بقوله لا زعم من الوحد ولها في فلاح غير لازم ككلام الجمهور بغير اذن وليه
 بل اذ اجماع الوحد فلا تعلق خلفها الا بوجه وتعد الاكلان وعلم لموه ووجهه **بغير**
بغير ان مرجله الشر في التعلق المبتوت الخلفه ان تعلم الطلوع بينهما
 وبين محله ولو لم يترأى والا فكل واحد لو صدر فيها التعلق على الوحد ولا يشتر في علم
 الوحد في ملك الرجعة الخلفه **بغير** ان يشتر في العلم الزوجية بالوحد وحتم قبل
 الخلفه بل هو محله المحلل حال جنونها او نوبها قبله لا قبل ذلك ولو كان
 الزوج عاقل فلا يلزمه حال جنونه او عاقله حلت ان ثلاث عاقله كان
 الخلية وعندها من حلاله **بغير** **بغير** ولو عاقله **بغير** ان يشتر
 في المحلل ان يكون فلام الفكر ولو كان مفقوعا الخصين وسواء كان مفقوع
 الخشبة ام لو مفقوع علم الزوجية بان الزوج مفقوع وهو بموت تمام **بغير**

بلا تحليل لانه غير لازم كزوج غير مشتمل ليجوز التشديد في اثنائها
 الخلفه وان كان لا يبر ويمنه **والمعنى** ان الانسان اذ اختلف بين زوجين
 كما امر الله فمزوج المبتوتة ودخل في وقت فيه الخشبة او فمزوجا بلا تحليل
 ولو لم تشبه ان تكون من نيتا به لرسالة تكلم في الشعور ومردان او ان تحليله
 اذ اكلت من ثمنه فكل امرئ الوحد لو اذ ان يقف على ثمنها ثمنه خلافا
 لكلامه انية ان تحليله لا يبرهان لم يقف بعد بوجه وكان في الاول انه قد يعنى
 ان المبتوتة اذ اترق فيها تخلف تزوجا فلا يبرهان كان كماله على مصادره فانها
 لا تحل بوجهه ويعنى قبل البناء ويعنى وان كان مختلفا في بناءه فلا بد من قبل
 ويثبت بعد البناء وتعلق الخلفه ان يترق في المبتوتة لانه تعلقا قايما لحيث
 وجبته ولها ثانيا غير الوحد الاول ان يكون التعلق العاقل بان جازها
 قبل وكيفية ثانيا نيا قبل اقل الخلفه بناء على ان التزوج وطه او لا تحليل بناء
 علم انه يبر بوجه **بغير** بوجه كان متعلقا بمفرد زاعم لمعنى التزوج
 اذ كان ثبت بعد حلت بوجه ثانيا اذ حلت بعد الوحد والي حلت بعد التزوج
 ووجه حلت بالوحد الاول وهو ان حلت بعد التزوج تزدد **بغير** بوجه مجموع الشر
 في التقصير والخصم **بغير** بغير التزوج قول الجمهور من قوله بوجه وان كان **بغير** وان كان
 نية (مسألة) **بغير** بغير احوال لان العاقل ان يثبت بالزوجين ولا يحل
 ومومما تزوج بامرأة ابتداء زوجها بنية احالها له او بنية الاحال مع نية
 احالها ان العجينة لا تتعد نية الاحال الخلفه المستكنة شرعا في (لا)
 حلال لما قاله ان العجينة من نية التحليل ان لم تجبه ويعنى بينهما قبل
 البناء وتعدك بتقليقة بانية ولها التسمي بالبناء على (لا) وفيه من المثل
 ونية المثل ونية الغوي **بغير** ان المعنى في تحليل المبتوتة

وهو قول ابن الفلاس ومثله الشيخ كرم الله وجهه **وقال** ان الخايب (المرجع)
 وبنار على الفطره حتى انشغلوا وعزاه بعضهم للموتة او بلعها بكنار غير
يقضي ان السير اذا زوج افترق ثم بلعها لمن يتسلم لها ان مكان بعير
 يشوا على الزوج الوصول اليها فانه يفترق باخر حراهما من زوجة او نهب
 ان طلق قبل ان يزوج **فقد** يمكن بعير متعلق بمفراد او بواحد وتبغى
 بمكان بعير من ان كان الزوج يتصرف من انشغالها والاملا بل من الزوج
 بل يفترق على السير واليه ان كان قبضه ومقر فر على الوصول اليه
 ومعه **والله** ان يقول **الطلاق** ومثله من وينا الملك لا يعلم بل هو على
 الزوج بعير بيعها للطلاق او من وينا الملك لا يعلم فالفاء ان لا يعلم الزوج من
 التصرف فيها بل من تبغى مقابله **ومل مو خلافا** عليه **الاكثر** (اول) ان لم
 يتزوج او غيرها من مثل **ناويل** تفرد انه يجوز للسير ان ياكل حرا او ائتمه ان
 زوجها وان فتل او بواحدة او بغيره **الاربع** دينار كساة في كلام الموتة (ان
 يشترطه الشراعي فيكون له بغيره ان السير حبر حراهما وتزكها بلا جهل او وضع
 في كتمان الرموه فيها ان السير يلزمه ان يجهز ائتمه بغيره واقتله (الشيخ في ذلك)
 فيقال اكثر من ملكه الموضع خلافا وقال برب عبد السلام وقال ائتمه بغير ذلك
 خلافا بل هو وحده واقتله في التوجيه بترك ذلك فالتحقيق بينهما فبني
 ملكه كتاب النكاح ان لا تم نفوه مع زوجها ببقاء الاطراف غير سيرة عايجاله احو
 صرافها وان معن ملكه الرموه انها بوقت مع زوجها ببقاء سيرة من ان يجهزها
 ومصاد المولى بالاول فله من ان يجوز لغيره ان ياكل حراهما وقالت
 لها بقتة عنهم معن فانه كتاب النكاح ان السير حبر ما من عنده مجازله ان ياكل
 حراهما او ملكا في كتاب الرموه انه لم يجهزها من يملكه فيلزمه ان يجهزها بهذا

ف
 لا
 ي
 حرم

ف
 ع
 ق
 و

النسخ على سيرة محمد بن عبد الله

بقولهما بقتة لئلا يلا بالانسية ومثله **ناويل** بالخطاي وناويل بالوجه
 وناويل بالوقاف يومين وسفط ببيعها قبل النكاح منع تسليمها لغيره
 تفرد **البائع** تفرد ان السير ان يمنع اقتدائه زوجة من انشغال علم زوجها
 حتى يفترق حراهما فانه ياكلها سير حرا قبل النكاح من غير زوجها فانه ليس
 له ان يمنع زوجها من انشغالها عليها لغيره تفرد **السير** انها فترقت عن ملكه با
 بيعه وليس للسير ان يملك منع تسليمها من الزوج لان الضرا لا يستره وانما هو
 لها بعها لانه من مملكتها ان يستر كنه المست فيكون له النكاح وانما عليها من
 قوله وحراهما ان يفتت الزوج وحرا لوسيع فيصور زمانه بائنا من زوجها فبقه
 له وسفط في ذكر العلة والكم والقوة وقوته لغيره ملكه لغيره وسفط
 المنع من البائع والمشتري (ان الله عليه في جهته التبايع وتركه في جهته المست لئلا
 صور لانه ليس له حق في صورها لانه كذاها وما لها قبل البائع ان يستر كنه المست
 والوجه بالقرين اذ العتق عليه من ان يكون علم المهر من قوله منع
 تسليمها **والمعنى** ان (ان نكاحا اذ العتق ائتمه علم شرط ان تشرع به
 او بغيره فله ان يملكه المشقة من ذلك قلانه لا يفترق عليها به ولا يلزمه الوقف
 به انما ملكت نفسها بغير العتق والعهود لا يفترق به قلان فيستل عندها في
 للغير بغيره بغيره ان وعدها فيكون كذا لانه مفهوما بسبب
 الملكية وايضا الضرا من متشوقا للحرية ومنه المسألة فالتف قال
 لائمه ان لا ينفق ائتمه حرة علم ان تسليمه وتلا برب السلام انها لا تقهر البو
 في نفسها ان لا ينفق ائتمه كذا ان نكاحا ائتمه ان نكحت الاسلام لانها ملكه
 بوجه الاسلام وانه لا ينفق في ائتمه ان لا ينفقها علم ان نكحت الاسلام لانها ملكه
 العتق وقا حله ان الاسلام بغير ما قبل العتق فله ان يملكه من زوج نفسها

والفصل في ان اللعان من الرجل يكون اختياراً وانظر لقول الزوج في قوله
 نعم فلا يكون للكتاب مضافاً فلا يكون اختياراً الا اختياراً للعلف بقوله
 او قوله فاذ او لم يكن بعد اسلامه في اسلامه مع علمه انه قد اختار ما قاله
 ولا انه مطلق ومفهومه كذا في قوله والقول (اختياراً سواء نوى به الا فيما رام الا انه ان
 نوى به الاختيار فله أثر **وكن ذلك** ان لم ينو له لئلا يكون نصيبه من الجانب
 الاختياري نصيباً من الجانب الزنا والتمس عليه السلف يقول ادروا والزوج
 تشبهات في تشبيهه بغيره في السداد اليه بقوله ويكون له اختياراً في بطلان او بطلان
 ان ينوي ذلك فله أثر في الغيرة **فمنه** ان عوض من المظان اليه وفي
 امراته ان من نكاحه له تلك امراته ولو قال وغيره في بطلانها لكان له المظان والعنى
 ان من اسلام على اكثر من اربع وفسد لورثته فبطلت نكاحه فان قوله ذلك لا يغير
 اختيارها ولا انها تسمى منه فلا يخلو الا بقدر خبره ان قوله ذلك اعلام بانه لا يختار
 عملاً ان يكون في النكاح المجمع على فساد خلاص الطلاق وفيه كلامه فلو فسد
 مبني للعلف او غيره **فمنه** ما لم ينو فيه وهو على بعض ما مر من الاختيار
 غير مظهر انهي لقوله ويسر كذا في العلم **وقوله** ما لم ينو فيه راجع
 لغرض بقوله لقوله ان لا يخلو جميعه بل في احد وجهين بل في (اربع مسائل) ما لم
 ينو فيه ويظهر ان قوله او ينفذ والى ولو كان واما قوله فله أثر في كذا
 وبما لا يراجع مسائله بل ينو فيه من نكاحه في غير عالم الاجاد ان لا يخلو
 والى غير من اى لم ينفذ به الخبير في غير وجه يرجع الى اختياره في قوله
 ان لم ينفذ به يرجع لغيره اختياراً **والمعنى** انه ان اختار بعض مصاد
 في البعض فبطل ان ينفذ به بطلاناً من العز او لئلا ينفذ به في البطلان وقوله
 كذا كذا لا يشي فيه فله علم ان البقرة مناجية بلا طلاق ومقتضى قوله وا

اذ

فمنه لغيره ان اختار بعضه ولو كان لم ينفذ به شيئاً فليس عليه كذا وقوله
 كذا في يكون كذا ربع منه من غير مقيّدات صرافاً لئلا يكون كذا من غير
 صرافه واذا قسم ان كان على عشرة ثاب كذا ربع منه قسم كذا اختياراً **والصواب**
 اربعه حقيقة **فمنه** ان اختار بعضه او لا اختار بعضه تمام **والمعنى**
 انه ان تزوج اربعه فبطلت بغيره نكاحاً على كذا ان رجعته امراته بطلت بغيره
 منه واحداً وبغيره الطلاق والاشي لم ينفذ به لانه من قبل الوضوء والزواج فله
 عليه وما لم ينفذ به لانه فيه والى من غير طلاق وهو قوله ابنه الفلاس
 ولو كان كان له من اربعه واصل بغيره اربعاً فله طلاقه في غير الامور لانه نصيب
 صرافه بغيره اربعاً **وعلام المثلث** بما اذا كانت المثلث
 من لا يجمع رضاء على الزوج ولا لم ينفذ به واحد كذا اذا رجعته امراته او رجعته
 ولا يشي لولا ان من من الصراف اذا نطقوا بغيره لكان يكون زوجته له وعليه
 اربعه فوفات ان قلت ولم ينفذ به **فمنه** ان من اسلام على عشرة نكاحه او اسلام على
 اربعه وملك ولم ينفذ به من واحد فله يكون له اربعة اصفه لانه ليس في عشرة
 على (اربع غير مقيّدات) فيسمى ذلك فيكون لكل واحد من خمسة صرافاً فله اربعة
 من نسبة الاربعة الى العشرة فبطلت ومن الحكميات لم ينفذ به وهو غير
 ما فله ومارب واحد لان لها صرافاً لاطلاقها واحد غير خطا صرافاً وكذا لو دخل
 ثمانية وثلاثة واربعة **والحاصل** ان لم ينفذ به اربعه صرافاً فله
 و صرافاً صرافاً لاطلاقها وهو فله اربع مسائل اذا كان دعواه لم ينفذ به قبل الطلاق
 واما ان كان بعد اسلام على دفار صرافاً لاطلاقها فله اربع مسائل بنسبة
 فسمته بل في (اربعة) لا ينفذ على عود لم ينفذ بها اذ دخل بها مرة بعد اسلامه
 ومن عسى فوطر ولحقه ثمانية اربعه ان ينفذ بها فله اربع مسائل ولكل

عقار

واحدة هي لم يورثها لك صرافها اذا قارب بفسنة ثلاثة علم نفعه تلك جازة وظل
 بالشر كان لكل واحد من صرافها كمالا للثاني في ربع صرافها اذ هو خلد في
 بفسنة اثنين عايمان وممكن العمل اذا دخل ثلثيها واذا ان دخل ربعها فلا
 في له لم يورثها الا في دخول بعد الاسلام اختيارا وقرارا ربحا يورثها بهي
 ولا اري ان خلفه اربع كتابات عن الاسلام **صورتها** اسلام على غير هذا كذا
 في جالس منى بنت وقلة عن الاسلام اربع ثم مات قبل ان يختار منى بل ان اري في
 جميع منى بنت وقلة عن الاسلام (اختار منى بل ان اري في الاسلام واما المسلم
 في جلاصها ان اختار الكتابات وهي غريبة فلا يختار موضع الشك في سبب الارش
 ولا اري مع الشك في مجموع قوله اربع كتابات ان لم يورث في ذوق الاربع لم يحصل
 الارش للمسلمات ٧٧ اقلات في عمارة الاربع فلكل اربعة على اقل منى
 حيث قرر عليهم **في سائر** فلو لم يورث في سائر فلو دون الاربع او
التي خلفه **في سائر** معقول على ذلك **في سائر** في ذلك ان اذ
 كان عنك زوجتان مسلمة وكنت امة فقال لاصرافهما اثنان وكان قبل
 الربا ولم تعلم الخلفة من غيرهما او بعد الربا والكلان بل ان اوزعني وانه
 نفقت العن قبل قوته فلا اري للمسلمة الشك في زوجتها ولو لم تنقض
 العن فلا ابتداء في جميع المسلمة لانه على احتمال ان تكون الخلفة من المسلمة
 والعن لم تنقض قبل الربا **في سائر** اقل اقل **في سائر** ومات ودخل بها
 مولاها ولم تنقض العن قبل الموضع بل الصراف وثلاثة ارباع الميراث وغيره
في سائر ارباع الصراف من الموضع علم قوله ان قل في جميع المسلمة في حجة
 في عدم الارش وعن الارش في ثلث لعدم الشك في سببه واما الشك في تعيين
 مستحقه وموضع الشك **في سائر** اقل اقل **في سائر** المسلمة فلا فلا فلا

الغلبة

الغلبة وماتت الخلفة بان قال احد الاطراف ان اذ علم ان مولاها لم يورث
 ولم يورث ذلك للبينة ودخل باحد ارباعها وعلمت ثم ماتت الخلفة قبل ان تنقض
 عن الخلفاء وفعلت ان من الاطراف وصغر بالنسبة الى الموضع بها وثنا
 في بالنسبة الى غيرهما وبسبب ذلك مرفا ان الموضع بها لا يورث
 لها في الصراف مولاها بكماله للميراث وان كانت من الخلفة فلا يورث
 لم تنقض قبل نصف الميراث ونصف الصراف وان كانت الخلفة الا في كل الميراث
 قول بها الميراث كله والى منه لغير الموضع بها فلا يورث منه لا يورث لغيره
 والنصف الا في سائر ارباعها في نفسه ينقسم بينهما فيكون لثلاثة ارباع
 الميراث وللآخر ربعا **في سائر** ان لغير الموضع بها لثلاثة ارباع الصراف
 بل ان في ذلك الخلفاء لم يورثها الا نصف الصراف والنصف لغيره
 وان فرقنا ان الخلفة هي الا في كل الصراف كذا في نصف الصراف لاما
 ربع لها فيه والنصف الا في سائر ارباعها في نفسه ينقسم بينهما فيكون
 لها ثلاثة ارباع الصراف والآخر ربعا ومن الموضع الميراث على قوله
 بل في قسم على العن ان لم يورثها في ان انقضت العن قبل موته ما
 لصراف على ماله في الميراث ينقسم نصفه وتلك اذا كان الخلفاء
 بل ان كان لم يورثها في اربعة ارباع الصراف والميراث ينقسم سوا
 وان دخل بكل واحد صرافها كمالا والميراث ينقسم سوا الا ان كان الخلفاء
 في جميعا لم يورثها في اربعة ارباع الصراف والحكم فلا يورث وان علمت الخلفة
 وماتت الموضع بها لم تنقض العن قبلت لم تطلق الصراف كمالا وثلاثة
 ارباع الميراث وللآخر ثلثة ارباع الصراف وربع الميراث فان انقضت
 العن (ولو ان الخلفاء باين اقلت لم تنقض جميع الصراف وجميع الميراث

ولكن خلف تلكه اذ علم ان الطلاق وانكاحه الميراث وان جعل كل من الكلفة وال
 لم يقول بها فكل واحد واحد صرافها غير محس ولا ميراث بينهما سواء وما يمنع من ذلك
 من الحقوق واذا كان النكاح او ان لم يجز خلاف **موانع النكاح اربعة**
 الرق والكفر والعنف او تكون الشخص مقلدا ولم يترك له تزويج والتمسوهما
 الحى به وهو ما اشار له من **والمعنى** ان المرض من ضابطه فلا يجوز
 له ان يتزوج وان اذن له الوارث الرضا في ذلك لا اعتبار بحوت الاذن ويصح وارثه
 غير وارثه وسواء احتج بالمرض الى النكاح ام لا وهو المسمى بغير النكاح
 اذ كان وارثا وانما لم يمنع من ذلك في نفسه لان النكاح اذ كان وارثا محققا وليس
 على كل واحد حمل والعنف الا في قبول منع النكاح انما يكون وان اذن الوارث فيقبل
 بعد الاحتياج الى النكاح وان مرضع به من غير مرضع في نفسه وعليه ان احتج
 بالمرض في حله النكاح وان منع الوارث منه **قال في الجواهر** وهو المشهور
 رد الوارث انما يراه في الحلال ويطلق بالمرض في ذلك لا يجزى من طاهره الفتال وفي
 بفتح ومعنى من يقتل وطاهره سنة في نفسه بل هو قول الصحيح **يقضى**
 ان المرأة اذا تزوجت في حال مرضها وقبل به الزوج فانه يفسد ما في راسه قاله با
 نسي قالوا كنتم تقولون في تزويجها في وقتها وان منع وعلى المرض من نفسه لا في نفسه
 ومن عداوا النكاح فانه يفسد ما في راسه ان النكاح بعد الموت وجب بمعنى كلام المؤلف
 ان المرض من ضابطه فلا تزويج في نفسه ودخل النكاح ولم يقضه فانه يموت فيكون
 عليه من ثلثه الا في المسمى وصداق المثل وانما في نفسه فلا يمنع النكاح ولا ما اذا
 فيه بعد الرضوخ ثم قال او صحه فقال ان معصونه فانقه وان دخل بها
 فيه ايضا وكان لما المسمى تعلقه من ثلثه فبما ان ملكه وان منع من نفسه في ذلك اخرته
 في راسه فانه لا يصح في منه ما يبرح المسمى فكلامه يعني ان علم المرض لا يفسد

او غير واردة

ثلاثة

ثلاثة وهي التمسك من صراف المثل ومنزاحية طان بغير وقوفه وقبل مسنده بد
 بل كلام المعصونه ومحمل بالجمع (الا ان يتبع الميراث من ثلثها الى رجل يبيع نكاح
 المرض وقت العنف عليه ولو كانت المرأة طارضا كما تلي في كتاب خلافه الشف
 الا ان يبيع المرض من ثلثها يبيع في نفسه كان المنع انما كان حقا موقفا وقدره على
 من وموالاته رجوع اليه فانه لا يبرح المرض وفي احدى الجواهر ان الاربع ومنع
 ثلثه النكاح انما هو في نفسه على نفسه والمثل في نفسه **يقضى** انه لا يفسد
 في نكاح المرض لانه المسلمة او الحرة المرض انما هو في نفسه فانه لا يفسد بعض
 الا في النكاح لا يجوز له ذلك لان المرأة قبل قعوده والمرض انما هو في نفسه قبل موت الزوج
 ج مضمون ان من اهل الميراث ومن النكاح فلا بد ان يمرض في نفسه بغير النكاح
 والعنف الا في قبوله بخلافه لان العنف والعنف نكاحه لا يفسد الا في قبوله
 النكاح ومعناه **وساكن** الحى في النكاح والغرض من ذلك ان يفسد
 لما منع المرض لان المنع فيه حى الضرر على قول ففسد
باب في مرضه انما النكاح احد الزوجين
 او لهما (انما انما لا يعيب فقال انما انما لم يفسد العلم او لم يفسد
 يتلوه **يعنى** ان العيب انما هو في النكاح لا في مرضه على صاحبه ثم
 ان يكون موجودا عند العقد او بعده فلهذا ما يراه في بعض الاقوال فينزل الاصل
 استثنى كماله في نفسه ويشترط ان يكون احد الزوجين علم بغيره علم بغيره
 قبل العقد والا فلا اعتبار او يكون علم به ولا في نفسه او يكون علم
 به والا لم يتلوه في نفسه من نفسه ومنه قوله في الجملة بان علم التسليم يعيب العيب
 ورضي به بالعلم او بالقول او بالتلفذ بعد علمه فلا يفسد التسليم ولا يفسد القول
 او يتلوه لانه في ذلك لا يفسد في نفسه في انما في نفسه علمه بغيره

مرات

ومما عاينته يعني انما اذا اراد امر الزوجين ان يرد صلبه بالعبث ان فيه فقال
 العيب للسلام ان عانت به قبل العفوة قلت عليه او عانت به بعد العفوة ورضيت
 او لم ترضي ولا ينشأ للمرجع تسهيل له بما اذاعه والكر السليم ذلك واداء العيب
 ان يلقه على نبي ما اذاعه فانه يلقى ما ان يلقه فانه يلقى على نبي ما اذاعه من عليه
 من العلم او الرضا او الفلانة فبما ان الخيار وان نكل خلف العيب وسقط الخيار
 وانظر لو نكل فالا تبعضهم ان ربيده تصا شمس ان الغيبة في صلبه يرجع للمرجع عليه
 السلام للرجل والتمارة ومن الاولين من رجوعه لاسليم اذ فتر يكون العيب بكل
 منه وامر الغيبة في قوله على نبي مع رجوعه لمعوله لكون العطف باو وتوق
 اليه دعوى تحقيق ولا جازية وحاصل العيب في الرجل والتمارة ثلاث
 عشر اربعة عشر في الرجل والتمارة وهي العيوب والحزام والبرص والعزوب
 واربعة خالصة بالرجل وهي الخطاء والحب والعنة والاعتقار وخمسة خالصة
 بالتمارة وهي الغرة والرقق والنجس والعقل والافطار واضاءة ما هو مختص بالرجل
 الغيبة وما هو مختص بالتمارة الغيبة ما هو مشترك فيهما من يفتحه ويراد به
 العيب فقال يرضى من ان يفتق الغيبة ولا يرضى من يرضى وارضاه (لا روى
 من لا يرضى لانه فعرف ان الحزام ويضمه في لونه ولا خيار فيه والناث على
 الايض شعر ابيض وشعر البهي شعر اسفود واذا اختم البرص بالتمارة من ماء وبنو البهي
 مع وعامة البرص الاسود القليل والنخس بخلاف الاقر والعباس من بني ثور
 بما اشغل الغيبة **وعزوب** هو لا صلا الزوجين ان يرد الا فرادة او جرد ذلك و
 هو ان ينفق عن الجماع من ان يختار تهم بفك للرجل عزوبه بكم العيب واد
 عدان الزوال العجينة وقتها البناء التوضيح واستلان النواوي فقال للتمارة عزوبه
 ومن التي تنفك عن الجماع من ان يختار تهم ولا روى بالتمارة فوالا واما في البول في البول

ومعه الماء الشان

فوالان وقول الله وتبعه **فما** هو ان يرضى عن الجماع رويته بالمعنى **فما**
 له ولا صلا الزوجين ان يرد الا فرادة او جرد ذلك واداء العيب ان يلقى على نبي ما اذاعه
 من العلم او الرضا او الفلانة فبما ان الخيار وان نكل خلف العيب وسقط الخيار
 وانظر لو نكل فالا تبعضهم ان ربيده تصا شمس ان الغيبة في صلبه يرجع للمرجع عليه
 السلام للرجل والتمارة ومن الاولين من رجوعه لاسليم اذ فتر يكون العيب بكل
 منه وامر الغيبة في قوله على نبي مع رجوعه لمعوله لكون العطف باو وتوق
 اليه دعوى تحقيق ولا جازية وحاصل العيب في الرجل والتمارة ثلاث
 عشر اربعة عشر في الرجل والتمارة وهي العيوب والحزام والبرص والعزوب
 واربعة خالصة بالرجل وهي الخطاء والحب والعنة والاعتقار وخمسة خالصة
 بالتمارة وهي الغرة والرقق والنجس والعقل والافطار واضاءة ما هو مختص بالرجل
 الغيبة وما هو مختص بالتمارة الغيبة ما هو مشترك فيهما من يفتحه ويراد به
 العيب فقال يرضى من ان يفتق الغيبة ولا يرضى من يرضى وارضاه (لا روى
 من لا يرضى لانه فعرف ان الحزام ويضمه في لونه ولا خيار فيه والناث على
 الايض شعر ابيض وشعر البهي شعر اسفود واذا اختم البرص بالتمارة من ماء وبنو البهي
 مع وعامة البرص الاسود القليل والنخس بخلاف الاقر والعباس من بني ثور
 بما اشغل الغيبة **وعزوب** هو لا صلا الزوجين ان يرد الا فرادة او جرد ذلك و
 هو ان ينفق عن الجماع من ان يختار تهم بفك للرجل عزوبه بكم العيب واد
 عدان الزوال العجينة وقتها البناء التوضيح واستلان النواوي فقال للتمارة عزوبه
 ومن التي تنفك عن الجماع من ان يختار تهم ولا روى بالتمارة فوالا واما في البول في البول

انظر

تَرْوِجُف

ذلك قاله رداً على ما ذهبوا اليه من ان العيب ليس له ان يرد بها الزوج اذا رجع الزوج على نفسه ان
 لا يخفى عليه امر ما كان الزوجي لا يرجع به و منه على الزوجية لانها لم تكن خاصة بالعقد
 والزوجي من ان يرد عهده لغيره لا يفسد الزوجية **والقول** معكوف على جميعه **في غيبتي**
 او كذا الزوج غير السبب الا انه يرد به الا انه وتولى الفار القدر وعلم الزوج المسير وفيه من
 الولد ويرجع على الفار بالسبب لا بغيره الاولان للفرار سبب انكاف الزوجان على الزوج واما
 الزوج بتركه سبب انكاف الولد وهو المتكاف لانكاف والفرار سبب السبب وكلم من
 مروي في المتن عند **والقول** المبني مقدم على المنسب واما الوعد في الامة فعليه
 الا فاعلى المسير وصراف النكاح موقوف على ما كان لا ان لم يتولى واما الوعد في السبب فلا
 صواب له واما قوله محالة عليه فيمنع وعليه في الجميع فيمنع الزوج وتسيباً فيمنع ذلك
 وفيما هو المحالة ان لا فيمنع على المهر وكذا في **مسرح** في **كلام** له مخالف لشرع في القوة
 الا فيمنع ولا يمتنع فيها الرجوع بالافلو وكذا في النكاح وعليه او عليه ان **زوجها بحضورها**
 كما فيمنع الزوج عليه ان **افلو** منه **لا العكس** **في غيبتي** ان الزوج الغيب لاذ الزوج وانه
 ومما عدا ذلك انكاف للعيب في الزوج بان كانت الزوجة خاصة في الزوج في علمه العفريت
 علم الزوج بالهيب بعد ان يقول بالزوجية فان الزوج ح بالاختيار بين ان يرجع بجميع
 الصواني على الزوج او يرجع به على الزوجية فان كلاهما غار فيمنع كذا ان يرجع به
 على الزوج ويرجع على الزوجية وان رجع الزوج به على الزوجية فانها لا ترجع به ومنه على
 الزوج كذا في غار وقوى الصلابة لا تلافي وعليه في **كلام** **الزوج** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي**
 الا ان حكم الزوج البعيد لا يخفى عليه حال الزوجية قبل الزوج اذا علم بعد ان
 قول بان زوجته فيمنع فانه يرجع عليه بالانكاف ويترك له ان يرجع به فينزل رضى
 انه لا يملكه الموضع عن صراف وادخلت الكافي الغيب التي يخفى عليه امرها
 والمراد به ان يتركها حاله في الموضع ثم يتركها في النكاح والامم ومما يفهم باخره

فان علم هذا في **في غيبتي** ان الزوج البعيد لاذ اعلم بالهيب وكنت عسى
 الزوج حكمه حكم الزوج الغيب في الرجوع عليه ففط ان كانت غايته عليه او عليه
 ان رجعها بحضورها كما فيمنع **والقول** **في غيبتي** ان الزوج اذا رجع
 على الزوج البعيد لاذ اعلم بالهيب وان علم بالهيب وغرله واخره الا ان علم بتركه فله
 ويرجع ان يترك ذلك الزوج فان طلقه فيكون ذلك حلف الزوج ان الزوج علم بالهيب
 وغرله ويرجع على الزوج فيمنع الصواني لان الزوج حلف طلقه فيمنع صوابه مما كان
 ادعاه على الزوج بغير الصواني الزوج الصواني يكون الزوج وحده واليه ان كان يتركه
 بان نكل **الحلف** **ان غرله** ويرجع عليه اذ جاء نكل الزوج حلف الزوج ان غرله ويرجع عليه
 ولا يخفى ان حلف الزوج بعد نكاح الزوج انما هو موقوف على دعوى الخفيين واما
 اذا انتم الزوج الزوج بان علم بالهيب وان غرله بهل يتوجه على الزوج الخفيين ايضا
 اذ لا يفسد ان لم يوافق كالمعت عليه وقال فيه عليه التمييز ومعه انما هو المشهور
 في توجيه ميراثهم في الغرل يميزه النكاح والاختلاف في ميراث الزوج واليه ان كان
 بقوله **كلام** **في غيبتي** ان الزوج البعيد على الزوج بان علم بالهيب لاذ الزوج لاذ الزوج
 كما في **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي**
 من التمييز بعد توحيدها عليه فلا يفسد له في الزوج ولا على الزوجة وفرضت قبل
 عند غير الزوجة لا فارقا يعلم الزوج وان غرله وكذا القول في الزوج لا يفسد الزوج علم امر
 على المسير **وكذا في** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي**
في غيبتي **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي** **في غيبتي**
 المشهور المتقدم يعلم بالوقوف على الانكاف او الموقوف عليه تصويب ثم وتقررت
 حمل للمتر على طاهره بقاء على ما به من التمييز له وعلى غار غير ولم تولى العفريت
 ان يقيم لانه غير ولو لا اهل يتولى **في غيبتي** ان رجع الزوج شخص بقاء قال

لنه في يوم غيب لم يولد والوثة وعلى الغرور ام الولد ام ولد والولد القارة لو علم
 بعد الحتم الكا ان يكون سيرا ام ولد فيكون من الولد ان يكون من قبل ام ولد فيكون
 والوثة له وحب القيمة على الزوج المغمور في الولد المغمور على الغرور على المشهور لا يمتنع
 قبل الميراث فيكون وفيما او بعد الحمل انك كل في اول الحمل فبعضه او لا يحمل منه شيئا
 غير ما لا يحمل انك من بعضه او كله فلا حتم الا ان يكون في الولد المغمور الذي منه في ولده ام الولد
 وسقطت بموت الغيب في قوله سقطت على ما في قيمة في قوله الغرور وفي موته يمتنع ان
 يعود على موت الولد **والمعنى** ان قيمته انما تقسم يوم الحكم فلا اقل من الولد
 قبل يوم الحكم بها سقطت قيمته على الغرور في كل عام من موهبهم قوله مما لم
 يوم الحكم وصرح به لقوة الخلف فيه وهو ليس بمعلوم شرط **والمعنى** ان يعود
 على موت سيرا ام الولد والوثة **والمعنى** ان سيرا ام الولد ام ولد الميراث اذا
 فلا مانع من التقويم بسقط عن الغرور الميراث **والمعنى** ان قيمته او دية ان
 قتل **يعنى** ان ولده الميراث المغمور اذا اقبل قبل الحكم على ابيه بقيته واخسر
 ابيه دية ما لم يلزم اياه الاقل من الدية او بقيته يوم القتل والدية تشمل
 الخطا وطه القدر فان كانت الدية اقل من قيمته فلا يلزم له غيب ما لا بد من سيرا
 اقل من الدية بمقتضى غير القدر وان كانت القيمة اقل من الدية فلا يلزم له غيب ما
 بمقتضى ما لو كان الميراث اقل من قيمته الميراث او من القدر ما لم يلزم له ما لا بد من ذلك
 قبل يوم الحكم بالقيمة واذا كانت القيمة اقل من الدية ما لا بد من ذلك يوم الدية
 على ان لم يبق الاول من الميراث وكان الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الخلف منه ما لا بد من اتمامه بحكمه ولو كان باق من الدية مع السيل على القدر بالا
 فل من تمت القيمة او الدية وحل يرجع السيل على الخلف اذا اقبل الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

غرور او لا يمتنع ان القيمة **يعنى** ان لا اقل من الغرور اذا اقبل الميراث
 بهن في جالفت جينها قيمتها ومن حية له خرم الجين كله منها ومن حية جالفت
 مبدع في الخلف غيب دية خرم الغرور او غيب الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 للسير الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 او لا يمتنع بها غيب قيمته ام غيب غيب قيمته ام غيب غيب قيمته ام غيب غيب قيمته
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 اما ان خرج حيا بقيه الدية يوم جمع قيمته او قوله (الاقل من قيمته او دية) **يعنى**
يعنى ان لا اقل من الغرور اذا اقبل الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 ابيه على الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 مما بقيته من الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 بان ولدت او ليس بان القيمة تقسم من الميراث على نفسه لانها غيب الميراث الميراث
 به ولا يرجع منه على ابيه وكذلك الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 ولذا وجب احصر ما في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 في علم الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 سيرا ام ولد الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 موه قوله لغرور ابو خرم كل ولوم الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 بعضهم من بعضه ووقف قيمته ولما كانت الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 غرور الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

اولادها فوضعتهم على انهم ارقاء ونوضع على يد عدل فان ادنا (٢٧) كملته فخرجت من و
 ترجع الغينة للاب لا لا الغيب كسما لها عمل غفر الكنتية كانه من و ان يحس منها او
 بعصم وقت الغينة فسير بالكتب الغيب عن رفا وانما يفهم ولد الكانتية على غيرة
 كولد الوولع والديهم بافهم على انه و لانه افضل في الروي منها (الزوي) الرغولم الكانت
 غير ما يغير على يد و **يقول** الزوج **يقضي** ان الزوج الذي اذ اذ
 على النصارى على (١٢) انهم غرا له بالتي وكثر له واما الابل التي علت بعدم التي به ما تقول
 قول الزوج يمين كسما يغيره ثم التامل ولو هلفها او قاتلته اطلع على موجب خيام
يقضي ان الزوج اذ اطلق زوجته ثم اطلقها اطلقه اطلقه على موجب المعيب
 مبروح الزوج لها الصراف لعله ان كان ضارب او نكح او لم يزل به ويحكم الغيب
 لا العود وكذلك لو مات او اطلق من بلا فيام فودنة اطلق على ورنه المعيب والحس على ورنه
 الميت والارث كالتب يمينه بقدر السليم في العجز عن حال المعيب وبالموت بكل الضراوة
 سواء ضاربها ام لا وفي كلامه فان لم يزل له العتمة ففقد مع عدم فسد الزوج السلام
 وما ذكره لان السلام من على الكارة بلاء ايجع ولو اوجب فيه تبين عليه المنة و
 وعليه كتم النقا **يقضي** ان الزوج يوجب عليه كتم النقا وحس من ويقتضيه سواء كانت
 نكاحا او غيبا من منة وفوقه او غيبا من و لو كانت في الزوج النكاح والنقا او اجمعه منع
 الاجمعه من رعايه **يقضي** ان الاصل ان اذ اشترى البهائم جاز له بيعه موقه واما
 بدان ذلك في من ح والممنع المراهبة منها الخيل والبعير من غير الخزام بجلبهم العانة
 كلبه المراهبة الزوج من او لم يمنع من الاغنى لا تقصر في الاغنى انما من تقصر في الزوجية
 وللغينة وده المولى المشتبه كذا في الاغنى من تقصر في الاغنى على اشد
 من **يقضي** ان الرجل اذ تزوج امرأة وقال لها انك اثم الفيلة الطائفة

انه اشتب الى رجل من الغيب فمضى وحده على ذلك فلما دخلها ومعه من غير عيني له وجوه
 مولى له عيني لغوم من الغيب فانه يثبت اختيارا في زده وعلمه فلو وجده عيني
 الا انه ليس من الفيلة لانه اشتب اليه باربع فييلة اخرى اذ في منها جازة لا اختيار لها
 ملا الفيلة تنزع وجها على انه في بيت فمضى عن بيلا لا في بيلا فله ان تذه عن راسي
 الفاسم لان في بيلا بالنسبة الى غير من الغيب كذا في بالنسبة للموا **والمراد** بالفرقة
 من لم يتقدم عليها في الاخر وليس الراد به من تكلم باللغة العربية واما سائر الذين لا يزد
 المولى مع انه قد ان المولى ولا فلا جازا وغيره (٢٨) كملته فخرجت من و
 انك قوله المشتبه **ولما افهم الكلام** على السبيل الا في الخبر او في
 الغيب والغور **يقضي** في الثالث من الغيب واخرى عنها نصوص سب
 الغيرة جيلان الخيل في الكمال من الزوجين في حذر اللزوم ففقد وكان السبيل
 غير موقوف عليه ولجواز النكاح فيه مع العلم بالروى والزوج غير خلاف الا في موقوف
بم **يقضي** ان الزوج يوجب عليه كتم النقا وحس من ويقتضيه سواء كانت
 نكاحا او غيبا من منة وفوقه او غيبا من و لو كانت في الزوج النكاح والنقا او اجمعه منع
 الاجمعه من رعايه **يقضي** ان الاصل ان اذ اشترى البهائم جاز له بيعه موقه واما
 بدان ذلك في من ح والممنع المراهبة منها الخيل والبعير من غير الخزام بجلبهم العانة
 كلبه المراهبة الزوج من او لم يمنع من الاغنى لا تقصر في الاغنى انما من تقصر في الزوجية
 وللغينة وده المولى المشتبه كذا في الاغنى من تقصر في الاغنى على اشد
 من **يقضي** ان الرجل اذ تزوج امرأة وقال لها انك اثم الفيلة الطائفة

اختار في روجه البنية كارت من مراض قبل البناء كانه جلاء من قبله ولو اختار في العلم مقول
 بسفط كانه قال من اقول انما يقتضيها اذا اعتقت ان يكون السيل انقله او اختر كنه قبل
 العتق كذا قال والبراه ان قبضه السيل وكان على ما يقتضي انما يقتضي كذا قال
 لانه في العتق في غير عتق لانه قبل البناء وقوله السيل عند ما يوم العتق جلاء من
 لا يقتضي للزوجة المذكورة خيار فحينئذ في وقت العتق كان السيل في غير موه
 عديم طار فبما عليه فلو ملكته في اختيار واختار في نفسها وقع البراه ووجب الرجوع
 على السيل والامانة له سواء علم عليه في سائر على العتق وهو الاختار وهو ما يقع
 من العتق فيجب بيعها في دينه فلو اختار ما يؤدى الى نفي العتق الموجب لخيار
 ما ولا يؤدى ثبوته الى نفيه اشبه **بقول** والبراه عتق على غير انها والم
 صوع انه وقع العتق قبل البناء بهيم اخرى من النكاح لانه لا يؤلى عليه لانه اذا كان في
 في المعكوف عليه الا ان لم يكن له في المعكوف له وسفط اختيار البراه قبل البناء ان كان
 في قبضه ان الاختار السيل فاعتقها وقدر كان غيرها جبر عتقه فله ان يتركها
 جملة حاله في مقومه قبل ان يتركها فلو كان في ذلك بغير البناء كان لها البراه
 لانه استحققت الاختار بالسليم **وقيل** **لها** **يعني** ان لا امة اذا اختار
 نفسها بغير كمال اعتقها في العتق بغير البناء فلو كانت تتحق الاختار ويكون
 لها ان يتركها السيل او يتركها فانه يكون له كمالا في كماله وعتقه ومقتضاه
 لما فيه من اختيارها انتهي به ان الاختار يكون له في السيل ولو استمر له
 وصورة الطلقة كما قال المؤلف في روجه امة نكاح بغير عتق في غير الرجوع لها
 صرافا ورخصت بالعلم مع ذلك قبل البناء قبل الاختار يكون لها لانها ملكة
 بالبراه في السيل في العتق والسيل انما انزل الى ملكته لانه قبل العتق ومقتضاه
 انما ملكته بغير عتقها ولو انزل الوفاة الرجوع او خلق قبل ان يرضى لها لم يرض لها في

الاختار

الاختار **بقول** بل هو في عتقه بخصيت وقوله لها بغير عتقها متعلق
 بغير وجهه ان يتركها بغير عتقها ان يتركها السيل او يتركها بغير عتقها
 بغير كمالا وعتقها ان لم تكن له في كمالا وعتقها وان بغير عتقها **صورة** **الملك**
 كما قال المؤلف ان السيل اذا اختار عتقها ومقتضى عتقها ومقتضى عتقها وان كان
 لم تكن هي امة ملكة البراه بغير ذلك وقوله في كمالا وعتقها وعتقها وان كان
 لا يرضى في نفس كمالا وعتقها بغير ذلك ولا يرضى عليها **بقول** انما ملكة رخصت
 له في عتقها انما ملكة رخصت بالعلم معه وان سكتها لم يرضى لها في كمالا وعتقها
وقول وان بغير عتقها بغير الوجه كذا لو وقع في كمالا وعتقها بغير عتقها
 المتعلق بها او بغير عتقها في ذلك ان عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 السيل ونقله عن العتق انما قلنا وان بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 في كمالا وعتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 خيار ما يراه تفوه اسفطت او اختارت العلم معه فلا خيار لها بغير ذلك
 وكذا في اذا ملكته من نفسها كمالا وعتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 انه ولو لم يعمل بغير ذلك في قوله او ملكته ما اذا قلنا في بالزوج لانه اذا قلنا في
 مع عمل ولتة لها يكون مسفطها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 في كمالا وعتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 زوجها فانه يسفط خيارها ولا قيام لها بغير ذلك ولو قالت كذا جعل ان التمس
 يسفط خيارها وانعزل بالجهل (ملا ان جعلت العتق وعتقها بغير عتقها بغير عتقها
 لا يسفط خيارها وهي بلا فيه على خيارها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 في الرجوع ان وهي عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها بغير عتقها
 قبل ان تختار ولو اده عن عتقها العلم وواقعته لكان القول قولها **حق** بغير عتقها

[illegible]

نكاح بتعويض ولا مبيوع لقوله (لا بد من الزوج او الزوجة كذا) بان يقول الاب
 بعثا له بعتش وزوجته ايشه بتعويض او يقول الزوج بعثا له بعتش وت
 وقتا ايشه بتعويض او يقول الولد بعثت له بعتش وزوجتيك وبيته بتعويض
 او تقول الزوج بعثا له بعتش وزوجته بعتش بعتش بعتش بعتش بعتش بعتش
 بعتش بتعويض ولو كان ذلك على وجه الشره ومع امرائهم سمي **او لاغوا**
 لا خلاف انه يجوز للرجل ان يجمع بين امرأتين او ثلاث او اربع في عقد واحد اذا سمي لكل
 واحدة منهن صرافا تساو في التسمية او اختلعت او سمي لواحدهن ونكح الاخرى
 بتعويض او لم يسم لواحدهن بل نكحها بتعويض وتكرار المؤلف منقول الاخير اجل
 ما رتبته في الخلفا انه ولما له فقال سمي او لا ويكون شاملا للصورة للثلاث
 ولا مبيوع لامرأتين له او نساء واما وان شوطه تزوج **الاختار** او ان سمي
 صرافا **المثل** **فوق** **يقضي** ارجوا الجمع بين امرأتين مثلا مع التسمية ولو
 في جانب واحد سمي مع تزوج الواحدة تزوج الاخرى وسواء كانت التسمية لهما
 او لغيرهما صرافا المثل لى سمي لهما او دونهما **الاختار** من ابرصه وولم يبره
 كالباع او الجواز مع ذلك الشك في حيث فصلت التسمية في جانب او جانبيين
 انما هو ان سمي صرافا المثل كالباع وهو قول جماعة من المتأخرين **فليست التسمية**
 عند كل القول الشاك من ان كانا يشاد من بعد التسمية او ان فصلت التسمية مع
 الشك المذكوران يكونان من غير فصل المسمى لهما فكثر قول الخلفا اذا سمي تزوج
 اختار لهما بتزويج الاخرى وسمي لهما او اختار لهما ونقص عن صرافا المثل واما
 ان لم يسم احلا او سمي صرافا المثل فليست من محل الخلفا انه يجوز لثلاث فلات سمي
 في تزوج امرأته بتزويج الاخرى او لا ولا يجب معها والاكثر على التأويل بان
 المنع واليمين قبله وصرافا المثل بقوله لا اكثر احية معقول يعجب محذور

حزين

ان ولا يجب جميعا (امام) في صرافا **والقضي** ان الصرافا لا تزوج
 بامرأتين بصرافا واحد وهو يستلزم وجوب الغفر عا لثا ولم يبر ما يخص كل واحد
 حرة منها ما مالكا فلات لا يجب ذلك **فجمع** السورة الاكثر من الواحدة
 في عا المنع **ومعها** بعض الاستباح على الاكثر فان مرعفا على نكاحها اكثر
 فلما يجمع النكاح قبل البناء ويثبت بعض بصرافا المثل لمصادره ليقار فيه
 وان في غلق الامر فلما يجمع المصنف لا قبل ولا بعد **يعني** السرة على قدر
 ما كذا جمع الرجل سلعتهما في البيع على القول بخوازه او تضمن الثابت في موقع
 تزوج العبد في حرة **وعنه** **البناء** **فليكن** مستزاد مع هو في على نفس له وسر
 النكاح ان تضمن اثبات النكاح ومعه **ومعها** زوج عبيد يذمونه و
 ويعد لها في صرافا المثل كما لا يبره في قولنا في قولنا لا تزوج بغيره بغيره
 بغيره **ياقضي** ان السرة اذا اخذت الغير صرافا لها فغير فليكن مستزاد
 له يوجب فيه نكاحها اذا لا يجوز للسرة ان تزوج بغير ما لاني استلزام المثل في
 امثال الزوجية وحيث منه قبل البناء فليكن لها من لم يسم على ذلك لا يقول
 بالزوجية فان النكاح ايضا يجمع وفرد ملكته الزوجية بلا قول **ولم** **ومثل** **امور**
 كحكة القياس لا يفرق ما بين قبل البناء وبعده **وليس** من القياس لصدقه لو قبل
 المسمى بالزوجية او سزا **ومعها** **يقضي** لو تزوجها على بيت بيته
 لهما مضمونا في ذمته لم يبر ويكون النكاح قاصرا الصرافا يجمع قبل البناء ويثبت
 بعض بصرافا المثل لان ذلك يؤيد في السلم في النكاح والغير لانه يوصي البنات والحو
 ضع يؤيد في التسمية والاستبراء المقتضى انقباض النكاح لانه يجب ان يصور
 على كثير ومحل المنع اذا لم يكن له ثم في ولا يبر ان في سر هذا الخبر او لا
 وان كانت له زوجة قبله **يقضي** ان ما في المثل ايضا محذور

الآية العاشرة لغيرها فبعض قبل الرجوع وبقيت بعد بصرف المثل وهو ما اذا تكرر
 وقع امره بالعداء مع مطلقا على ان كان في عهده زوجة غير ما وصرفها البقاء للفرق
 المأصل في ذلك الفرع مبلغ الصراف مع فرقتهما على وعد بان يعلم الزوج ان ذلك
 زوجة في عهده او لا زوجة له وهو ايضا قد لا يعلم بان تحت هاتين زوجة ام لا
 ولم يذكر في هذه المقالة كذا دخل الغرماء في ما اقبلت له من ذلك لا زوجة له وصرفها
 له او في عهده وفي الفرع زوجة غير ما بصرفها البقاء **خلافا** **لما** **واي** **افترس**
 من طريقه او تزوج **عليها** **البقاء** **هنا** **في** **المسئلة** **التي** **كان** **فيها** **عليه** **ومر** **ان** **تكرر**
 وقع امره بالعداء وتشرط عليه ان لا يرضى بها من طريق ما او يرضى ايها او امر تزوج عليها
 او ان تشرط في غير ما البقاء كما في الفرع الذي انزل على الله وفيه المستقبل ان حصل الغرماء
 بعد عقد النكاح وانما يريد المسئلة كما لو وقع الغرماء في ذلك على العقد والخراج المزوج
 يعبر ان الغرماء **وهو** **علم** **العقد** **ان** **علم** **هنا** **الشئ** **ان** **هو** **التطليق** **كذلك** **ام** **كلا** **وا**
 انما اختلف هل يلزم من ادعاء الثانية ان لا **وهو** **علم** **الفرع** **على** **ذلك** **الذي** **كان** **فيها** **عليه** **وامر** **لا** **يهم**
 من الاخراج فلزم الطر على ذلك المولى فقالوا **ولا يلزم** **الشئ** **في** **ذلك** **وما** **لا** **لله** **العائنة** **ما**
خالف **ابو** **كلا** **يلزم** **الزوج** **الشئ** **كما** **كان** **يستحب** **الوفاء** **به** **فلا** **يجوز** **ما** **ولا** **يلزم** **زوج** **عليها** **وكذا**
ان **شئ** **له** **الزوج** **غير** **ذلك** **ولا** **يلزم** **له** **الان** **الثانية** **ان** **خالف** **واضح** **ان** **الزوج** **عليها** **على** **الشئ**
عن **ما** **لا** **يملك** **عند** **رجوع** **بلا** **قوى** **للاولى** **وبقيت** **صور** **ان** **المثل** **ان** **اخرجت** **قليل** **الف**
صور **في** **زوج** **في** **العصمة** **فان** **زوجها** **اقر** **بلغت** **ان** **شئ** **يرى** **ان** **تجوز** **من** **بل** **وقال**
له **ان** **اخرجت** **قليل** **الف** **بمو** **نفسه** **في** **عزم** **الزوج** **والكرامة** **او** **اسقطت** **الباقيل** **العقد**
علمة **الى** **يقضي** **ان** **لا** **يرجع** **فيها** **بالغير** **مثلا** **واسقطت** **عند** **مودة** **الى** **الف** **لا**
فيل **عقد** **النكاح** **على** **ان** **لا** **يلزم** **زوج** **عليها** **مثلا** **شئ** **قال** **وهو** **لا** **يملك** **ان** **يخرج** **عليه**
بشئ **من** **الاول** **ان** **اسقطت** **عنه** **لعدم** **زوج** **ان** **شئ** **لا** **يخرج** **بلا** **قوى** **عليه** **العقد** **ان** **ما**

اسفل ما تترك بعد العنق يعني لو تركت ما ملأ بماء كثير وبعد العنق اسفلت
 عند مائة مرة الى على ان لا يتروك عليها ولا يتروك فيها من ماء طاهر خالص والى
 ويعمل فانه يجمع عليه بالماء الى ان اسفلتها الى ان يمتلئ من ماء من تحت التسمية
 من عدم الاثر **فصل** بعد العنق من علو يتسفل لا يتروك ولا يترك من الاثر
 او لا يكون قبل العنق اصلا ومحل الرجوع اذا لم تتروك مع اسفلتها يسمي كمالا
 له بقوله **بلا يسمي** منه اما لو تروقتا يسمي بغير الرجوع بما اسفلت وانما يلزمه السير فقط
 ثلثوا اسفلت وخلفته اذ حال العنق تروك او تسمى فلا يسمي او بالسير يسمي او بالسير
 يترجمها الى قولنا يلزمه بالخالفه التعليل او التحريم او الغلو ولا تخرج عليه بالحل
 الى اسفلته او ارجو ان يخطأ بمائة على ان ارجو ان يخطأ بمائة وهو وجه الفغار
 الكافي من اسم بعض مثل وموعظا على قل على قصر او قصر على وجهه ويحتمل ان
 يكون المعطوف جادا ومخروفا والمعطوف عليه جعل الضمير في قوله او نفس ادا او كذا
 نكاح سفار كزوجته اخت او غير ذلك او غير ذلك او غير ذلك او غير ذلك او غير ذلك
 على ان وجد اخت او بنت او ام او اخت من غير طهارة ويسمي بوجه الفغار والخطا
 لغة الجمع من قولهم شعر الكلب جلد اذا رمعها يقول اسم استعمال مما يشبهه في
 ومع حال المرأة للجماع ثم في ربع الشهر من الفغار اذ او طهارة او طهارة او طهارة
 يعمل وكان كلامه الواسع يقول لا يلزم ما غرضه ان لا يخطأ ويخطأ بغيره **والله**
 قوله على ان لو لم يقع على وجه الضمير بل على وجه الفغار من غير تروك اخر من على
 الاخر **والله** اسفلت او اسفلت او اسفلت او اسفلت او اسفلت او اسفلت او اسفلت او اسفلت
 حرا منها اخر اذا تروجت اختا واسفلت على ان ارجو ان يخطأ بمائة كذا في اسم من في الفغار
ومن الفاسم بغير الركب منها كزوجته بمائة على ان ارجو ان يخطأ بمائة في اسم كل جزء
 باسم كذا ويخطأ له في كذا ووجه تسميته الفاسم الاول وجهه الثاني فوجعا

ان لم يحط بقول ولم تقع الحجة على الاعمال بيته اذ لم تقع بيته له انه وكل باله فقط
 وكلاهما ان عجز كل واحد عن العمل او فاقته بيته له ولم تقع بيته للزوج او فاقته بيته
 له ولم تقع بيته فمع هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين ان يخطى صاحبه فان
 فاقته ما يقف عليها او تخلف الزوج انه ما امره باليقظ فان نكل في عدم النكاح بالغير
 او تخلف في العمل او اماره ان ترضى به له ولا وامر به النكاح بينكما بل غفلة
 بالبيته وان فاقته بيته الزوج يقف عليه فليخبرها انها ما رضيت باله فان نكلت في نفسها
 النكاح باله ما حلفت قبل الزوج اما ان ترضى به لغيره وامر وشكها بل غفلة بالبيته
 لكن ان لم تقع بيته له في اول الصور وفي الثانية في قوله ولا مثلاً فتلاوه
 في الضرر ان كان اقراره من الزوجين عليهما وفيما ياتي من الميراث بالغير واما ان فاقته
 بيته لكل منهما فلا ميراث عليهما وليس له الرضا او الفسخ وحسب رايه الصور والاشهاد
 في ان التمس له ولا في التمس على الزوجين التي توجهت على احدهما بالنكاح بما افاد
 بحجج الشكوك ان اتهمه بان توجهت للزوج على الزوج انه فلامر له ان يخطى له في نفسه
 النكاح بالغير او للزوج على الزوجية ان عجز كلاهما بالغير فنكحت في هذا النكاح باله
 وانكول منها كذا في الروايات وما اوصفوه الرعي على صاحبه كان فان اذا انفقوا انما امره
 او علمت قبل العجز بالغير او فاك موافقا لانفقوا انما وضعت او علمت قبل العجز باله
 فله ان ينكح بالغير ويملك على صاحبه وكذا يلزمه الحكم بحججه نكولك ورجح به ان تخلف
 الزوج وما امره باله في الميراث البيعة او فاقته بيته على التزوج بالغير او تزوج بيته اياه
 يوضح به رايه خلع الزوج على تخيير المرأة بين البيعة او الرضا بما خلع عليه او فاقته للزوج
 بيته على التزوج بالغير وصحة بيته فلا امر وكيفية الا باله في قوله ما امرت بمفعول
 خلع فان نكلت في النكاح بالغير ولا مثلاً فتلاوه في الضرر او ان لم تقع بيته له
 التزوج بالغير بل عرفت لما كمل عرفت له على التوكيل باله ومضى اول الصور المتفق

كما في النسخة عذالك فالحكم في تأويله الإجماع في قدر الصواب قبل التمسك
 بغير الإجماع باليمين له ما لا يخفى أن صوابها لا يعنى في اللفظ إلا ما كان
 ترضى بالغير وأما كون الوكيل بالغا ويعنى البلوغ إلا أنه ترضى بالغا وهو الذي
 يقول الأمر وتكون له التحليل ويتوقف العلم على الحكم ويصح ظاهره بل لا يخفى أن العلم
 بغير ما لا يعنى والعلم بالغا علم جميعه حيث لم يعلم وأما في الزوجه قبل التمسك باليمين
 صراط وأما العلم آخره أو قبل التمسك فهو انذار الله من **والمعنى** أن الله
 إذا علمت قبل العقل أو بعدة وكلت من نفسه ما ترضى وكلت بالعلم من الوكيل والعلم لما
 الذي يفكره وأما العلم الزوج بالعلم قبل العقل أو بعدة واستوفى السمع والحواس عليه العقل
والمعنى والعلم بالغا أنه العقل كالأمر والعلم بالغا العقلية وأما العلم أو علم
 يعلم الآخر أو علم بالغا مستلزم فيه العلم بالرب بعد أن يرضى العلم باليه
والمعنى أن كل واحد من الزوجين إذا علم بفعل الوكيل ورأى أنه التمسك ودخل على ذلك
 ونحو العلم كل منهما يعلم صاحبه بفعل الوكيل أو لم يعلم بذلك فيفرض الزوجة بالعلم
 نفي المدخل عليه الزوج كأنه لم يعلم بذلك ودخل عليه فدل أنه التمسك إلا أنه التمسك وكلا
 علم الزوجية وقالوا أن العلم بالغا بالعلم ولم يعلم كل منهما يعلم صاحبه بفعل الوكيل
 فيفرض لها الرضا بالغير التمسك به والعلم بالغا العلم بالغا يعلم صاحبه
 وهو الآخر فيفسر تفصيل أن الله لا يفكره وأما العلم بالغا فإنه قالوا والعلم
والمعنى صورة المسئلة كانت قبلها في الزوجين علم العلم الوكيل إلا أنه التمسك وعلم آخر
 من يفكر يعلم صاحبه بالعلم فالحكم في أن الله أن العلم من الزوجين وليس لها إلا العلم
 فقط كما في نسخة الزوج أن يقول من وكلت من نفسه مع علمه بالعلم وإنما دخلت عليه
 الآخر على ذلك ترضى باللائحة وإن كانت الزوجة من التي علمت يعلم الزوج بفعل الوكيل
 فإنه لها بالآخر من الزوج لم يعلم بفعل الوكيل فدل أن حقا بالآخر والزوج قد

ف
المثل

عقرو بلاذكر **يقضي** ان ينكح النكحون في جوار الاقدام عليه بلا خلاف **عاطاك**
وهو كما قال ابي عوفيه عقرو ووي تسمية مهر ولا اسقاطه ولا صير حكم اصل **ولاحتر**
زنا لاخير لما اذا تزوجها على حكم فلان فيما يعينه صدق اقامه مهر ما قبل ان يحكم حكم
السمى وهو المسمى **ينكح** النكح **بقوله** بلاذكر مهر عقبة لقوله عقرو
وقوله ملا وميت حال من النكحة **وصار** الفيدر الاخير من تسمية النكح
اذ العقرو بلاذكر مهر من المصلحة اقال الولي وميت فدايد انزل الحكم وا
سفاد الضراق **ف** اعطاك الى اخراج ذلك بقوله بلا وميت ولو قال وميتها
لك تعويضا من اقامه الزنا ايضا لان من الميسر اسفاد الضراق فهو ملبنة
مافان وميتها لك فم ذكر الضراق كذا قال **وميت** او وميتا نعمما قبله **و**

منه على الاطلاق صورة المسئلة انه شره لزوجته عن فعل النكاح عليها او شره لزوجته
التي هي في عصمة فبذلك انه باقلا ولم او صير وانما ان جعل ذلك كانت الامة حرة او
كانت الزوجة لها انشا او امرها بغيره او الحال ان في ملكه فبذلك حكمه ام ولو او صير
بماه ذلك الشرط يلازمه فيهما فليس له وطء وامرهما فمفوك ابن العظام وايه الاشارة
بمفوك على الامة ويلزمه ذلك في الطائفة منهن ميراثا اولى واعلم ان الشرط لا يتغير
في الطائفة دون الطائفة **وسكن المثلث** عنه لوضوحه ان يتغير ذلك على التغير ولا يلزم
وثق اما لا انشر قبله في السابعة واللاحقة عن ابن ابي عمير وعن حماد بن ابي
عليه في امثلة الاولاد وانما يلزم مما يستعمل في الطائفة كسر له لا يتغير والرسول عن
الشر لم يوافق بقوله كذا ام ولو لم يوافق في الشر **ابن ابي عمير** وقول حماد بن ابي
البحر انما تغير قول ابن ابي عمير عن اهل النظر **وما له ابو ابراهيم** واختاره اهل الزيادة
ولم يرفعه عن حماد بن ابي عمير **وبذلك** القاض ابو ابي عمير يرسل وهو قال كلام ولم يمتنع عليه
وكلامه حين جعله **وهما** اختيارا بغير شرط ولو لم يقل ان جعل شيئا منه صورة
المسئلة شره لما عجزت كما لا يفعل شيئا متغيرة كذا اذ امكن ان يتزوج عد
عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلدها وما اشتهر ذلك فلهذا **خارجه**
بما امر ما يبر ما تم انشاها وقول بعض ما في الشرط فلهذا اختيارا
يثبت للشر ان شاء في تقيم معد وان شاء في تقوم بحفظها ويقع الط
الطلاق ومنزله بان التحنيث بالبعث **وسواء** كتب الموثق عدان
بجعل شيئا من ذلك **بما امر ما يبر ما** او كتب له جعل الذي **بما امر ما**
يبر ما اتفاقا **في الاول** وعلى المستور في الشكينة والرافل
ولو لم يقل انه الموثق ان جعل شيئا منها بان قال ان جعل الذي
وبذلك لا يعجز النجف في زيادة كشاف وغلة ونقصانها وعليها اولا لا يعجز

انه اختلف على ذلك الزوجة بمجرد عقد النكاح عليها نصف النصارى او لا تلك بما
يعبر شيئا والكل من قبل الرسول هو النصف للنصارى وعلى الاول النصف هو نصف
العقد لا الخلاف وعلى الاول اذا اختلف قبل البناء وقبل تغير حالة النصارى
بزيادة كساح وغلة او بتغير ملك الرقابة تكون لها والنصف عليها وعلى الثاني يكون
ذلك للزوج وعليه جاز الا على وفرض النصارى قبله يوم النصف وان نضر كله
وان زاد في الرقابة لم يفسد حكمه وان كان الرقابة مسترا اذا كان النصارى له لا يفسد
عليه او فارقته على ملكه بينه فلان كان لها ثياب ولم تغم على ملكه بينه وتلف
سراها لانها تنضم له لانها يقر ملكا بمقتضى العقد رتبة وعليه نصف القيمة الموضوعة
والعقود بوجه **يقضي** ان المرأة اذا اختلفت زوجها قبل الرسول بما
وفرضت في النصارى بغير عوض من مئة او عتق او تبريرا او خذلك فلا فائز
م للزوج وجوزا عليها نصف النصارى النصف ونصف قيمة المفعوم يوم النصارى او
يوم المنة او العتق لان يوم البناء ومثل الموضع **وقيل** تغم له نصف ذلك
يوم النضر **فقرئ** يومها يوم المنة ويوم العتق اليوم **وقيل** اليوم قبل البناء وفرضت
في العتق ونصف الثمن في البيع يعسر لو اختلفت الزوج قبل البناء وفرضت
في النصارى بالبيع جائز تغم للزوج نصف الثمن الزم رفعه في البيع او لم تشرطت قبله
حابت جائز جمع عليه نصف الثمن بالبيع والبيع في نصف العتق او كان فائزا
تخلو على ما يراه في الجنابة فان لم دفع نصف الاشر وجمع في العتق ان كان فائزا
ولا يرد العتق الا بالثمن الزم لعسر قبل يوم العتق **م** ما اختلفت عتق النصف بها
فما **يقضي** ان النصارى اذا اختلفت قبل او عتقت الزوجة المملوكة
لا يفسد ما اؤتمنت **وقيل** لا يفسد ذلك فان العتق لا يرد لتسوية المملوكة للحرية
الا ان تكون الزوجة مملوكة يوم العتق ولا يفسد لئلا يرد عتقها وتكون

لو خلوا اختيارا **ومن** اذا جازف بالقرن واملا بالعد يحيى لانه حصل
 عن صها قلته جمع ومما يبرئ الذ ترجع بفرد له ومن اقله يكره انما يمتس
 نزلت به لم يتغير من بلاد رجع خلافا للنسب **واخرى** في توضيح ما اخذ
 الزوج من اوطاعها بعد البناء بحسب ما اعطته من روافد العشرة فقل
 عن اصبح امره لها قبل البناء فله وان وجدها فله لان النكاح امر
 البه فزوجها فيه وان اعطاهما شيئا بعد البناء لم يصبه نكاحها بجر نكاحه الكفله
 اخذ من اعطاهما لانه اعطاهما على نكاح الحال والعشرة وان كان لم يصبه بعد
 الحول مستبدا وسنبر فلاوى له شيئا وان وجدها بعينها لانه اعطاه فله
 واشفع فيه فانبعث ككلا وحل ذلك **ومما** ان جعل كلام المالك في النكاح
 جعل قوله كعقيدته من اضافة المصدر الى فعله فان والى ففعله اخرى **واعلم**
بمعنى ما يملكها بعد نكاح ان يملكها من قبله **بمعنى** او الزالة
 السبعة اذ اعطت خلافا لانه يزوجها به من قبلها بفعل فله النكاح فيثبت
 ويطهر منه او يزوجها من قبله مطلقا ومنه ويرده اليها النكاح مستبدا فيكون
 تزوجها بعد ان تبت استخفافه فيلزم ان يرجع لها بغيره **ومن** اذا اذى ما
 اعطته فدر هذا شأنه او الكى واملاى كذا اقل قاله المسمى لانه يلزمه ان يكمل
 لها هذا النكاح **بمعنى** ان يزوج وليته بدو هذا النكاح **او وجهه**
 كما جيبه فيقبضه ثم خلوا بينهما ولم يرجع عليه **او تبيين** ان المومنين
 او المرأة المالكه لا يزوجها اذ او متت صرافها الشيخ غير الزوج وقبضه منها اوصى
 الزوج **مسمى** ان الزوج خلفه قبل البناء فله الزوج يرجع عليه بنصف الصداق وما
 يرجع المرأة على الزوج **بمعنى** ان يزوجها او يبيعها لمومنين **او المومنين**
 صرافه بترجع بنصفه انما انما خبته على ان يزوجها فله نكاحه ويصح ان يمس

بذلك عينا **ومما** كلام المولى فيما اذا كان الثلث لرجل ما وسببه فان جازف به
 حميد (ان يزوج الزوج **بمعنى** **بمعنى** الزوج من طهره وليس له نكاحها
 زاد على الثلث **فلك** ذلك في حالها وما طهرها بغير نكاح بل بنصفه او فله
 مملو للزوج **واما** لم يصبه **بمعنى** مسمى والمفهوم ان يزوج يوم الثلاثاء **بمعنى**
 او المرأة (انما كانت او عين هذا من اجل ان يزوجها بغير نكاح ولا يزوجها
 مسمى ان الزوج طهرها قبل البناء فان كانت من المرأة مومنين يوم الثلاثاء
 فبغيره والطلاق على البناء الهبة للمومنين **بمعنى** ويرجع الزوج عليها بنصفه الصداق
 او ما جاز وان كانت مومنين يوم الثلاثاء ولو ان يزوجها يوم الهبة فبغيره على
 دفع نصفها للمومنين **بمعنى** او ما الطلاق ولا يزوجها بنصفه **فمما**
 ان يزوجها من طهره بغير النكاح **بمعنى** او ما يزوجها من طهره بغير النكاح
 بناء على انها نكحت بالطلاق **بمعنى** او ما يزوجها من طهره بغير النكاح
 عليها او ما نكحت بالطلاق **بمعنى** او ما يزوجها من طهره بغير النكاح
 ولا اعلم انما لملك شيئا **واما** خلافا على العذر او عسر **بمعنى** او ما يزوجها من طهره بغير النكاح
 لها ولو قبضته **بمعنى** ان المرأة انما لا من نفسها اذ اخطاها زوجها
 قبل البناء على عذر او عسر او نكاح او ما قبضته ذلك ولم تقابل صرافها فلا تسحق
 بعد ذلك شيئا من الصداق وان كانت قبضته من الزوج فانها له البه وتزوجها
 التي ممت للزوج **او** بعد الخلع يفتخ خلع ما اعطته من حوى ووافقه ملا الشئ منه
 من غير مملو ومعه كلام انما لو كانت من صرافها لكان لها نصفه فاقبضه كماله
 صرافها لئلا يبيع وفاته خلافا على مسمى من صرافها نصفه ما يقبضه بغيره
 ومضى عسى من عسى **بمعنى** ان يزوجها او يبيعها لمومنين **او المومنين**
 مسمى **او** موضوع المسئلة لم تقابل صرافها بغيره او ما يزوجها من طهره بغير النكاح

اذ نصف صراهما المسمى ونصف العشرة التي منها مائة النصف وتلف
 باقية وهو خمسة في المثال المذكور **مسألة** يخرج من قوله كان نصفها
 نصف ابن الغلام وامه على ان المائة اذا كانت خالصة او هلقت على عشرة
 ان لها نصف ما بقى **مسألة** انما يشترط بقوله على مائة ان يكون
 اذ او فالت خالصة او هلقت على عشرة من الصراي نصف ما بقى فيها
 فالت خالصة او هلقت على عشرة او عشرة فان لها نصف ما بقى ان فالت من
 هي والاول نصف المهر في الخلاف وتؤدي منه ما هلقت عليه وانها في الخلع
 من الصراي ويؤدي ما خالعت عليه من مائة **مسألة** في قوله وتؤدي من الصراي ان الزو
 جة انما خالعت زوجها قبل الرضوخ عليها على عشرة ولم تقبل صرايها انما تقبل
 له العشرة وانها من الصراي بل هو خالعة بعد الرضوخ بها على عشرة ولم تقبل
 من صرايها بل من صرايها لا يبعث لانه تقبل بالوطء **مسألة** في دقة الزوج بالوطء
 وطهيه وسواء في نصف الزوجية **مسألة** **مسألة** في قوله على قوله وتؤدي
 لوطء وان كان مطلقا من قوله فيما لم يفرق بوطء وان حرم لهم مائة كروا بها
 اذ اذالت له خالعة على عشرة ولم تقبل من صرايها انما كانت لها من الصراي وتزوج
 ما سميت له في يومها من مائة انما لا يقبل الصراي منها بالوطء **مسألة** في الم
مسألة في امرها من يعلم بعقد عليها **مسألة** في جمع الزوج على زوجته بنصف
 فيمنز الصراي ان احداهما في ابتها في يعلم مو بعقد عليها فمقتضى ثم طلقها
 قبل البناء واخرى ان لم يعلم **مسألة** في قوله انما خالعت قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 من بيتها عليها وهو علم لم يرجع **مسألة** **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 انما سمع والاول انما سمع **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 عليها عليه وانما سمعت بعقد فريها فالت خالعة **مسألة** في قوله فالت خالعة

وهي التي باقية العشرة في يعلم واخرى ان لم يعلم **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 بالاولى على اربع صور وظلت انما او خبار جوعت عليها ان علم ومعهوم ان لم يعلم
 اخرى من صور موافقة وسواء فيهما علمت ان لا قبل اربع صور انما منقول
 في الانسان مقبوعا او فالت خالعة **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 ومثلها ان لم يعلم **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 علم الولي انما او متخذ عليها غير ذلك ولو سمعته بشرط ان لا يعلم ولها انما
 علم ولي السعيمة فلا يعتق عليها **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
مسألة في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 ان اصفاه **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 وعلى القول بعدم عقد على الولي كد يعتق عليها ايضا ان يكون وفيها الزوج
 ويخرج لها نصف قيمته على ما استظهر في بعض ولا يكون وفيها ان لا يفرق
 ملكها امر يعتق او بعضه فالت خالعة **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 ومثلها في كلام المتأخرين **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 انما او خالعة **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 اذ كان عبدا او جانا فالت خالعة على بخير وموسير الزوج قبل ان يسلمه للزوجة او
 يبر الزوج بعد ان اسلمته من الزوج ان لا يفرق فالت خالعة **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 في ان تسلمه للمجنون عليه او تعزبه لان الصراي قبل البناء من موقوف الزوجة
 لا سيما او اعينها فتكون بانها تملك جميع الصراي بحرية العفر فان اسلمته للزوجة
 للمجنون عليه لم تملك قبل البناء فليس للزوج في ذلك كلام وكلمة الدعية سواء
 في غيرها او يبر الزوج كمالا كسماوي **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها
 تكون ضمنية **مسألة** في قوله فالت خالعة قول ابن الحبيب ولو اصدقها

يقضي ان من له قبض النكاح اذا اذاعه من قبله او قطعته من غير
 تعريه قلته تصرف في ذلك كانه ليس سوا كانه ما اذاعه من قبله ما يعاد عليه
 ولو لم ينفذ من قبله اذاعه من قبله وكذا تصرف الزوجية ايضا اذ اذاعته من غير ان الق
 حى ولا يصرحان ملكا وامساك من تصرفه بالقبض لعدم لزومها التخييل به
 وامساك بالقبض لزوم الزوج عليه بنصفه في الخلاه فلا تصرف كالموت في قوله وما
 نه ان ملكه يثبت وان كان ملكا لا يثبت عليه منها ولا في النكاح في كل من ان من
 كره مما تضمنه وهو ما يغلب عليه اذ لم تنف يثبت على حاكمه وما لا يغلب عليه اذ
 ظهر كرهه **وعلى يقضي** واذ قلنا يقول انه انما سمى انما يصرفه
 في التلف والضياع قلنا برمي بينهما وصواعق ما لا يصلح ان لا ياتى به
 قلبه لولا ذلك لانه تعالى به حق للزوج وهو الزوجان في كلامه ان السبر
 لهما وهو ما لم يثبت لهما في النكاح والاجل في كلامه **فمن رجع ان طلق في ما**
لما ان استمر يوم الزوج يقضي اذ قلنا تصرف من له قبض النكاح
 في التلف والضياع وان مضى من الزوجية ما اذاعه في الزوج قبل التبراق
 رجع عليه بصحة النكاح وابطال من له ما كسبه ان تكون الزوجة ومعه يوم
 الزوج وان الزوج لا يرجع عليها في يوم مضى من الزوج ولو اتيته بعد
 ذلك ليل يجتمع عليها معقوبان ضياع ما لها مع ما حصل لها من النكاح بالطلاق
 في ابتداء متها وحمل قوله ورجع في حمل يكون ضمان الصراف منها يان كان
 ما يغلب عليه ولم تنف على ملاك يثبت وامساك من تصرفه بالقبض
 لهما او احفظت بيت للبناء او توهمه اليه **يقضي** بالخص النكاح الذي لم
 له اذ اذاع الصراف لوليه التي في حجة لا يجوز له ان يرفع ذلك لما عينه فان
 جعله كذا لم يثبت للزوج البتة ان به جهل ولا وانما لم يثبت ذلك امرامور

ما

كذلك امر ما ان يشتري به حقا او بطلا وما تشتري البتة برميها وما يشتري
 فضتها له ولا يحتاج لافرادها لباقيها انما ان يشتري النكاح وهو لوليه بيت
 البتة وتعلق به البتة انما وكل اليه **الطلاق** ان يشتري النكاح ويومعه الى
 بيت البتة بعد تقويمه وقايشته والتفاد من البتة حتى يومه او يثبت
 النكاح وان لم يثبت النكاح في البيت واتسع دعوى الزوج ان لم يثبت ان يشتري
 والاقلام انما وان لم يكن للمرأة فيجب ولا وصى ولا موقوف فاعرف والمراد من ذلك
 كانه يبيعها فلا يملكه من البتة تقوى فبعض من ما لا يبيعه لهما ولا يثبت لهما
 وان لم يثبت من يبيعها لهما ولا يبيعه لهما **مسألة** ان الحاكم وانقر لواء عني
 النكاح قبل جلق من حيث لا يملك ولا يملك من النكاح **وان قبضه ان ينعنه او الزوج**
وان قبض الصراف ولم يبرك قبضه من غير توكل منها وتلفا فيه كان متعربا
 في قبضه والزوج متعربا به د معه فان شاءت المرأة ان ينعن الولي وان شاءت
 ان ينعن الزوج واذ اذاعته من الزوج رجع به على الولي بخلاف عكس في الزرع على
 الولي وحز انما على عقب الزوج على النكاح المفعول وهو النكاح وامساك على عقبه
 على النكاح المفعول المستمر ما ينعن من النكاح انما انما الزوج اتبع الولي ومن
 له النكاح من موقوفه وهو النكاح بالنكاح **ولو قال ان ينعن النكاح**
بالقبض انما ينعن النكاح **يقضي** انما انما انما
 من له قبض المرأة اعترافا عند الشهادة بغير صراف وليته ثم بعد ذلك فانه
 ما قبضت منه شيئا وانما قبضت ذلك فوفاة من الزوج ولحقه فيه النكاح
 وفاته الزوج قبل قبضته لانه ما ذلك لا يغير من ذلك وبولاه بل فانه انما
 قبضته بل انما انما انما قبض الصراف عليه ان يلعنه فان
 م يفي ذلك ان كان الامور بها من يوم لا شهادتة القسمة ايام ونحوها وان

وان يقولوا يخلع الزوج والنول فولد ويزله غير الوصلا كذا قاله الناصم الفطري
 والنجس ما له الخلق ولو كمال وبعضهم اجاب على ما قلنا **فصل**
 في كسب حكم تنازع الزوج في النكاح من اصله او الضار فربما وجبت او صحت او اقيقت
 او امتنع القسمة وما يتعلق بذلك **مسألة** ان تنازع الزوجية انما اذا تنازعا
 في اصل الزوجية فلا غنا عنهما وانما اذا تنازعا في ثبوت بينهما في تنازع الزوجية
 المستلزمية القهرية من تنازعا او التنازل غير ذلك بل اعتبار دعوى وموعد
 بل ان التقلب اذا اذعن الزوجية اصلية والآخر بغيرها ثبتت **بينة** ولو
 سلم بل اذعن الزوجية **معنى** انما اذا اذعن على امرأة انما الزوجية
 وانكرت او اذعت امرأة على امرأته زوجة او امرأته امرأته امرأته بينة
 تشهد على النكاح بيني وبينها ان النكاح ثبت وسواء شهد على امرأته او على
 امها او اطلاقا في هذا او على التنازع القاطع بالنكاح بينهما بالزوج والزوج
 من الشيطان وغيرهم على الشهور المجهول به فانه القسمة **والملكية** ان وان
 لم يكن الزوجية فلا يسمي على النكاح لا كل دعوى لا تثبت لا بد من قولها غير مجرد ما
 وعدم غير ما لو ثبتت لانها لم تثبت اذا انكرت انما اذا انكرت بيمين المهر
 مع نكول **والأمر والواقع المروي** **مسألة** ان النكاح في عدم البينة والقسمة
 ان المهر في النكاح اذا اقام على صحة دعواه فانه البينة تنفذ على
 النكاح اذا تم ثبوته ما عليه ان لا يفسد انما تنفذ عليه فكل منهما لم يفسد
 بالنكاح والنكول انما كذا ثبت النكاح بذلك ومنكح المسئلة ثلثه من قوله كذا نكاح
 بعرفه وحلف بسلامة غلاي وعنى **وحلف** **مسألة** **بمعنى**
 ان المرأة اذا اذعت على رجل قسمة انما ان زوجها انما اقامت على ذلك سلموا
 واحول يسمي على عقد النكاح كما على امرأته فلا يفسد حلف معه وترى من ذلك الرجل



قوله

لان الدعوى انما الرقعة وموقوف ابن العظم ان لم يردوا في معيشتها انكسب
 ولا صراف لها انما مومر امثال النكاح **وفصل** **مسألة** انما كذا في الزوجية
 وهي ان ثبت بالنكاح او البينة **مسألة** انما البينة انما البينة انما البينة
 كذا قال يلزم عليه ان يكون الحكم كذا في الحياة كذا في الحياة بنية عليه
 امثال اقرعهم انما النكاح النكاح ونعم فلو ان النكاح سلمي وغير ما كذا
 ثبت كذا في النكاح وموعد على بالانكاح او ثبت لا اقام انما البينة فلا صحت
 مع ثبوت على الزوجية وموعدا فكل في حقه واخصو صيته للسرقة بنية بل
 الزوج لافهام تلافيل على نكاح قسمة كذا في حقه ان صورة المسئلة انما الدعوى
 بعد الموت كذا في حقه النكاح والنكاح وموعدا موقوف في المسئلة ونكاح بعد الموت
 ملوادة على اصله حال الحياة الزوجية ثم ملان امرأته عليه قبل يعمل بدعوى المهر
 على ام لانها دعوى نكاح والدعوى التي بعد الموت دعوى قال **قوله** **مسألة**
 وتعلم المرأة نكاح وامر الزوج باعترافها بالنكاح **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 غير على الزوجية صورة امرأة في عهده رجل او عاز رجل عليه انما الزوجية قبل مناز
 من البينة في عهده وافام على ذلك كما صدر او اجرا فان الحاكم يامر من صدر اليه
 في عهده بان يعترف لما حشر بانه من امره بسلامة العمل بالنكاح ونعم انما البينة
 فبينة لا ضرر عليه في انكحاره فانه انما بسلامة العمل بالنكاح وبينة نكاح الاول
 وترى ان عهده المهر ولا يفر بها الا بعد ان يسميها من الاول ان ثلثه وكيفية وانما بان
 بسلامة العمل النكاح او كان يعمل املا الزوجية تنفي في عهده زوج الاول ولا يسمي عليه ولا
 عليه كاجل النكاح من اطلاقه **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 حالية في التواضع القسمة ادعى عليه رجل انما الزوجية بها وكذا في ذلك وزعم
 انما له بذلك بينة غريبة غيبة في حقه لا ضرر على المرأة في انكحاره وطلوه الحاكم لا يسمع

[illegible]

بهو يقدر لسا اربعة الاول اواب على كذا في ابي اء وكذا لا تكتب
 الزوجه بها ومما اذا قال لها انت على كذا في ابي اء وكذا لا تكتب
 لم لا تصدق من اللفظ على الاجتهاد خلاف انا منكم كذا في ابي اء اسم اليعازل
 حقيقة في الحال فلا يقال في علم من تلقى بياضه ارمال فهو ذلك وقول يستند
 في رويتهما ج اوافر قلنا كنتم قال نعم واما في اء وكذا لا تكتب الزوجه في
 منك الخلف ومما اذا قال له الرجل انت زوجة فلان كنتم قال نعم في رويتهما ج اوافر
 ذلك قبله الزوجه لا تكتب لقول انك مني اء لا يستند ولا اقول ولا استند اء في رويته
 (القول في الفروع) في قولهم اربعة رويتهما ج اوافر قلنا كنتم قال نعم واما في اء وكذا لا تكتب
 زعا في الزوجه ثبتت بيته **والمنع** انما اذا انقضا على ثبوت الزوجه
 واقتضا في قولهم ان فلان فذله عشر ودرست مثلا وقال هو كذا تمسكت
 بغيره واقتضا في رويتهما ج اوافر قلنا كنتم قال نعم واما في اء وكذا لا تكتب
 (واقتضا في جنسه بان) قال في رويتهما ج اوافر قلنا كنتم قال نعم واما في اء وكذا لا تكتب
 خلفا على قولهم ان فلان كذا ما لك لا من نفسه بان رويتهما ج اوافر قلنا كنتم قال نعم
 وخلفا هو على دعواه ان كان ما لك لا من نفسه واما في رويتهما ج اوافر قلنا كنتم
 وموضوع المسئلة قبل القول ولم يحط قوت واطلاق في رويتهما ج اوافر قلنا كنتم
 كلفهما في بعض الحكماء على الظاهر ويوقف البعض على حكم الحكم ويقع ظاهرا في
 قلنا ولا ينظر في دعوى ثبته منها واما في رويتهما ج اوافر قلنا كنتم
واشار في ذلك الله بقوله وللزوج للاسبه وانفصال التتبع في بيان
 (المنع) ونعم في غير ما يقع على الرجوع وارجع فيم ملاحظة لذكر في رويتهما ج
 ميم كذا في ذلك والقدر الذي في التشبيه بقوله كذا في ابي اء (اعلم ان) عليه في المشهور
 رتبة ابيته عينا في فصل الخلاف (المنع) بين بقوله في رويتهما ج اوافر قلنا كنتم

Lib

كماله وخرج بالزوجات الائمة فلا يقب القسم لمن كماله في الشبهة الزوجات
 في غير الميت من نكحة وكسوة واما مشقة القول شرعا او صغرها فمردود
ساق المقصود من الميت عن من الاثر لا الميتة ووجب التسوية
 في الزوجات فيه من كل من قول بها ومصلحة الموت وان امتنع القول في بعضهن شرعا
 او لمصلحة الاولى كحرمة ومصلحة لا يعلم مثلها والكل في نكاح ومصلحة ومصلحة
 ومثل للشرع بما لا يبرأ من الزوج المتزوج به ان يكون من حيثها او من جهةه وكان
 من صفة ان يقول بولده بعادة اذ الرضا لا يمنع ومنها علة كماله اذ الشبه ومصلحة
 بميل الى ومصلحة ذلك من ان يعلمه مثال قوله او لمصلحة كماله ومصلحة من ذلك
 مثال قوله ومصلحة من ان يقول بولده او لمصلحة كماله ومصلحة من ان يقول بولده
 او لمصلحة كماله او لمصلحة كماله او لمصلحة كماله او لمصلحة كماله او لمصلحة كماله
 ان القول في الزوجات بل من دونه نفسه اليها انما على ما تقتضيه بحقيقة ولا
 خرج عليه ان ينشأ للجماع في يوم من ذلك وفي يوم الاخرى اللهم اني اني الزوج
 وله موافقة من زوجاته من انما كانت لا يجوز له ويحب عليه من ذلك (التي وعلم والى
 المحن والمفارقة على الميراث ان لا يتطبع بمقتضى ما **يقضي** ان
 المحن انما كانت في زوجاته فانه يجب على وليه ان يقول به عليه من اجل العمل
 بينهم وان لم يكن ذلك من المحن انما كانت عليه بغيره لان وجوب القسم
 من باب عقاب الوضوح لا من شرط ما به متبعة المراء بوطيد قسم او قوله وعلم
 لى في قوله على غير تقديره انما يجب القسم للزوجات على الزوج وعلم وللمجنون
 وكذا قوله وعلم الميراث وهو علم ذلك المفقور ويكون من باب عقاب الخاص على
 العلم ويحتمل ان يغير المقطوع عليه اعم او يجب القسم على زوج وعلم الميراث
 وان لم يجل فاعلم من الاستنباط ويحتمل ان يغير ويحب علم ذلك زوج عليه وعلى

القسم لا يجب في

الميراث (ان لا يتطبع بمقتضى ما فيكون من عقاب القائل قسم اذ ائتمن القائل
 وقيل ان علمه بمقتضى ان الزوج اذا علم في القسم بان نكح القائل عن واحد
 منهن شهر احياء فانه لا يحاسب بذلك ويخرج عن ذلك ومصلحة علم احصوا كماله
 كانه معلوم او بعد اخرى زوجاته فليس للحاكم ان يحاسب المصالح بان لا في
 لان المقصود من القسم دفع الضرر والحاصل وتخصيص الزنا وذلك يقوى بقوله
 وفلان وسواء العلم على غير ما قبل القسم لتأليه التي عن ائتمن او بعد واستطفا
 رابن عرقبة صيغة انما في شرعنا اليك من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الربيل لا قبله **والغنى** ان العبد انما يعضد عشر وتعضد فشي
 تجوز نكحه بغير الجزاء الحر ويخرج ميراثه بغير الجزاء الذي هو قاذ ان يرفع قاذ يرفع
 علمي لا يفتقر زكوا (الباقي فلا يحاسب به ولا يلزمه فيه حرمة ومصلحة علم
 شخص فانه يرجع بغيره ما استعمله في الزمان فينصر في حق الايات ومصلحة حرمة الحق
 بعضه الشتر فيخرج بعضه من انما من ثمة يابا ثم يوجب فليس للميراث المصلحة بما
 علم من الحرمة ومصلحة ان جعلت الحرمة بينهما ضمنه ما يابا واللائق ما علمهما
 وما ابا عليهما في وقت الايتلاف ليل الى ونكح الايتلاف في القسم بين الزوجات
 بالليل لانه وقت الايتلاف للزوجات وله ان يعلم **والسنة** عن الواحدة (ان
 في الميت عن الزوجات الواحدة سواء كان له امة او لا **فصل في حقه** واذا
 سكت الواحدة سكت الجماعة الا ان يكون في وجهه علم ذلك ونقله انما عن قوله
 وسكتها يتي قوم صالحين وزاد من انما نصه وفرقنا انما مشروط بان لا يفصل
 الاخر ارجع الميت **والا** كماله المفقور ان الزوجات (انما كالحق في وجوب
 القسم والتسوية بينهما وبين الحر وسواء كان الزوج حرا او عبدا ولو حر انما في
 وامة معلنة لترجيح الحر التي ائتمن بالحرية والامة بالاسلام **واعلم** انما نصه الوفاق

مسط

مختلفا لان في الخ والفرق وقع في القرو **والفصل في العلم**
 على اقسام العلم بشرح في التلخيص على اقسام العلم **فصل**
 في بيان الفرق بين العلم والادراك **يعني** ان الادراك اذا نشأت من رؤية مباشرة
 الاستماع او غيره من اجل طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 في ذلك وما يلزم من طاعتهم بان لا يتقبلوا ما لا يعقل منها في الجمع فان لم
 يتقبلوا ما لا يعقل من طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 على غير ما اراد الا في النشور لا يجوز في قبوله في غير طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا
 عن الزعم في ما لا يقوله في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 حانه حتى يثبت على كونه اذ لا يثبت في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 الذي في قولهم في قوله في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا **يعني** ان الزعم اذا كان في رويته فلهذا ان
 يعر او حال في الحكم فاذ ثبت عندك انه يتطرق في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 ويتولى الحكم في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 كما قال ابن عبد السلام **يعني** ان العلم انما يتحقق بان لا يشك فيه في كونه في الزعم
 وحصل كلام المؤلف حيث لم يرد التعليل فلهذا يتبادر في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 بالحق ولم يشك في كونه في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 انما هو من اقسام العلم فلهذا في الزعم في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 فوم **يعني** ان لم تكن في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 ان من طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 او من طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 استدل بغيره وان لم يكن في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا

امور

بزوجه

اعتمادا مع الاستدلال فيحصل ان يكون مراده وان استمر الاستدلال بقوله
 حكيم والمراد قول بيا وغيره من سواه ومع فهو معطوف على مقدره وان انتفى
 الاستدلال وعلى ما مر من قوله وان استدل او استمر الاستدلال بغيره **فصل**
 في بيان الفرق بين العلم والادراك **يعني** ان الادراك اذا نشأت من رؤية مباشرة
 الاستماع او غيره من اجل طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 في ذلك وما يلزم من طاعتهم بان لا يتقبلوا ما لا يعقل منها في الجمع فان لم
 يتقبلوا ما لا يعقل من طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 على غير ما اراد الا في النشور لا يجوز في قبوله في غير طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا
 عن الزعم في ما لا يقوله في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 حانه حتى يثبت على كونه اذ لا يثبت في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 الذي في قولهم في قوله في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا **يعني** ان الزعم اذا كان في رويته فلهذا ان
 يعر او حال في الحكم فاذ ثبت عندك انه يتطرق في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 ويتولى الحكم في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 كما قال ابن عبد السلام **يعني** ان العلم انما يتحقق بان لا يشك فيه في كونه في الزعم
 وحصل كلام المؤلف حيث لم يرد التعليل فلهذا يتبادر في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 بالحق ولم يشك في كونه في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 انما هو من اقسام العلم فلهذا في الزعم في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 فوم **يعني** ان لم تكن في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 ان من طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 او من طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا
 استدل بغيره وان لم يكن في طاعتهم في قبولها عليه فانه يعقبا بان يذكر ما اراد الا

الاشمل

وان لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنسهما المشهور ان الحكم فيهما الحكم كما لو كان
وكا الشهاده ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
الزواج في حاكم البطلان والزوجين **فصل في نفي طلاقهما ان كانا من جنس**
عائلا في نفي طلاقهما في غير الزوجين لان الزايد خارج عن معنى طلاق
ج ان لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
واحد لا يملكها عليها **فصل في نفي طلاقهما ان كانا من جنس**
ان لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
فيلد ميتا في نفي طلاقهما في غير الزوجين لان الزايد خارج عن معنى طلاق
فصل في نفي طلاقهما ان كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
مع صحتها ولو كان النكاح مرة واحدة فالشهور ان نفي طلاقهما في غير الزوجين
اعانتها من كل حال وان كانت طلاقا في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
ثم ان لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
كلاهما عنهما في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
الطلاق والنكاح في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
ولا يملكها في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
لما في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
فولان وعليه الاطلاق وان تغرد ما انما الزوج طلاقا بلا طلاق وبالعكس
انتمت له عليهما او خالفته في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
ان لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
الحاكم في الزوجين بل هو امكنهما باللقبة وحسن القاشق **فصل في نفي طلاقهما**
بل لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح

فصل
نكاح

عائلا في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
الطلاق والنكاح في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
ولا يملكها في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
لما في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
فولان وعليه الاطلاق وان تغرد ما انما الزوج طلاقا بلا طلاق وبالعكس
انتمت له عليهما او خالفته في نفي طلاقهما في غير الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
ان لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح
الحاكم في الزوجين بل هو امكنهما باللقبة وحسن القاشق **فصل في نفي طلاقهما**
بل لم يزل الزوجان واقفا ولو كانا من جنس الزوجين فادلكما كمالا في نواخلنا فيزول الجناح

من ابر القوار في ثلاثين مسئلة كلوا واعطوا وصالح واغفر فقال ان اعطوا على الخلع
 وفصل القلادة او جرى بينهما ما يقتضيه ذلك بمطابقة وان لم يفي ذلك بينهما وجبة
 قول ابن الكلب طاعة القردة عليه والى من ان القلادة بغيره **ومل مكلفا او ادا**
يفصل الخلع تاويله انه ومل المكلف فيهما وجبة سواء جرى بينهما معنى الخلع
 او القلادة او الفصل ليدان كلاهما وجبة فيهما الا ان يفصل معنى الخلع بالبيع
 من نفسه سواء اخصوا **وتبع** ما ذكره في تفسير معنى فصل الخلع اذ اذنت ببلعه
 المكلف بل وعمله ان يجري بينهما ذكره اذ لو فصل بالبيع لم يكن نزاع انه يترك المكلف
ولما انتهى الخلاف على ان لا يلزم من وقوعه للغير في العوض شرع
 ينكح على اقرب بغيره **وموجب** زوج مكلفا انه وموجب العوض على منتهى
 من زوجة او غير ما زوج مكلفا اذ صدر من المكلف من زوج ولو سكر انما لو طابه طلاق
 بطلاق صواب لا يفتقر **وتبع** ما ذكره في موجب انه طلاق الخلع له موقعه في القلادة
 لان الزوج لا يوجب العوض وانما وجبة منتهى زوجة او غير ما وانما يستفي
 عن من يقول في طلاقه وانما يقع طلاق العلم المكلف لانه لا يتصور منه انه لا يكون
 الموقع منها في غير المكلف **ولما** قيل ان كل كلام المكلف الرشد والصفية
 وهو انما افتقر عليه اليقين ونعم وانما تكلم المكلف بالان عليه بغيره **ولو** سبها
 لانه اذا كان له ان يهلك بغير عوض فيه اولى او امر صغيرا او قسيسا
 مكلفا بوجبة طلاق زوج مكلفا بوجبة ايضا ولو صغيرا اذ صدر من المكلف منه كلان القلادة
 ايا او سيرا او وصلا انما او مفرغ من كل انما وجد المكلف في الجميع وتلك الصفية
 مكلفه بآية **يقول** في (وغیرہ) بان تصب علقا على اربا الوافق مالا ومثل
 الصفية الجنون ما انظر لوليه **وانما** في المولى الاولى بقوله انما مع انه معلوم انه
 (اب) والوصي وصبر ومفرغ القافي وانما لم يسلا يتوهم انه المحي كقوله في طلع

الجميع **باب السابع** **وميل البائع** المتشاوران **الطلاق** من السعيد لا يسر وليس غلظت الخ
 ولو سار الخانع عنه وسوا كان الولي ابا او عمه وكذلك يسر الغير البائع لا يجوز له
 ان يطلق عنه لان **الطلاق** يسر الغير لا يسر يسر على المشهور وقولنا ببيع لسان الواف
 اذ غير البائع كذا يصفه بالسعيد كذا فيقال لان الحجر عليه للصغر والى فقولنا ببيع زار
 جمع المسلمين **وميل على الرضى** **يعنى** ان الرضى من ضلوه ووافى منكم
 من المحجور كذا في صف الغطاء والمحبس لغير الوفاة يجوز له ان يخاص زوجته ابتداء
 لان فيه اضرار وان كان بقولنا انه يغير ويضع عليه **الطلاق** **وورثته** **ذواته** **يعنى**
 ان الشخص اذا اطلق في مرضه الخوف ثم ماتت فيه فان الرضى لا يرضى ولو كانها في
 لان الرضى اسفلها لان بينه ولو كانت الرضى فان التوارث منه لانه جار كذا فيهما كما لا يرد
 كانت مرضه لا يباح الانقضاض غيرهما فتر وقت الام لا واسل غير الميراث من الرضا
 محكم فيه كغيره على العز في المرفوع بها وعرضها في غيرها ويشهد الصراف عليه
 ولا يبع الوصية لها وان قتلته خطا وورثت من الرضا ذواته لوليه فان قتلته عرضا
 عرضا ولا لا يورث من الرضا ولا ذواته **كحج** **وملكة** **فيه** التشبه في ارشامته وورثته **والمعنى**
 ان الزوج اذا غير زوجته او ملكها امر نفسها في مرضه الخوف او في غيبته فلا يورثها
 بل يورثها من مرضه ذواته كذا في مرضه او مرضه ولا يورثها ان ماتت في مرضه
 والمرفوع انما اوقفه كذا في بيانها في التخيير والتخليط في مرضه او في غيبته
 وترثه **بقول** **فيه** متعلق بحج من لا ينجي في ملكة اذ اوقفته فيه كذا في
 والتخليط في الرضى او في الغيبه **وقول** **منها** **يعنى** ان الانسان اذا اراد الرضى في
 او في غيبته من زوجته وانقضض اجل الولاية في الرضى الخوف ولم يات بالقبض
 ولا عرضها بملكه عليه في الرضى ثم رجع وانقضت الولاية بحال قبل ان يتم فان
 من ذلك الرضى فانه تارثه ولا يورث اذا ماتت من ذلك الرضى **وملكة** **فيه** **يعنى**

به خضر خرم ووهو وانكر الشبهة فبرهن العلم بينهما وكلاهما منقول عن المشهور
 لا سيما على حكم الزوجة حتى يملك بالانكاح بل ان العلم في يوم الخلع بلا عراف ولا
 تالف بل اننا اجمع عندنا ولو اختلفت في ذلك فبما علمت في الزوجة في الزمان
يقضي ان الزوجة اذا اهلوزوجته فلا فلا بد ان يملك في وقتها في ذلك الزمان حكمه
 حكم من تزوج امة فملكته اجنبية في المهر فيكون قابلا وقضاء بقوله لا بد من اذ قال
 وان في جميعه قبل النكاح وتعدك وهذا الاصل في التمسى وصورة المثل في التمسى
 ويجعل البعثة الا انه يعم المهر كطاهر والتشبيه باقاة البعثة ولو بعد النكاح وما
 معتد في النكاح وما لا يملك فيه فانه ثابت لما علم كل هذا بالنكاح الاول فاما
 فاقبل علمه في نكاح الزوجة من اذ قال وان متعينة منا فتكون (انز) —
 على كل حال **باب في** ان الزوجة لو كانت لها تعلقه البعثة البعثة بقراني
 اذا وصلت اليها انما يكون بالتزويج المذكور في بقوه من موجب من منزل البعثة
 ح ولم يحز طلع المهر بغيره ومما يؤيد ذلك انما هو في يوم موتها ووقف البعثة
 على ما كان عليه انما الكفاية في المهر بقراني ومن اختلفت في مريضها وموتها
 جميع ما لها لم يحز ولا يملك **وقال** ابن الفاس في بيت وانما اري انها اذا اختلفت
 منه بالكثر من ميراثه منها فله فميراثه وبه قال ابو ابراهيم اختلفت منه فميراثه
 ائنه فافس قولك خلع ولا يتوارى **واختلف** من قولك طلاق **واثبت** ذهب ائنه
 انوار واب نافع وعليه بقول طالي لم يحز له يطل جميعه ويرد فاما ما اختلفت به
 لها او ثمرتها او وفاءه ومما يوافقه ابى عيسى و (الاكثر) عليه بقول طالي
 لم يحز له لم يحز الزوجة ان يرد في الخلع به على ائنه لانه يطل الغور المحاور لانه وا
 متعبد لما روى المروزي انما لا يتوارى ان على كل القولين **بقول** في الجا
 ولا يملكه وعوم فكل وقرنته يوم موتها كايوم الخلع فيعرف جميع فاما ما اختلفت به المروزي

فيفسر من مقرر من ان له او اقل الى اوله فخالع ميتا فخره وعلاوة فيه وله وان خالف
 وكيفية عن مسما لم يفسر بعينه انه اذا خالف الزوج لو كيلة خاليع في زوجته بعينه
 مثلا بمنا العا لخمسة فان الخمسة الخلع لا يلزم ولا يقع الطلاق لا ان الوكيل معزول ولا
 ذلك لان يسمي الوكيل او الزوج فيفسر اذ لامنه تعلق الزوج او الخلع له او لا
 فله ان له او لا فخلع المثل **يعني** ان الزوج اذا اخلع الوكيل في المثل
 لزوجته او اخلع لزوجته في الخالعة عن بعينه فيفسر الوكيل او الزوج عن خاليع
 المثل وان الزوج يخلع ان امتا او اذ خلع المثل ولا يلزم الخلع ولا يقع الطلاق ان
 ان تم له لزوجته او الوكيل خلع المثل فيطلق الطلاق وحال الخلع حيث لم يكن مستقبلا
 والا قبل فله بلا يسمي **ومحل** كلام المؤلف اذا قال ان اعطيت ما انا اعطيه الى الوكيل
 معزولا او املا قال ان دعوتك الرقبة منكرا فيفسر فلا تنفيه ولو تلافيا فاما
 زاد وكيلة بعينه الزيادة **يعني** ان الزوج اذا اخلع الوكيل
 خاليع عنه زوج بعينه مثلا او اذ غل فاسمته لداو عنى خلع المثل ان اخلع فان
 الخلع يلزم ويقع الطلاق على الزوج ويلزم الزوج ما سميت للوكيل فقط والزاد
 على ما سمته او على خلع المثل على وكيلة **وردة** ان كان سمته على الزوج
يعني ان المرأة اذا ادعت بغير الخالعة انها ما اخلع له الدخلة في زوجة واما
 من يسمي سمع على ذلك فانه الزوج يرد ما اخلعته به وباتت منه ولا يشتر
 في من الينة السماع والنفقات وغيرهم بل ذكر ان انا سمعت من لا تقبل
 سماعه فالحكم ونحوه عمل على سماعه بل والى في النظر للعهداء النظر الى
 لها التظلمين وليس من النظر وتاديهن على فريضة الصلاة والفسل من الخيانة فان
 شاء امسكها وادبها وحملها فاحضنها وان شاء بارها ولا قل ان مظارفها
 اذا علم منها زنى حتى تعجل وقال ابن الفلاس عمر قاتك ولا تجل لوقا احض منها

ان نشتمد او نخله امره و يسميها **معه** **شاهيد** او **مقر** **يقضي** و كذلك
 يد الزوج المصالح بغير اذعان علم انظر رشا من ايسر لها على الزوج بل
 نبي ما صحت على عقد موقوف على اقرار الزوجين و لا يفي بها اشهاد البينة
 المستقلة على **نفي** الزنا بيمينه الاستبراء البينة التي استقرت بها اقرار
 بها بالقر **يقضي** ان الزوج اذا شهد على زوجته انهما افلحت لا يفي رواته احد
 اشهدت البينة انهما يفي بها بالقر فلا يفي به ذلك الا شهاد و لا يفي به
 بيمينه بالقر انما لا يستبرأ منه على خلافه فيفقه الزكوة في قبل ان يفي به
 فلا يفي به الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به الا على ما اشهدت البينة
 المستقلة بالقر انما لا يفي به الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به
 نظري نصد في الشرح الكسبي مع ما في قوله عليه **وكونها ابدا لا رجعة** فقلت ان
 في التي نصدت الزنا للزوج في الخلع انما هو عوض عن الخلال العزيمة فاذا ثبت
 بغير الخلع انما كانت مهلة قبل الخلع فلا يفي بها انما يفي بها بعد ان يفي
 الخلع لم يفي به الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به الا على ما اشهدت البينة
 للزوج في العوض كون الخلع حرة على الزوج و لا يفي به الا على ما اشهدت البينة
 التي هي زوجة او **تكونه** **يقضي** **بلا خلاف** **يقضي** ان الزنا التي يفي بها
 بلا خلاف بان كان مجتمعا على قضاء كالمخاض او المحرم اذا اذاعته زوجها اضره منها
 فلا يفي به مما اضره منها القوم ملكية الزوج للعصمة **اول** **عيب** **خيار** **بغير** **فرض**
 ان العيب انما يثبت به الخيار من الجنون والجنون و فوسم فلا يفي به الخلع الزوج زوجته
 على ما اضره منها لم يفي به انما يفي به الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به
 اضره منها لانه كان له ان يفي به عوضا على المشهور و اما لو كان العيب بواقعة
 لا يفي به الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به الا على ما اشهدت البينة

او ملات الخلع على موقوف خياره من غير موقوف عليه او قال ان ما اشهدت البينة
 على ان لا يفي بها الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به الا على ما اشهدت البينة
 البينة و يفي بها المال للزوجين اذا اذاع الزوجين و اذاع الزوجين انما يفي بها
 قال انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 على خلعها و الفاعل انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 الخلع قبل الخلال لا يفي به الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به
 ولم يفي بها الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به الا على ما اشهدت البينة
 شيئا من ذلك و لا يفي به الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به
 الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به الا على ما اشهدت البينة
 و لا يفي بها الا على ما اشهدت البينة انهما افلحت لا يفي به الا على ما اشهدت البينة
 على ان عليها ان يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 ان يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 لولا ان يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 الخلع لا يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 نفيها لا يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 ان الزوج اذا اذاعته زوجته علم ان عليها نفيها و لا يفي بها من غير انما يفي بها
 من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 و لا يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها من غير انما يفي بها
 قول ابن القاسم و روايته عن مالك **وقال** **المغير** **والمخزوم** **والمخزوم**
واسم **الزنا** **والمخزوم** **والمخزوم** **والمخزوم** **والمخزوم** **والمخزوم**
 ليدان ان الخلع على خلاف قول ابن القاسم و روايته عن مالك **وقال** **المخزوم**

محرم ومحمود فانما يشير منه بذلك لخصوله على ان يكون له ما فيه من احواله او لا يا خذ فان
 انما يفتي المسلم وموالاته في وقت من احواله بالاحكام التي هي عليه بما لا يثبت له ما فيه
 مع ان يخرج مما قبله وهو الزوج المطلق ومنه المصالح لا يلزم فيها الخلع من ذلك اذا
 لم يزل الزوجية لغيرها خالفت على ذلك الرواية مثلا وانما في البين من انما على ذلك في
 رواية لا يثبت له ما لا يملكه من احواله ولا يثبت عليه ما لا يملكه من احواله لانه لا يملكه على
 نفسه لم يثبت له **وقام** عن الزوج ونحوه انما يثبت له ما لا يملكه من احواله
يعني ان الرجل اذا خلع زوجته انما يثبت له ما لا يملكه من احواله لانه لا يملكه على
 خالعه وانما يثبت له المثل فان لم يملكه الخلع وانما يثبت له المثل وهو المثل الذي
 وقامه لانه لا يملكه الخلع ويثبت له ما لا يملكه من احواله لانه لا يملكه على
 ذلك بالاحكام **وقام** **يعني** ان الرجل اذا خلع زوجته انما يثبت له ما لا يملكه من احواله
 ذلك بالاحكام والزوج يملكه خالعه وانما يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان
 الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه لا بد له من احواله وانما يثبت له
 وانما يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه
 به امر شرعي بل وقوع الشك في احواله لانه لا يملكه من احواله وانما يثبت له
 او غير ذلك **وقام** **يعني** ان الرجل اذا خلع زوجته انما يثبت له ما لا يملكه من احواله
 مثلا وقال الزوج وقت بعورتي وتزوجت من المراء بالخلع وقال الزوج وقت بعورتي
 كونه بعورتي او قال وقت بعورتي وتزوجت من المراء بالخلع وقال الزوج وقت بعورتي
 قال الخلع يلزم يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه
 الخلع وانما يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه
 الخلع ويقامه لانه لا يملكه الخلع ويثبت له ما لا يملكه من احواله لانه لا يملكه على
 في العود موضوع المسئلة ان الزوج يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه

واقبلها

واحتلها في عود الخلع فقال الزوج مالا خلعتك فلانا بغيرك وقال الزوج
 بالخلعة وامرنا بالخلع قال الزوج قول الزوج بلا عيب ووقعت البينة لانه
 البينة كرم البينة والنفقة يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه
المعنى ان الزوج
 ج اذا خلع زوجته على عودها لغيره وهو غير ابي شمس تبي بغيرك لانه كان اول
 عت لا يظهر بغيره فقال الزوج كان المود او العيب قبل الخلع وانما استوفيت
 في المود او انما العيب ان لم يثبت وفان الخلع لانه لا يملكه من احواله وانما يثبت له
 في المود او انما العيب ان لم يثبت وفان الخلع لانه لا يملكه من احواله وانما يثبت له
 لانه لا يملكه من احواله وانما يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه
 موت البينة كرم البينة والنفقة يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه
 الخلع ويقامه لانه لا يملكه الخلع ويثبت له ما لا يملكه من احواله لانه لا يملكه على
 في العود موضوع المسئلة ان الزوج يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه

مطلوب السنة

ان الخلع انما يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه
 الخلع ويقامه لانه لا يملكه الخلع ويثبت له ما لا يملكه من احواله لانه لا يملكه على
 في العود موضوع المسئلة ان الزوج يثبت له المثل الذي يملكه الخلع لان الخلع لانه يقول ما فصلت في ان تخلص منه

واحكامه في حصة ما ينص اليه الزوج في حصة الزوجية وبقية ما كان
 رويته وما كان له من الثروة والنفقة وباريها في الحكم له والثروة ما كان
 بلائيه من الزوج لا يثبت اذ لم يثبت فاقام نيته ولا حبسها حتى تظهر من غير
تغير يعني ان من طلق زوجته في حال حبسها او بغيرها لم يثبت اولا
 ان يبرأ منها فجميع الحكم على رجعتها والزمه ان يملكها في طلاقه فيجب له ان
 يملكها حتى تظهر من غير تسمى ان طلقها فملكها في طلاقها وانما امرها
 بغيرها في الطهر الذي لا يملكه الا في طهره لا في حلاله وهو لا يكون الا بالوطء
 وبالوطء يترك له الطلاق فيمسكها حتى يظهر اخرى ثم تظهر في منعها في الطهر
 لتحويل العدة كما في طهره وان طلقها في طهره وعين الموقوف بها في طهره بعد
 المنع اخلع وعزم الجواز وان وثقت وجهه على الرجعة وان لم تقم خلافا **فقد**
 ان الطلاق في الحيف حرام وذكرنا في الخلاف في علة المنع من التحويل ايجز على
 المطلقة او علة المنع في ذلك ما لم يملكها متعبد بها فيسقط اذ علة لا توجب
 ايجز ارجاء الطلاق في الحيف او التمسك به المترك العدة معلقة كما اذا طلقها
 وهي حامل او طلقها قبل ان يملكها وهي حامل اذ لا توجب عليها كذا في المروية وهي
 قال ان علة المنع ما من لا تقبل منع الخلع في الحيف وان زكيت امرأة لا يملكها
 ولا يملكها عليه طلاقا ويلزم عليه ان يجمع الطلاق على ان يجمعها وان لم تقم امرأة
 بذلك ولو طلقها ومنعها في الحيف لان وجه المصود وهو ان الخلاف في
 تفسير العلة التي لا يملكها اذ في كونه تغيير العلة في تحويل العدة واستدل
 ليدل على ان تغيير العدة في التحويل لا يملكها اذ لا يملكها لان الخلاف في منع
 وعزم منعها ما هو طاهر كذا المنع منعها عليه فيقول منع الخلع علة للحكم بانها
 تغير كذا لتغير لان التغير لا يملكها وصرفنا انما طلقها ووجه ادخال اخر في منعها

الحكم

المنع

الله عز وجل ما سجدنا له ولا غيره
 الله عز وجل ما سجدنا له ولا غيره

النساء يعني ان الزمان اذا اختلفت وجهها فذلك كلف في حال صحتها وقال الزوج خلفه في حال
 حالها تسمى ومن يبيع ام لا ولا يملكها النساء كانه مؤتمنة على وجهها ومنها ما يملكها الزوج
 الزوج على الرجعة واختلافه في ثوبه او في اخره في وجهه ويظهر على النساء فان وامر بالرجعة اشد
 عوقب ولا فلا ان يتركها اشد عوقب له اذ لو كان الزوج في حال طهره او في حال طهرها
 في حال الحيف لم يترك الرجعة في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 ام لا طهرها في حال طهرها التي لم يترك الرجعة في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 الزوجان في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 انما الاضطراب وجه الطهر بها في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 يعني ان التمسك اذ كانا في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 يوجب حتى تظهر لان لا يملكها في وقت الطهر اعظم حرمة من ايفاءه في الحيف بل في طهرها
 لا يملكها حتى تقارن طلاقا **والطلاق على الموطوء واجز على الرجعة** يعني ان الموطوء اقل
 اذ يملكها عليه في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 عليه وجه الرجعة لانه حر في طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 بكتاب الله ويحرم على الرجعة سنة النبي عليه السلام بخلاف المعسر بالقبعة فلا يجعل عليه الحيف
 لان المنع له لا يملكها **والقريب** ما يملكها من موقوف على الغير اذ يجعل المعسر كالعيب
 اهل عليه احراز الزوجين في طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 نعم وكذلك لا يملكها من موقوف على غير الزوج ككتاب المحجور اذ لا يملكها الولي
 في ذلك ان يجعل في طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 فيسقط منه في طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 بنقطة زوجته اقل عليه في الحيف وكذا ان يملكها اقل اقل طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها
 كما يملكها ان لا يملكها في الزوجين في الحيف في طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها او في حال طهرها

ابن رسول الخلاف في المصنفية من مغللة ثلاث طرية ابي سفيان الخلاف في المصنفية
 كما يلزم السكره الخلاف يلزم الخليل والفتوى والحدود ولا يلزم الا في اربعة والعشرون **وطا**
 في البيع كذا في **يبيع** او يبيع ما على عدم جواز الادغام على الخلاف ولا يلزم الخلاف هنا
 كما يلزم في البيع لان الناصر يخلص في ماله مع الارباح بخلاف اشتاء **وان** ولو جاز الادغام
 في المطلق ان من لا يقطع اشتاء اباي ولو من اياها لم يقطع على المعوي لخص التي من ثلاث من لتي
 جاز ايتاح والخلاف والرجعة في رواية اخرى والفتوى **وبعها** من لا يستعمل لوط
 الخلاف من غير في العصة مزار لا لا يباع بفصل في العصة كما في التلخيص بل هو التي يبيعها
 (ل) والفتوى لا يباعه **ففتوى** عليهما **او سبق** لسانه في الفتوى يعني ان من اراد ان يتكلم في
 الخلاف والفتوى لسانه فيكلم بالخلاف فلا يبي عليه ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والخلاف
 وان لم يثبت فلا يبي عليه في الفتوى ويلزم في القضاء **او لغيره** بل انهم يعني ان من لقي لغيره الخلاف
 في العجبة ما وقع له او بالتفكير ومما يعر معناه جاز ان لا يلزم في **الفتوى** ولا في
 القضاء لعدم الفصل بينهما في الخلاف فابهم فانه يلزم اشتاء **او من لقي** يعني ان من لقي
 (ا) ان لا يبي بفتوى من حقه قال من ياتي اباي فانه لا يلزم في **الفتوى** ولا في القضاء
 الخلاف بل المحذور **قال** في ذلك انما يقع ما وقع منه **فتوى** (الخلاف) اياي في تفسير
 ابن رسول بشهادة (الفتوى) من قبل غلط اما لو حال وقع فيه في **الفتوى** بل يلزم لغيره
 التي في غير الكون **او قال** في اسمها **الو** يا **قال** يعني ان من كان اسم زوجته طالع فقال لها يا
 طالع فاصبر انك نزل ما جاز ان لا عليه لا في الفتوى ولا في القضاء **وقيل** منه **في** **الفتوى**
الفتوى يعني ان من كان اسم زوجته طالع فجاز ان يقول لها يا طالع فاصبر لانه لا في الفتوى
 وان لم يفرق قوله فقال لها يا طالع وقال انفق لسانه فانه يصح في ذلك لا في الفتوى
 لا في القضاء **وتفسير** للفتوى لا يسلو في غير ذلك اذ لو كان فوا معا لافعله في الحكم فقال

615)

[illegible]

تقریر میں یہ جیسے مضمون
اور ایک بار اس وقت پڑھیں کہ ایک بار
۵

هذه هي حقيقة القول في الحجة ليشي فوري
في قوله تعالى على انفسكم كما اذا علموا
في قوله تعالى انفسكم

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

معاجزة في علم جبر الهلاك عن موصى (ابن عطاء) يقع عليه وقوله ان الحمل احرازه الهلاك والواجبة المكنة من
الجمادات تنقسم بانواعها من غير ان يكون من ارباب موروثة بل من موروثة من ارباب الهلاك اذ لا شيء السالم الكلي
فانه اربعة في نفسه وفيه ثلث في ارباب الهلاك او ارباب الهلاك في ارباب الهلاك وتلزم واصل
الاجابة ان الكلام الكلام على الركن الرابع وهو الصيغة والمشتبه ان الية لا تكفي عن الهلاك فيجب فيها
ملازمة اللغز واما الهلاك بالكلام النعيب الذي فيه (الخطبة) في فصل معناه والبراد بخود وبهذه
الليقة انما هي التي تخل به (الصحة) دون غيرها من ارباب الهلاك وهو ما يميز الهلاك والملك والحق والملك
الكلام على الكناية الخاصة والخاصة واما من خلفه فليس من ارباب الهلاك بل من ارباب الهلاك والبرانية
لان العرف نقل انت الهالك من الحق الى الركن الرابع ولم يبق انت انت خلفه والبراد الهلاك تنقسم الى خمسة اقسام
ما يلزم به خلفه بقية الاجابة اكثر من ان يقول انت الهالك او انت خلفه وفوقه فقط او الهلاك في لا يوافق
او فواو تمت عليه الهلاك او انه الهالك من ارباب الهلاك وما انتبه اليه ما يفي به بالهالك والملك والحق وما يلزم
به تلك ولا يفي سواه كانت مرغوبا لهما او لا والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
وما يلزم به تلك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
بساخ عليه وما يلزم به تلك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
وقسم بقية فيه وعنده والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
من ارباب الهلاك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
اعتبر في خلفه من ارباب الهلاك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
لخلفه من ارباب الهلاك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
ذلك والغاي ان الغرض من كماله في ارباب الهلاك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
ان قلنا بناء على القول من ارباب الهلاك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
بغير قوله اعني اذ دل دليل على ذلك كما اذا كان جوابا لعدد راسم وغيره ما راسم وعلمه او كانت
موجبة فلا انت الهالك وان لم تستطع تناويلان بعضه اذ افعال الزوجية انت الهالك في جواب
قوله له وهي موجبة بغير قوله الهالك وقال انما اودت من ذلك الوقت ولم ادر به الهلاك ما انت
يصور في بقية اذ لم تستطع مع تنوينه وعرفه اذ اضطرته اليسته تناويلان واما على اعتبار
مبصر في قول من ارباب الهلاك او كانت من ارباب الهلاك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما
رحمه الله في المنس (الثاني) والعنق ان الزوج اذ افعال الزوجية انت الهالك في بقية من حق الركن الرابع بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله والله الاشارة بما يلزم بقوله وان ذلك في بقية وجعل على غار ما

منها ما هو من
الملك واما
ما هو من

۱۱۶۱۱

(الطلاق) الطلاق لان البتة هو الرفع بكان الزوج فرفع العلمنة التي منه وبغير زوج منه لم يبق بين
 منه شيء ولا ينوي بنوي بها اولي بين ومن سألني قوله ونوى به وعده كذا نكاحا شيئا وحيل على
 غايب او اوصى بالبتة يعني ان الزوج اذ افسد الزوجية حيل على غايبه ان يجعله طلاقا يملكه الطلاق
 ولا ينوي بماله ونهاني به او لا يملك مثل البتة في عوم التنويه بملك الجمل كناية عن العهدة التي بعد الزوج وكذا
 يلزمه الطلاق اذ افسد الزوجية بعد البناء كما في المرونة انت طالق واصل بتأنيته وسمى مثل البتة في الزوج
 الطلاق ونقل المؤلف في ذلك انما يكون ذلك البناء بقوله هو عود لك ان النكاح يرفع عن غير الزوج انا
 من يات الطلاق اما قبل الرضول او فارت عودا واصل **وبعبار** وانما لا يثبت الطلاق لان
 منه قولا النكاح فلوله واصل في قوله اني من له البتة احتياطا للفرج (او اوصى بفتة لم يرفع البتة لانها
 نواضا تجلت سبيل او افسد يعني ان الرضول اذ افسد الزوجية المرفوع بها غلبت سبيل او انا
 اذ افسد الزوار او افسد باسبيل او استمر او افسد ونوى بتركه من نكاح (او افسد الوصل بالبتة بلان يملك
 الطلاق الطلاق ولا ينوي وان كان غير مرفوع يملكه واصل لا نية الكسوة بقوله او اوصى بالبتة
 ولم ينوي الوصل بالبتة يعني ان طالق وقصه من العاين (الطلاق) النكاح بلان يملك الطلاق كذا
 اذ انما تجلت سبيل بل اولي لانه اذ افسد الزوجية مع كناية بالولي مع صحته والطلاق (ان ينوي
 افسد ان لم يرسل بها في كالحقة والنوع ووصف وورد في قوله مسرعا الفهم الثالث يعني ان
 الزوج اذ افسد الزوجية التي لم يرسل بها افسد الزوجية (الطلاق) الطلاق ان يقول ثم
 بيت افسد من الطلاق بلان يملك ثم قانوي ويصير مع مجيئه كناية عن مرفوعه وحلف عن ارادة النكاح
 بلان نكاح عن (يحيى) بلان يملك الطلاق واصل زوجة التي دخل بها اذ افسد لها افسد الزوجية
 بلان يملك الطلاق فاذا ادعى انه نوى افسد من ذلك بلان يصير وقوله الطلاق او انت او ما انقلب
 اليه من اصل **قال** يعني ان الزوج اذ افسد الزوجية التي لم يرسل بها انت حرام سواء قال على اولي نقل
 او قال لها ما انقلب اليه من اصل حرام بلان يملك الطلاق (ان ينوي انما من كان يصور وان
 قال ذلك في الزوجية المرفوع بها بلان يملك الطلاق ولا يصرف ان ادعى انه اراد افسد ذلك ولو صرف
 ليحل اصل لكان الحكم كركي (انما) مقرر بلان يملك اذ افسد حاشيت الزوجية ميصرو حيث لم يترك
 راسل ولا يصور حيث ذكره (وطلية او بينة او اذ يعني ان من قال الزوجية التي لم يرسل بها تنطوية او يا
 بقه وسواء قال من اولي نقل او انا خلى منط او يا منط او انا حرام عليك او ما انقلب اليه من اصل حرام
 بلان يملك الطلاق (ان ينوي افسد من ذلك بلان دخل بها بلان يملك الطلاق ولا ينوي مما ذكره الطلاق وطاف

رحمہ

علاقل

اللهم صل على نبينا وقولانا محمد وآله
وعليهم جميعا تسليما

بما يقبل بانه يلزم منه حلفه واحسن معنى الاول وان نوي انما شاء بانه يلزم منه حلفه ثمانية مرة فنه على الزم
 وعلى وان لم ينو اختيارا او انشاء فبطل يلزم منه الحلفه الاول بقوله حلفا على الاخبار كما عن الحسن وقيل
 يلزم منه حلفتان كما عن غيره حلفا على انشاء قولان لم يشرهما واملا لولا انك غير مقبول فيما اركان
 الهلاك باثبات ان كان على وجه الخلع او رعييا وانقضت الهرة او قال معلقة او حلفت قبل ان يلزم
 منه الحلفه الاول انما اذا اجل النوى لم يغير بغيره ان تكون الزوجه مرفوعة بها وان يكون الهلاك
 رعييا ولم تنقض عهرتها وان يلزم بلطف بمحمل الاخبار والانشاء كمال النوى وان يكون انقضاه شرا
 انه يلزمه مسئلة المؤلف على القول بلزوم واجبة حيث كان له فيها حلفه واراد رجعها وسوال الرجوع
 من افعال ذكرها الحلفاء انه ما لم يتقوم له فيها هلاك بل لا يلزمه يمين لانه يلزم الرجعة على الو
 جهين جميعا **وكانا** حكم حتى ينزل الهلاك ان يكيل وحكم من الاسباب على ثلاثة اقسام فما
 يلزم منه حلفه واجبة وما يلزم منها انشاء وما يلزم ثلثه انشاء الى ذلك يتقوم ونصب حلفه او كراه
 حلفتين او جعل على حلفه او صغر ذلك **حلفه** او واجبة او متى بقلت وكذا رواه هان
ابن الحلفه يعني ان المالك اذا افعال الزوجه انت لها ان نصف حلفه ما ناله على حلفه كما لمسته
 وكذا اذا افعالها انت لها ان نصف حلفتين او نصف حلفه ثمانية يلزمه او خود الطهر من اجزاءه
 كعشر حلفه بانه يلزم منه حلفه واجبة وكذا اذا افعالها انت لها ان نصف حلفتين حلفه بانه يلزم منه
 واجبة رجوع الجهر ويرى الى حلفه واجبة فيذكر الحلفه في المعصوف دون المعصوف عليه وكذا اذا افعال
 لها انت لها حلفه حلفه بانه يلزم منه واجبة اذا كان يعرف الحساب ولا ما اثنان وكذا يلزم
 منه حلفه واجبة اذا اقلعت باذنه لا تنسخه الفكي او كفوله اذا امل او متى ما دخلت وكذا الرعيان وسواء
 فرض بما رواه وكذا يلزم منه حلفه واجبة اذا افعالها انت لها ان يوع الفيانة لان المعنى
 انت لها واستمر هلكا فدا بتر او سوادا هلكا واجبة ولم يراجعنا بقدر استمر هلكا فدا بتر او سواد
 ونصب معصوف على انشاءه والبناء بمعنى بهاء وزم في انشاءه ونصب حلفه حلفه فاعمل
 بعمل محذوف دل عليه بما عمل لنوع وقوله او حلفتين معصوف على فورية حلفه وقوله او متى
 ما بقلت وكذا معنى للبايع ان صحت تاء بقلت وما علمه خير الخائف والمعقول ان كسرت التاء
 وما علمه يعود على المعلن المحلوف عليه ولو بيع للمرة مرة بالبناء للمعلن وتعيين الحداء تاء التاء
 حيث اء انه من سنن حنيفة القبايش في تفرج الشفوية او متى ما اذنه زعم من كونه الشرح الكبير
 اثنان في ربع حلفه ونصف حلفه **واحدة** في انشاءه يعني انه اذا افعال الزوجه انت لها ان

ربع خلقة ونصف خلقة وأنه يلزم من خلقتان لانه كل جن والربع والنصف المذكورين مضاهي الى خلقة غير التي
 انصف اليها لانهم يكل منها الاخر بمنزلة ما استغل به ولا ان افكره اذا افكرت ثم اعبرت بلفظ النكاح
 بان الثانية غير الاولى **والفصل في النصف** يعني ان من قال تزوجته انت هالي الهالي كله لانهم
 يلزم من خلقتان انهما من حكم النكاحية التكليفية بل ان كان الغايل خلقة ونصف خلقة علمنا انهم ليسوا بخلقة
 ومثل ما اذا قال لها انت هالي ثلثا لا يصح ما اذا قال لها انت هالي ثلثا لان النصف الهالي
 فانه يلزم من ذلك ان هالي الهالي كله لا يصح الهالي بعينه ان يقول نصف (ونصف
 الهالي لان الهالي البعير واجز واستثنى له من لا يقبل كانه قال لا نصف خلقة بالزمن مع
 النصف خلقتين وهو قوله لا يصح والزمن مع غيره الثلاث وهو قوله لا نصف الهالي **وانت هالي**
 ان تزوجته ثم قال كل من قال تزوجته هالي يعني ان هالي يعني ان هالي امرأة اجنبية ان تني
 وعقد فانت هالي اسم قال كل امرأة تزوجها من غير الهالي واشارة في قوله تلتك المرأة ثم
 انه تزوج تلتك المرأة بل لم يلزم خلقتان واحدا لا يخصصه ولا غير بالعموم وعكس كلام المؤلف وهو كل
 امرأة تزوجها من غير الهالي ثم قال المرأة وتلتك المرأة ان تزوجته فانت هالي فانه يلزم
 خلقة واحدا على ما استصوبه شيخنا برناج عكس ما ارتضى ايرناج من لزوم خلقتين ووجه المستصوب
 بان ما تعلق الهالي بالمرأة فهو كل امرأة تزوجها من غير الهالي وهي مرحلة تضاد اجل
 المذكور مما يتعلق الهالي بها ثانيا **والفصل في النصف** يعني ان من قال تزوجته انت هالي
 الهالي كله لان نصف خلقة مجموع من قولك انت هالي ثلثا لان نصف خلقة يملئ من في الخلقتين
 لثلاث خلقتان ان حكم الكس التكليف والتشريع يعني ان هالي انما هو من هالي اثنتين
 في اثنتين بل لم يلزم الهالي الاطلاق وسفها لان امر عليه وهو خلقة ولا فرق بين اطلاق بالحساب
 وغيره او كمالا ونصف يعني ان من قال تزوجته هالي كلها حقت او كلها جاز شرا وبيع او سنة فانه
 يلزم الهالي الثلاث على ما استصوبه لانه محتمل غايب وفصل في التشريع كذا في ما يترتب من امين خيضر
 او يتوقع خيضر كغيره بان كانت شابة لا تحيض او بلا سنة كنزلة بلا سنة عليه او كمالا او متى
 قاء اذا ما خلقت او رفع عليه فله في فانت هالي وخلقتها واحدا فقلت ان كمالا ومتى ما
 واذ اخذت اوتت نكاحا او فاذ افسال تزوجته كلها خلقت فانت هالي او كمالا ورفع عليه خلقة فانت
 هالي او فاذ متى ما وضع عليه خلقة فانت هالي او متى ما خلقت فانت هالي او فاذ اذا
 ما خلقت فانت هالي او اذا افسال وضع عليه خلقة فانت هالي ثم انه خلقت واحدا واحدا (ص)

ويجز عليه

تزوج

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

السور فانه يقع عليه الهالي الثلاث لان ما على السبب هو ما على السبب يملئ من موضوعه الاولى
 وفروع الثانية وفروع (الخلقة) الثانية وفروع (الخلقة) الثالثة لانه الثانية لموقع مما هو
 وعنه وهي الاولى فانت الثانية معلقة ايضا فانه خلقت اثنتين فتقع الثانية بفرض اداة (التكرار)
 او ان خلقت ما انت هالي فله ثلثا يعني انه اذا قال تزوجته ان خلقت فانت هالي فله ثلثا في
 ثلثا ما اذا خلقت واحدا او اثنتين وقع مع المخير ما يملكه من تمام تلك الخلقة لان ذكر الغلبة
 لغرضه انت هالي امس بان لم يخلها فلا شيء عليه وخلقة في اربع قال لا شيء **والفصل**
 في ما اذا قال تزوجته انت هالي ان الكس الهالي حكمه التكليف فاذ افسال تزوجته الاربع يمكن
 خلقة او خلقتان او ثلاث خلقتات وقع على كل واحد خلقة واحدا لانه قرناي كل واحد ربع خلقة
 او نصف خلقة او ثلثة ارباع خلقة فكلت عليا واذ افسال ليس يمكن خمس تخلقات او ست هالي
 تخلقات او سبع تخلقات او ثمان تخلقات فانه يقع على كل واحد منهن خلقتان وان قال لهي
 يمكن سبع تخلقات الى اكثر فانه يقع على كل واحد منهن ثلثا تخلقات بلا فعل له واحد منهن
 حتى تنكح زوجها غير **والفصل في النصف** وان شريك ثلثا ثلثا يعني ان من قال تزوجته شريك يمكن
 في خلقة بان كل واحد تعلق عليه خلقة وان قال شريك يمكن في تخلقتين خلقت كل واحد
 منهن خلقتين وان قال شريك يمكن في ثلاث تخلقات خلقت كل واحد منهن ثلثا
 تخلقات في فسر جعل بعضهم كلاما محصورا خلافا للاول وبعضهم موافقا لانه قال
 وخلقة في اربع قال ليس يمكن ما لم يشرك بان شوط الهالي ثلثا ثلثا وعلى انه خلقة يكون
 العمل عليه الاول ومسئلة الترتيب ترتل على اذ مقابل **وكلام المؤلف** في التوضيح يشترط
 منه انه من نساء لانه قال ونسب (اي) احبب لصنوه افسال ان لا يوافق عليه (اي) الفاسم وان قال
 انت شريكه معلقة ثلثا ثلثا وثمانية وانت شريكتهما خلقت اثنتين والفرق بين ثلثا ثلثا
 ثلثا تزوجته افسال احدا من انت هالي ثلثا او البتة وقال للثانية وانت شريكته وقال
 للثالثة وانت شريكته فانه يلزم في الاولى الهالي الثلاث وكذلك الثانية وسورة اداة با
 لهي غير ويمانه انه انتم الثلاث في الاولى والثالثة اشركا معاً ومع الثانية مفاتيح مرزا
 في خلقة ونصف فكلت خلقتان وثلاث من الثانية واحدا ومجموع ذلك ثلثان واما الثانية فيقع
 عليها بيت خلقتان لانه اشركا مع الاولى مفاتيح خلقة ونصف خلقة بكملي وارجح المعنى يعني ان من
 اوقع على زوجته جزء خلقة فانه يوجب علقة لثلاث وهو يفتقر في جميعه وكذا في يوجب معلقة على (فصل)

لا يقع

منه
منه
منه

412

اللهم صل على سيدنا ومولانا المرحوم
وعلى آله

انك هالو ان صليت انلا وان صليت لفت او ان طر ورويان الهلاو نجى عليه ومن لان الصلاة
 لا يرمي وهو ممنوع من تركه وصار كالحق الذي لا يرمي من لا يرمي عليه ولا يرمي له ولو كانت تاركه
 للصلاة او غير مسلمة تنزل الوجوب بامتناعه وقوعها او بما لا يعلم حاله كان كان في بعض
 غلام او ان لم يكن يعني ان وفان له وضمان كان في بعض غلام فانت هالو فانه نجى عليه
 الهلاو لانه علفه على امر لا يكره كالحاقه عليه في الحال ويمكن اكله علفا عليه في الحال ومن اذا
 كانت في كهر صبي فيه ولم يعزل واسل اذا قال له اذك وصي في كهر في صبا فيه او صبا فيه
 وعزل عنها فانه لا تحت عليه ان كانت في صبي عليه ولو كان كان في صبي عليه على حث مثل ان لم يكن في
 بعض غلام فانت كماله في الحث فقاقله مع عموم كماله في الحث او في صبي او في
 فلان يعني وكذا نجى عليه الهلاو اذا قال له ان كان في من اللوزة فلان او ان لم يكن في من
 اللوزة فلان فانت كماله فانه نجى عليه ولو وجب الملعون عليه او كان من اصل الجنة يعني انه
 نجى عليه الهلاو اذا قال ان كان ملارا وانا وانت من اصل الجنة فانت كماله او قال ان لم يكن
 منكم من اصل الجنة فانت كماله او قال ان كان او لم يكن منكم من اصل الفارق فانت كماله قال
 في التوضيح وقيل في عني وثبت فيهم انهم من اصل الجنة كالعشي وكل من اقبل عنه عليه الصلح
 انه من اصل الجنة كعبر الله بسلام ومثل ذلك من شدة الاجماع بعد ائمة وصلاحه كعمى من
 القربى قال ابن القاسم لا تحت على من حلف انه من اصل الجنة وتوقف فيه ماله ورجع ابن
 يوسف قول ابن القاسم ولا تحت على من حلف على صحة جميع ماله في الموكا وبحث في غيره ولا فرق
 عن ابن القاسم في الحنفية بين قلعه انه من اصل الجنة او ليس على الجنة واشكهم ابن رشد الحث
 في الاول ان اراد انه يدخل النار وعرقه ان اراد انه لا يدخل بها وان لم تكن فيه حمل على الترجع
 ول بحث فيهم ولا الهلوان قوله ان لم يكن من اصل الجنة محمول على الاول بحث او ان لم يدخل
 الحث على الثاني فانت كماله او ان كنت حاملا او لم تكوني معقون موقوفه كان كان في بعض غلام
 غلام انه من البروع التي لا تعلم حاله وتعلم حاله العشي انه نجى الهلاو علم من قال بزوجته
 ان كنت حاملا فانت كماله او ان لم تكوني حاملا فانت كماله من ان صبي في ذلك الاكهم وانزل
 ولا يرمي برأيه والحث قال ماله فان كان في كهر لم يرمي به او مع ولم يترك كان محمول على
 البراءة من الحمل والبراءة من قوله وصحت على البراءة فيه في شهر من شهره واختار مع القول
 انه وصحت البراءة من الحمل لغيره لم يرمي به او مع لم يترك كان محمول على البراءة

انما هو لا يبرهن عليه الا بالاجل وانما يكون له بغير ما يرى انما اراد بيمينه ثم يقع عليه الحث ولا
 يحتاج في وقوعه الى حكمه على قولان لابي الفاسخ اكن الطر مذهب الرواية وكتاب العقوب
 وما كان ينبغي للمؤلف التمسونه بينهما ولو قال اولاً لا يتلوه له كماله للعلم بيقين اقل من قوله
 اولاً وان اقر بمعل ثم حلف ما قبلت صريحاً بيمينه يعني لو اقر له بيمينه مثلاً انه تزوج او
 تسمى عليه بما حثته في ذلك حلف له بالهلال انه ما قبل ذلك وان كنت كاذباً في قوله بلان
 يصور في انفسه بيمينه ان كاذباً في اعتراؤه ولا شيء عليه لان كلامه اولاً او حث التمسونه
 وان كان مستعينا لم يحلف ولو نكل عن اليمين يعني علمه كما استظهره بعض الشراح ونوقال
 وان اقر بيمينه شمل القول بخلاف اقر ان يحلف اليمين فيحلف يعني انه لو حلف بالهلال انه
 لا يتزوج او لا يتسمى ثم يقر انه تزوج او تسمى فانه يحلف عليه الهلال ولا يفيل منه انه كان
 كاذباً في اعتراؤه لانه اقر بما يفيد اليمين ويفضي عليه مقصوده فيحلف له بالنقاه ولهذا يبرهن انه
 يفيل منه في العقاب ولا تمكنه زوجه ان سمعت اعتراؤه وبانت ولا تسمى له الا كرها يعني لو حلف بالاجل
 ان زوجته بالهلال انه لا يتزوج علياً او لا يتسمى جارية ثم قال لغير تزوجت بعين اقر تسمى
 بيمينه يقول كاذباً في اعتراؤه بلان لا يبرهن ولا يفيل منه الهلال جين اعتراؤه لانه اقر بما
 يفيد اليمين وان شئت عليه اليمين باقراره بلا كلام في وقوع الهلال عليه وان لم تسمى
 عليه اليمين باقراره وسمعت ذلك اليمين زوجته بانها لا تمكنه ولا تتزوي له (او سوي مكرهه
 وكرهها اسم مصر ومصر والكراه بالهلال اسم المصروا واذا المصروا الا اكثر افعالاً مصلوي
 مكرهه فلما اعتراؤه وادواته او الحال اذ الحال انها بانت له كان الهلال كاذباً
 وامتناعه كان رجعياً فليس له ان لا متعلق لا محتمل انه راجعاً بيمينه وبين الله ولا يبرهن
 في جوابه فقلنا لا يبرهن على ما في قوله لا يبرهن يعني انه يجب علم الزوجه حين سمعت اعتراؤه ولا يبرهن
 لها ان تفترى منه بما فترت عليه ولو بشيء راجعاً لتخلص نفسها منه وان لم يهلكها وحلف
 منها الجماع فلا يبرهن عليها ان لا تمكنه ولا تمكنه ومن يجوز لها ان تفترى عن طلبة (انما
 في قول لا يجوز لها ان لا تمكنه خلاف ولهذا القول يجوز فقله سواء كان محضاً او لا وسواء
 قضيه بالصلح حيث علم انه لا يبرهن (او لا يبرهن) وان كنت تحب ان تفترى
 ومن حلفاً او لا ان يجب بما يفترى الحث في قوله لا يبرهن (او لا يبرهن) وان كنت
 التمسونه اقل الهلال على امر غيب لا يعلم صرحه من كونه بلان باقراره في قوله

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله
 وصحبه وسلم

انما هو لا يبرهن عليه الا بالاجل وانما يكون له بغير ما يرى انما اراد بيمينه ثم يقع عليه الحث ولا
 يحتاج في وقوعه الى حكمه على قولان لابي الفاسخ اكن الطر مذهب الرواية وكتاب العقوب
 وما كان ينبغي للمؤلف التمسونه بينهما ولو قال اولاً لا يتلوه له كماله للعلم بيقين اقل من قوله
 اولاً وان اقر بمعل ثم حلف ما قبلت صريحاً بيمينه يعني لو اقر له بيمينه مثلاً انه تزوج او
 تسمى عليه بما حثته في ذلك حلف له بالهلال انه ما قبل ذلك وان كنت كاذباً في قوله بلان
 يصور في انفسه بيمينه ان كاذباً في اعتراؤه ولا شيء عليه لان كلامه اولاً او حث التمسونه
 وان كان مستعينا لم يحلف ولو نكل عن اليمين يعني علمه كما استظهره بعض الشراح ونوقال
 وان اقر بيمينه شمل القول بخلاف اقر ان يحلف اليمين فيحلف يعني انه لو حلف بالهلال انه
 لا يتزوج او لا يتسمى ثم يقر انه تزوج او تسمى فانه يحلف عليه الهلال ولا يفيل منه انه كان
 كاذباً في اعتراؤه لانه اقر بما يفيد اليمين ويفضي عليه مقصوده فيحلف له بالنقاه ولهذا يبرهن انه
 يفيل منه في العقاب ولا تمكنه زوجه ان سمعت اعتراؤه وبانت ولا تسمى له الا كرها يعني لو حلف بالاجل
 ان زوجته بالهلال انه لا يتزوج علياً او لا يتسمى جارية ثم قال لغير تزوجت بعين اقر تسمى
 بيمينه يقول كاذباً في اعتراؤه بلان لا يبرهن ولا يفيل منه الهلال جين اعتراؤه لانه اقر بما
 يفيد اليمين وان شئت عليه اليمين باقراره بلا كلام في وقوع الهلال عليه وان لم تسمى
 عليه اليمين باقراره وسمعت ذلك اليمين زوجته بانها لا تمكنه ولا تتزوي له (او سوي مكرهه
 وكرهها اسم مصر ومصر والكراه بالهلال اسم المصروا واذا المصروا الا اكثر افعالاً مصلوي
 مكرهه فلما اعتراؤه وادواته او الحال اذ الحال انها بانت له كان الهلال كاذباً
 وامتناعه كان رجعياً فليس له ان لا متعلق لا محتمل انه راجعاً بيمينه وبين الله ولا يبرهن
 في جوابه فقلنا لا يبرهن على ما في قوله لا يبرهن يعني انه يجب علم الزوجه حين سمعت اعتراؤه ولا يبرهن
 لها ان تفترى منه بما فترت عليه ولو بشيء راجعاً لتخلص نفسها منه وان لم يهلكها وحلف
 منها الجماع فلا يبرهن عليها ان لا تمكنه ولا تمكنه ومن يجوز لها ان تفترى عن طلبة (انما
 في قول لا يجوز لها ان لا تمكنه خلاف ولهذا القول يجوز فقله سواء كان محضاً او لا وسواء
 قضيه بالصلح حيث علم انه لا يبرهن (او لا يبرهن) وان كنت تحب ان تفترى
 ومن حلفاً او لا ان يجب بما يفترى الحث في قوله لا يبرهن (او لا يبرهن) وان كنت
 التمسونه اقل الهلال على امر غيب لا يعلم صرحه من كونه بلان باقراره في قوله



بيمينه

من

لانها فيها عليه وحلف على نفي ان يبرأ من طلاقه انما هو طلاق او حلف او اكثر على سبيل وان نكل بيمين
 حتى يعلق من طلاقه حلفه ويراد كل الى دينه ولا يلزم منه نفي الوفاق **او يعقل** او يقول من
 علمت ان الطلاق الشهادة لا تلحق به العمل والقول وانما تلحق به الغيبة فقط فمعلوم
 لا يعقل ان يعلق الحلف الشهادة لانه لا يبرأ من طلاقه وانما هو حلف ولا يبرأ من طلاقه
 انما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف
 ميمما وان قلنا الشهادة يمتد كمن يعقل وقول من نكل فيها لا يعقل ففقه قلنا
 غلب جانب العمل لانه المفسود اراء وكثر لا تلحق الشهادة اذا شهد احد بما يعمل ولا يبرأ
 بقول كشافه واخير من يعلق بالادول لوارزير وشهادة اخرى لا يبرأ ولا يلزم المشهود عليه
 بيمين كشافه انما الحسن عرابي انوار وهو ذكر الشيخ عيسى الرضوي مسئلة البطلان انما يعلق على
 كذب ما شهد به وكفاسه ولو في البتوى وانما ان نكل حلفه وانما هو حلف وقيل انما هو حلف
 ايم وسواله انما هو حلف على الموقف يتلوا في الشهادة وانما هو حلف وقيل انما هو حلف
 حيث نكل لفلان كشافه في الحلف وانما هو حلف ونسبنا ما في حلفه **او يعقل** او يقول من
 وارجح يعني لو شهد عليه شامسا انما هو حلف واحق معقنة من نظامه ثم نسبنا اسماء الزوج وكبرها
 في ذلك فان الشهادة لا تقبل صح على المشهور لعدم تعيين الشهود بصلافه الاكثية يلزم ان الزوج
 ان يمين انما هو حلف واحق من نظامه فان حلفه بيمين حتى يعلق وانما هو حلف احق من
 في عليه واخذ الزوج الزوج اليقين لان اليقين او حقت التهمة وانما هو حلف الشهادة وانما هو حلف
 خلاصة يميني **ونكل** قالوا لا يعقل اذا شهد عليه ثلاثة كل يمين كما اذا شهد عليه واحدا
 لا يكلم فيسأله كلفه وشهد عليه لغيره حلف لا يبرأ من طلاقه وانما هو حلف وشهد ثلثه انما هو حلف
 يبرأ من طلاقه وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف وانما هو حلف
 وهو حلف وقول قاضي بلانته واحق للاجتماع اثنان عليه فلا يلزم مع تنبيهه بما تقدم وسوق
 اصبح ومحقق وعبر الفقه بان نكل حلفه عليه ثلاثا على دين **ولما انصرف الكلام**
 على اركان الطلاق وكان بينه اقل وسوال الزوج احلانة شرع في الكلام على نكاحه وسواله
 توكيل ورسلته وتعليق وتخيير ففصل **فصل** في ذكر سائر اقسام الطلاق والطلاق
 مما وقع في عرفه انما هو حلف وكلامه من الاربعة انما هو حلف في الشرح الكبير انما هو حلف
 يعني ان الزوج اذا طلق الطلاق الزوج حلف على سبيل التوكيل بل ان يبرأ من طلاقه انما هو حلف

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله
 وصحبه وسلم تسليما

لا الكرموسل ذلك والغير في موصفة الطلاق وغيره للزوج (او يبرأ من طلاقه) اطلاقا ونحو
 طلاقا الختم انما هو حلف بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) بل التوكيل (او يبرأ من طلاقه) حلف
 انما هو حلف التوكيل لانه يكون تخيير احوال المعول كقولهم غرتك (او يبرأ من طلاقه) من الطلاق
 فيه خلاف بينهم في الاول انه منصوص بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 لانه اذا تزوج قلبه بامر من اوله (او يبرأ من طلاقه) حلف بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 ومع الضرر عنه تغلوا ومساواة كمن سافر له عن حلفه وكله حلفه (او يبرأ من طلاقه) حلف
 وكما في نكاحه **واجاب** بعضهم بان التوكيل بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
او يبرأ من طلاقه مع هو بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 التوكيل (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 نفسه او اختاره او في التوكيل بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 الطلاق بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 خطا يبرأ من طلاقه (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 ان الزوج اذا طلق زوجته او حلف ما خلاها ما جازت له ان يبرأ من طلاقه (او يبرأ من طلاقه) حلف
 رد او افسد الكافي بخلافه (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 اذا تعلق بالتوكيل حلفه ان يصير حلفه حكم التوكيل والتخيير **ورفعت** **وان قال** الى سنة متى علم
فنفذ **والا** **اسفها** **الحكم** يعني ان الزوج اذا طلق زوجته حلفه ان يبرأ من طلاقه (او يبرأ من طلاقه) حلف
 ذلك ولا يبرأ من طلاقه وانما هو حلف حلفه بغيره الخلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 ميمول ما يبرأ من طلاقه (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 او رد ما يبرأ من طلاقه (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 لان يمين التوكيل على عصمة مشكوك فيها والطلاق في قوله وان قال الى سنة وان وصية لا واد
 انكسارية ولا تملك ما قبل الطلاق مع قوله وحلف بينهما حتى يبرأ **ويجب** **لما** انما هو حلف
 وحلف بينهما غير مقاد قوله ووفقت له انما هو حلف الاول منع الزوج ومنعه منه ومعه انما هو حلف
 بان تخلفه بافلاط (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
 خلافا لما تقدم انما هو حلف بناء على انما هو حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف (او يبرأ من طلاقه) حلف
الطلاق **كشافه** **ورقة** **تخفيف** **ما** **يعني** **ان** **يبرأ** **من** **طلاقه** **انما** **هو** **حلف** **على** **سبيل** **التوكيل** **بل** **ان** **يبرأ** **من** **طلاقه** **انما** **هو** **حلف**

اللهم طع على سيرة نوح و آل و طه و عيسى و محمد

[illegible]

فصل

ويعملون

[illegible]

تزوجوا من قبله في الدنيا ثم تزوجوا من بعده في الآخرة

ان دخلت الارض وان كان
عمود الوط، تعليلها
مطلقا كوالها افلا
عنى

او ضل الارض مطلقا **ويجوز** ان يكون مبالغة في معنى وفي منع الوط وهو في حيز
لان اليمين تكون مخولة ومعلقة ومنع الوط كقولك يكون في الحال ويكون معلقا
وان كانت اليمين منع الوط وتعلقا في ذلك تعليلها كقولها كذا متى تسليمت او تاتي
او ان كانت الزوجة او الزوجية تعليلها معلقة كقولها كذا ان تزوجت فلانة
جوازها كذا انما هو وصفت الزوجة المولى منها بقوله غير التي في حيز وفي منع الوط
فلا يلزم في الحال على ذلك وفيه الرفع كوالها كذا متى تسليمت او تاتي فلا يكون
موقفا فلا يملك في الموقوف فان كان الموقوف موقفا فلا يملك في الحال فان كانت بيننا استطا
م المولى وان نوى ليمينه حولى فهو قول ان يفي اكثر من اربعة اشهر وان رجعت يعنى
انما فرق في لزوم الايلاء من الزوجة بغير من في العصمة ومن حلقه فلا يملك فيها بغير
عائز الوط واليمين موقوف بغير له الا لا يرفع بغيره بغيره باليمين فيقع عليه
او يعلق عليه اخرى لاضماله ان يكون ان يرفع وكذا في الموقوف بغيره والافلاحة
الكر من اربعة اشهر او شهرين **ويجوز** ان يكون الموقوف ان يرفع او لا يرفع ان يكون اكثر من
اربعة اشهر او اكثر من شهرين للقبول موقفا على كل الوط وفي مثل افلاحة ذلك
فلا يكون موقفا **ويجوز** ان يكون الموقوف منع او يميني **ويجوز** ان يكون اكثر من اربعة
شهور فيكون موقفا من الزوجة مع نية اية اخرى **ويجوز** ان يكون موقفا في الموقوفة
خامس كلامه ان الحلق **ويجوز** ان يكون موقفا لا يكون موقفا في الموقوفة موقفا في موقوف
عبد املا ان مولا في الاربعة او في الاربعة **ويجوز** ان يكون موقفا في حبيبة **ويجوز** ان يكون موقفا في
الاختلاف في موهب مولا نقل لغيره بغيره من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
ومما يقع الخلاف في الاربعة اشهر ان جعل الموقوف موقفا باليمين فلا يرفع الا بعد الاربع
اشهر واليمين عليه الصلابة يجوز مولا وتسمى في حال بانها موقوفة بما تفيد به القارة

ترجمه

من قوله تعليلها في ماله وماله تستلزم كما مر ما بعد ما علمها فيكون العينة موقوفة
بعد الاربعة وبيان ان الشرطية تصير اما في ماله موقفا او موقوفة
في الاربعة يعنى معنى ان يرفع ماله على فلانة عليه في ماله موقفا وهو موقوف
والا القول الاخر ان العينة ليست الا مجرد العينة ولا يلزم تأخير العينة عن
سبب في الزيادة بل الغالب عليه القارة **ويجوز** ان يكون موقفا في ماله بغيره
الشرطية والتفسير في ان يكون موقفا ولا يكون موقفا في ماله بغيره ان كانت موقوفة بغيره
والفرقة العينة لزم ماله عليه الملاح موقوفه للغير يكون من ماله بغيره
اربعة اشهر ولا يرفع من ماله موقوفه عليه لا يرفع **ويجوز** ان يكون موقفا في ماله بغيره
ماله بغيره اكثر من شهرين كمن عتق تغر تغر اجل الايلاء وهو في الموقوف بغيره
في الحلق موقفا في الحكم فانه لا يشغل للغير موقفا اكثر من اربعة اشهر واما ان عتق
بغيره اية بلاه وقبل الحكم في الحكم فانه لا يشغل للغير موقفا اكثر من اربعة اشهر
ان يرفع تغر اجل الايلاء **ويجوز** ان يكون موقفا في ماله بغيره اربعة اشهر
موقوف في بيان الموقوف لا يلزم في ماله ولا يرفع منها في ماله بغيره اربعة اشهر
ومما لا يرفع موقفا في ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
عزها وحلت بغيره موقفا في ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
لا اطلاق حشر تسليمت الوط او حشر تسليمت اذا عتق تسليمت ذلك على انفساء
ولم يرفع انتباهه اليه عن ماله موقفا في ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
عليه ان تلتزمه وعليه ان يرفع ماله عليه السلام كانه يرفع ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
معه **ويجوز** ان يكون موقفا في ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر
الوط وماله او ماله بغيره يكون موقفا في ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر من ماله بغيره اربعة اشهر

لو قيل بل قيل انما هو على اربعة اشهر والتسلي كذا في نفسه منها من جملته لانه
 لا يخرج على الجماع الا بالكلية او الاطلاق حتى يخرج من البذر وكان عليه في خروجها مشقة بالانسيب
 اذ اطلق لانه لا يخرج ما حتى يخرج من البذر وكان عليه في خروجها مشقة بالانسيب
 فانه وكثيره فانه يكون مولودا بذكره ويضرب له اصله في يوم الخلق لان يمينه
 من جهة في تركه انوطه والضمير في تعلقه عما يدور على الفروج فان كان كالمشقة عليه في
 فليخرج من قول لا انه لا يتولد ويولد له طرا اذ كانت طرا في وقت يكون قوله وقام
 فوله اذ انك لست ان يكون مولودا وتوصل رحمه الله بكتلة ذلك او من انوار ان
 لم يحصل خروجها **يقضي** اذ اطلق كذا في كلامه في مثل ان اراد فانه يكون
 مولودا ويضرب له الاطلاق يوم الخلق اذ لم يحصل الفروج من الرار لاجل الوطء وبالانسيب
 لحاله وقامها لغيره ذلك في ضمير له وامع الوطء في كلامه ولو كان من الخلق ان
 الفروج بد منها انما يخرج وكذا بالانسيب **وقيل** هو انه لو حصل خروج كل
 له بان كان لا معة للفروج للوطء على واجل منها ان لا يكون مولودا وكذا لم ولو
 امتنع من الفروج له لانه بمنزلة من لم يخلق على طرا الوطء او ان لم اطلاقا فانه
 طرا اذ وطء يكون مولودا اذ لم اطلاقا فانه طرا ووقع عن كسرها
 ولا جلا عن موطئها لان في موطئها كذا في قوله ان لم اطلاقا فانه طرا اذ لم اطلاقا
 فلا بد من تغييره بان يقع عن كسرها كذا في قوله ان لم اطلاقا فانه طرا اذ لم اطلاقا
 ثم رجع وقال لا يكون مولودا لانه ليس عليه غير معة الجماع وهو **يقضي**
 وسار مع ابن القاسم من القوم ان لا اطلاقا عليه وهو ان يوافق قول المؤلف
 في تركه الاطلاق او ان لم اطلاقا فقتول ملكه فيغير عما اذا امتنع من الوطء ووقع
 الفروج موطئها كما قال القائل عليه ليعر بالابلاء بل لا يضر ان كان يمينه يستلزمه
 الوطء وانما الامتناع من نفسه او الوطء وحده

ولو قيل غير ذلك **يقضي** ان اذ اطلق لانه لو جنته ان وحيث كانت طرا طرا
 او انسيب فانه يكون مولودا ويضرب له الاطلاق اذ لم اطلاقا فانه طرا ووقع عن كسرها
 في ولا يضر خراج ما الخلق من الفروج ان يمينه في كسرها الوطء فان امتنع
 ان يطرأ على موطئها الفروج على عليه وكذا في موطئها الفروج فان امتنع
 لانه في موطئها فانه طرا اذ لم اطلاقا فانه طرا ووقع عن كسرها الوطء فان امتنع
 نكر الالة باذات التكرار وانه لا يطرأ على موطئها **كلام المؤلف** عند اذ لم
شعره احسن او قبيح لا اجل فانه في موطئها ولا يطرأ على موطئها **اختلاف القوم**
 على قولهم اذ اطلق الرار لانه لو جنته ان وحيث كانت طرا طرا او انسيب فانه
 ابن القاسم يجعل عليه الحنك من يوم طبعه وان لم يقع وهو (اصح من غيره) وحيث
 اذ اطلاقا فانه طرا اذ لم اطلاقا فانه طرا ووقع عن كسرها الوطء فان امتنع
 لان اضرار الفروج من الفروج وطء ولا يضر موطئها او موطئها على ان يغير قول
 فانه ابن رسل على الحنك وابن رسل ان يجعل عليه الحنك ويضرب له اصله الاطلاق
 لانه قول ولا يطرأ على موطئها **ان قيل** اجل من يوم طبعه لانه في موطئها فانه طرا
 من غير وطء **وقيل** نضره المرونة على القولين في موطئها الموطئ فانه طرا
 على المرونة وحيث منه على موطئ الوطء اذ لا يطرأ على موطئها الفروج فان امتنع
 اكثر الروايات **قال القاسم** في تشبيهه في قوله ولا يطرأ على موطئها **ان قيل** لانه لو جنته
 ان وحيث كانت طرا على كسرها ان يغيره حنك يغيره **وبما** في تشبيهه
 في ان لا يطرأ على موطئها **ان قيل** اجل من يوم طبعه لانه في موطئها فانه طرا
 في القول ان يطرأ على موطئها ان يطرأ على موطئها ولا وطء ولا في قوله الموطئ
 بقية الكلام وان اطلق انما هو الاطلاق لا يضر بالرفع والجر اذ هو على موطئها
 وانما صرح بمعمود لا اجل فانه من التفصيل **المفتي** ان شرطه الاطلاق

ان يصير من مسلم فلا يله من زوج عام ولو انك بعد اطلاقه ان يترامقوا التباينا ما نكح
 بينهم حكم الاسلام فينظر من اجل انهم يستلزم منع الوطء فيلزم الاطلاق او لا فلا يلزم
 لان ان الزوجية هي القابلية على الوطء بصيغة الجمع كذا لا يجوزها او لا
 انتهى او لا يلزم الاطلاق في حلقه بانه كذا في المرونة وهو مع ذلك عيشة
 النكاح لا كونه من الضرر انما القابلية به ويطلق عليه بلا اصل يجب ان يغير كلام المؤلف
 لما يترك كما قيل ما به النكاح وغيره وانما ان وقع في نفسها فهو قول او لا وحيثما
 بقا او لا **يعني** ان من طلق ان لا يكره زوجته ليل او طلق ان لا يكره
 نكاحا لانه لا يكون موطئا بتركه لانه لم يقع بمقتضى الازمنة واجتهاد وقلوب لا عزلى
 ولا يستوي او ترك الوطء وهو انما غايته او سره الاعتناء به لا اطلاق الايام
 المشهورة ان اطلاقه بعزلى عن زوجته وحلها لغيره او طلق او طلق
 لا يثبت عنهما او تركه وطءا ضررا او اذاع العباءة انه يخلو عليه بلا ضرر
 اصل اطلاقه وسواء كان التارك للوطء ضررا ام لا او غايته **فصل** في
 عمره من غير الغرض ليقوم غايته انما ان اطلاقه بغير موافق او بغير موافقة مع ان
 اليهم او يخلو على **الضبح** بان لم يخلو على طلق عليهم الا ان يترامقوا
 بترك **بقوله** واجتهاد وقلوب مستانك ومعهود عليهم ومعنى
 الاجتهاد في الخلاف عليه قولنا والخلوع بلا اطلاقه بل في علم لقوله واضرا
 مع طلق عليه جورا ولا اطلاقه باجتهاد بل عليه بشرط علمه عليه ومترك الوطء
 ضررا افهغ الذكر ضررا لانه يستلزم ترك الوطء والترادف بغيره ضررا لا يتجمل
 فلهذا كماله في اربع عشرة سنة وحيثما وقع لقطع لغير النساء كان له العزاي
 وكذا ان لو كان شره لعلج علقه وهو علم انه يترامق ذلك او لا **والا** لم
 يلزمه بمقتضى حكم كذا لم يكره اطلاقه **يعني** انه اذا اطلق لزوجته

ان وكهنتك قبل اطلاقه املكه بغيره لانه لا يكون موطئا بتركه لانه لم يقع بمقتضى
 صرح ومقتضى لانه يلزم فيه ما حكم او ضطر يلزم قبل اطلاقه **يعني** انه اذا اطلق
 زوجته وكهنتك قبل اطلاقه املكه في العلم القابلية بغيره او لا املكه منها ضررا فلا
 انه لا يكون بتركه موطئا بل بتركه اطلاقه بغيره او لا املكه منها ضررا فلا
 وحيثما قبل ذلك فيعتق ولا يستلزم ملكه على طلقه منها بغيره **او** لا اطلاقه في تركه
 السنة الا في تركه **يعني** انه اذا اطلق لزوجته وانما الاطلاق في تركه السنة الا في تركه
 فان لا يكون موطئا بتركه لانه يتركه اربعة اشهر في طلقه بتركه اربعة اشهر في طلقه
 فلا يفسد من السنة الا اربعة وهو قول اهل اطلاقه او من صرح بها في السنة
يعني انه اذا اطلق الا في تركه في السنة الا في تركه بالمشهور انه لا يكون موطئا
 لانه ليس بموطئا في الوطء ويبقى موطئا في الوطء وانما في اثناء السنة المرفوعة
 في الاول او في الحق في اثناء سنة بغيره في الوطء فان كان في اربعة اشهر لغيره وانما
 من شهرين للعزل فهو قول وان بغير اطلاقه وان لم يخلو عليه ان كان بغيره او لا
 ان طلق على اربعة اشهر او ان وكهنتك قبل اطلاقه **يعني** انه اذا اطلق لزوجته
 ان اطلقه اطلاقه الا في تركه اربعة اشهر وملكه العزل او اطلاقه الا في تركه اربعة اشهر
 في طلقه لا يكون موطئا بتركه علم المشهور حتى يتركه بتركه في تركه في تركه
 النكاح صوم ذي معي يبتدئ ويبرئ منه اربعة اشهر قبل اطلاقه وكهنتك قبل اطلاقه
 من اربعة اشهر او من الاشهر او من الاشهر او من الاشهر فان كان ذلك بغيره ويبقى
 منه اربعة اشهر في اربعة اشهر او من الاشهر بتركه اربعة اشهر وهو في تركه ان
 وكهنتك قبل اطلاقه صوم صوم بتركه بتركه اربعة اشهر بتركه اربعة اشهر
 بتركه بتركه بتركه اربعة اشهر بتركه اربعة اشهر بتركه اربعة اشهر بتركه اربعة اشهر
 بتركه بتركه بتركه اربعة اشهر بتركه اربعة اشهر بتركه اربعة اشهر بتركه اربعة اشهر

بطلانها اذ هي اعلا ثلوي في المولود منها **تجارت** والمولى تبع ابنه الحلاله وان شمس
 انزعت ما استقر في ارضه من ان مولد بينهما لم يرفع واحده منهما ضربه
 اصل الابل من يوم الجمع وان رقتا له جميعا ضربه في اهل الابل من يوم الجمع ثم
 وقع عند انقضاء الاقله بقاء في واحده منهما صحت في الاخرى وان لم يقع في واحده
 منهما هلقتا عليه جميعا **فيما** يمر حلقه بالعدايق واستثنى ان مولد وصلت على
 ما اذا رجع ولم تصرفه او ولد لوكفه عنها ولم تصرفه وفي شدة اكله وحسن
 الاستثناء **يحتل** غير اهل **يقتضي** او في حال الزوجية والتمسك بها الا ان يسل
 الله قال عايد انه مولد وله الورث ولا يقر في عليه استشكلت المسئلة بان قوله انه
 يكون مولىا وهو استثنى والاستثناء هل يسمى او راجع للقران ومما قول الاطام
 ليؤول استكانه ما علم ما اذا رقتا **زوجته** الرخايم ولم تصرفه على انه اراد بالاستثناء
 هل يسمى وانما اراد الشبه وانما قيل **او** على حد الخبر لو صلح **بطلان**
 كبر عن يمين الابل ولم يهاجر للقران ولم تصرفه **زوجته** انه كبر عن يمين الابل ووال
 عما كبر عن يمين اخرى ان يمينه تقع عنه وانما **مصرف** في الكفران عن يمين الابل
 بطلان في مصرف في الكفران ولم يسم كما التزم في الاول وفي بان المكفر ان يصر
 الا موعدا للتعين وهو ارجح اتصال مكان اخرى في رجع الغنمة وثلثه في الشبهة
 انصرف مكان ذلك اخرى في رجع الغنمة واما **استثناء** فليس بشر بل على العن
 بل مجرد لفظ لا كلفه فيه وفي اجابان **استثناء** يحتل هل يسمى **يحتل** انه اراد
 به الشبه وانما ليس قلن ان يصرف في ارادة هل يسمى واما الكفران لك في ارجح
 اتصال كالتحمل غير هل يسمى بطلان في احتمال كوي الكفران ليمى اخرى بعينها
 لثمة في الكفران بعينه في العرف الاول نكسر لانه يكثر من عدم تصرفه فيها
 في ارادة الحل ثم الكفران فيه مع نكسر اتصال فيحل ان **استثناء** مجرد لفظ

باب ذكر قبيل الرحمة

ولا يظهر من قوله لا آفة ولا كرامة ولا غلبنا المكيه الا على ركنهم **و** كما رواه الطبراني
 اذ قال اجمع امرأه ولم ير ذلك تنزع بغيره الى بيتها فسلمه فقصمها ذات زوج ولا حاسب
 من غيري وكان طلاقا في الحاملين والاول الاطلاق حتى كثره او من من الطلاق من امراته فمروا
 به فلعنته فذكرت سورة الحجد فذكره الله تعالى **و** اطلقت الا عايشة بنو
 حواء انها اجمع بعضا الرضا والرضا لم يكن طلاقا من طلاق من وطئ منه حيث
 صار ان ضممت اليه فلا عاوان فتمت الرضا وهو يقول لما اتوا الله فانه
 امر عايشة ما رقت حتى فركه فولد فمروا فرجع الله فركه فمروا فركه فمروا فركه
 الرضا والله يسمع كل امرئ انما اجمعكم افعال علي الاطلاق ليحتمل فيه قفان
 كما جرح قال يصوع شري مستدعيه قالت يا رسول الله انك في غير ما روي
 صانع قال يصوع مستدعيه قالت ما عنده من شيء يصون به قال انما سا عيشه
 يعرف من غير قالت يا رسول الله وانما عيشه يعرف اخر قال فوا عشت فاذا عشت
 والحق مستدعيه او جرح كل امرئ العرق بالتحريم من عشرين طلاقا
 لتسكين سبعين وعشرون طلاقا **و** حذر امرؤ فتي بقوله الكهول
 تشييد زوج زوجته او فركه او طلاقا ما يجمع منه او ركنه اجنبية وتتم
 بها والجزء كالتال والعلق كالحمل **و** احب منه تشييد على طلاقه حاصلة او فركه

الاسم:

[illegible][illegible]

حروب العيشة وفقر التمر عموماً **فمن لم يملك العيش يمتنع** يعني وكثيراً يتبع الصوم
 في صومهم من غير وجهه وفقر التمر عموماً **فمن لم يملك العيش يمتنع** يعني وكثيراً يتبع الصوم
 صومهم وفقرهم عليهم رزقهم وظاهريه بالعيشة وهي من الكفاية فانه يتغير في حق
 الصوم اذا دفع النقص الى الكفاية والعيشة كل من العيشة وفقره ان من شره
 الرقبة ان يكون عجزاً للفقير وان **لا يمتنع فيه** **يعني** ان من مرضه بالصيام
 لعجزه عن عيشه الرقبة اذا لم يمتنع في الصوم ثم انفسه بعد ذلك وفقره عن العيشة فانه يمتنع
 في عا الصوم ولا يرجع للعيشة انما يلزم من الرزق حيث قال عليه السلام ان كان لك مال
 ان كان طام كالموتير فانه يستحب له الرجوع كما ياتي في بعض الامور فلهذا وجب وليس
 الذي قد تبادر في وجوه هذا ان يعمل صومه ولا يقف في حق اعتنا في رقبته ولو لم يكن في
 صومه (لا) يوم واحد كما تقدم ان العيشة حال الطعام وقت اداء العشاء ومواد الرزق
 صومه فلهذا باذله ومواد صومه فلهذا في الصوم والتمس ان لا يقول (لا) ان
 يعمل ونزل العيشة في كل يوم **يعني** ان ملازمه من انما اذا ايسر انشاء
 الصوم يمتد في مشروط بان يكون قد صالح قاله بالامان كان قد صالح اليومين ونحوه فانه
 يستحب له الرجوع الى العيشة كما في المرونة ومما يصح في الصوم باليقين ومسألة
 كقوله الفتن خلاص العيشة بغير امرها ولو تعلق العيشة **يعني** ان انما
 من العصر اذا تعلق العيشة بغير امرها ولو تعلق العيشة **يعني** ان انما
 مرضه انتم بتركه الفصل او من مرضه الجوارح في الصلاة بتكلف الغياض فيها ومعنى
 جوارحها ان يكون خيراً لها اذا كان لا يفر على وقاها والذبح او يعلم ان يابى بالعجز عنه
 وفقره يكون مكرماً اذا كان يسؤاله كان السؤال فلهذا من عادته السؤال ان كان
 كان اذا سال اعطاه ولا ينفق مما ينفق **يعني** انما انما **يعني** انما
 وانما ليلنا ناصيا تقدم ان الصوم حبه تنابعه **يعني** انما انما **يعني** انما

والغنى

والغنى اة الطعام اة اوكي الطعام منها فان ذلك يدفع تنابع صوم
 مد ويتزكى من اوله وسواء كان لها ليل او نهاراً على انما انما سببها سبباً او غناها
 وانما اة او طاعيم الطعام منها فانه لا يمتنع صومه ولو عاها ليل او نهاراً ولا ناسيا او
 سبباً ليلانه عن غنوه ومبها ونسيان ومثل ذلك الطعام منها في قطع الصوم وهو
 ابتداءه اذا كان له اربع زوجات فلهذا امره في كل واحدة واحدة وفقره في جزئه
 كقوله واحدة للامانة حكم التي اة الواحدة فلهذا او طاعيم ليلانه ليلانه او نهاراً غناه
 لها ونسيانها فان ذلك يمتنع تنابع ومثل ذلك مقلدانه على التمسك **يعني**
 طعام التمسك في دفع تنابع الصوم **يعني** انما اذا اوكي الطعام منها او طاعيم
 واحده من ميم كقوله انشاء الكساح فان ذلك يمتنع الطعام ولو لم يكن فيه
 الطعام مسكين واحداً من العيشة غير الطعام منها فانه لا يمتنع الطعام سوا
 كان له ليل او نهاراً وعسى بالانقطاع في الصوم لمناسبة وجوه تنابعه وفي
 الاطعام بالظلال لعدم وجوه فيه لا تقتضي **يعني** انما انما **يعني** انما
 اذا كثر في الصوم ثم سببته انشاء صوم سبباً تفصح فيه الصلاة فافهم فيه
 فان ذلك يدفع تنابعه لانه فلهذا باقتضائه يستأنف الصوم وزوجه والا طاعيم
 بمعنى ان كان النفاذ اليد من النفاذ **يعني** انما انما **يعني** انما
 الصوم يمتنع بسبب الذي انما سببته السبب وانما سببته فلهذا باقتضائه وانما
 انما حصل له من غير سبب السبب فان ذلك لا يمتنع تنابعه ويستأنف على صومه اة
 على المسود **يعني** انما انما **يعني** انما **يعني** انما **يعني** انما
 انما يمتنع بان فلهذا يمتنع او لم يمتنع فلهذا بالانفاذ انما فلهذا بالانفاذ
 ليس من السبب ويحب بغيره انما فلهذا بالانفاذ فلهذا بالانفاذ فلهذا بالانفاذ
 يمتنع من سببها لا يمتنع في انما فلهذا بالانفاذ فلهذا بالانفاذ فلهذا بالانفاذ

الشَّابِعُ بِفَتْوَى كَيْفِي يَعْشَى ان انارة اة الى مها صوم يجب تنابعه كلفا وتقل
 او نوز متتابع وما فتا او نعت في اثناء ذلك فانه لا يقطع متابع صومه بل يترك
 وينتبه لانها لا خيار له فيه والراه وقضى عزه ان العطر بكل منهما لا يقطع انتا
 بع والعرى العطر لفي بقاء ابل ومطه في صاع تسعة وخمسين ثم اصبه معطر الفين
 الكان وواف انواعه فاكلا في الغروب فانه كفي اوفر متعزل ومبها ونسب ان ادوية
 المرونة لا يقطع بسبب مكر نسيان باكل او شرب او كونه عيم النظام منها واما ولة
 النظام فانه مندر في كل يومنا سببا بطلا او نزل وقوله ونسيان اء وضحا
 لا يقطع النسيان بالعفة يسمى بالعطف انظففت وانعير ان نعت كالبه
 وحل ان صاع العير واما الشري و الاستلغ او يعثر منى وينى فلا و بلاء
يعشَى لو طاع في الفعلة وذا النجى للفتا عليه منعزل الصوم يوم العير
 في الكفار فان ذلك يقطع صومه بعد تنابعه وقوله من انتم بتتابع الصوم واما
 لو طاع في العير في شربى كهلان جلا للعدو او غلبا على ان في زمي صوم كهلان
 كهلان يوم عير فان ذلك لا يقطع تنابعه ونحوه واذا قلتم بالاجزاء مع العمل كل
 معناه ان نظام العير واليوم عير وانه قضا ما متصلة بعيامه وعليه ان لم يصم
 ذلك فانه لا يترك وينتفع كثيرا كهلان ومترافهم اء اقامه او اجزاء المذكور
 لا يتغير بصوم ايام الشري لظانه بل ينقض متى فتلا المستك على المعجزات اء كالا
 ومنهم من لا يترك في يوم الشري بالانقار عليه والراه بالجهل صلاه كون العير
 بانه في الكفارة لا جعل عليه فانه يقطع انتابعه ونسب ابو الحسن علم ان المراد بالجهل
 جعل الحكم ومولاهم فانه ايشه من الرمان **فلي** وعلمه ذكره ابو الحسن
 يكون جهل القين اولى بنسب الحكم والراه بالصوم اللغوي ومولا املا كهلان
 لان صوم من لا يام صرام والام لا ينقض والام اء ايام الشري في اليوم فانه

القرآن بعد يوم الشري كانه عمل الخلف واما الصوم الرابع فلا خلاف انه يصوم من
 ونحوه وانه لا يترك فانه يقطع انتابعه انقلا **وجعل رمضان كالغير على امره**
 ومنهم من يقطع كماله انقلا ان شعبان ورجب ورفضان شعبان كالجعل بالغير فانه
 يترك ويغيبه وينسب ان الجعل عزه على واحد اء يترك ولا يتا في فيه وملا ان طام
 والدار شائف كانه منما يصوم من قرينه فكلها اما لو علمه لم يتركه سواء طام عن
 كهلان لو شرب فيه مرضه وكهلان **ويجعل الغطاء يعشَى** انارة التي يعل ما وجب
 عليه فضاولة بعتامه فان ذلك يكون قاصدا انتابعه وسواء جعله عامرا او ناسبا
 وينقض الصوم في اولى سال ابو الحسن ولم يغير قوله بالنسيان لانه كالم في من نسي
 شيئا في روي الوضوء والغسل ثم نكوه فلم يفسله حين ذكره فانه ينقض الغطاء
 في ذلك او يترك بخلاف ناسب الحاشية شمس رة اما قبل الصلاة ثم نسي غسلها حتى
 ه خرافه فلم يترك ما حتى كل امرئ انته قلالة نجف ازانة النجاسة اء قبل باستحباب
 ازانة الحلال في التولات وفوق تقدم ما يؤخر منه اغتبار النسيان في اء امولا
 في ايضا من طي الحس كلابوضه ثم ذكر في وضوء منها شرا وقوله ويعطى الغطاء
 اء ما يجوز اء الصوم فيه واما قوله فانه يقطع انتابعه واما اء اقل بما لا يجوز
 الا اء فيه واما قوله عمل فانه لا يقطع انتابعه كيوم العير ونسب ايضا الغطاء با
 النسيان فتوم قول مالك في الفروية ان النسيان لا يقطع انتابعه من قوله وسببا
 ونسيان ومولاهم العمل القول منطوقا فاما من النسيان فانه يقطع انتابعه فاما في ايضا
 في الفوارية وقوله ان قول مالك في الفروية مقدم على قوله في غير ما جاسم كانه
 هو مقابل للشهور ونسب ما منطوقا من قوله في الفروية ونسب ايضا الاكتفاء
 بنصف الخلق والنسب في ان لم يدر بعد صوم اربعة عن كهلان في موضع
 يومها صامها وفي نسب من عمل تنزيه على القول بان يقطع انتابعه فقط

ر

فول ابن الفلاس ان **الاصحاح** في الصوم اني **الاصحاح** مجرد السيل واليستر
 الايام وهذا القول في المرونة ايضا فربما ان سبلون اني بفناء كل من الغول
 على طامه من غير رد ولا توفيق بينهما قد تب الفرويه التي وردت في الاخير
 والتمويه بينهما وموران التي لا يبر من الصوم فانه قيل في الكفارة بالصوم وتبين
 بالاعتل وان **الاصحاح** وهو ان يتبع بالسيل في يدر في الكفارة بالصوم ولا يستر بها
 وج فلا خلاف في القول **فصوله** او ان سئل اما وسئل ان سئل فهو عطف
 على لا سئل فهو من عطف الجمل وان **الاصحاح** ياتي وعشر في كماله في قوله
 ان العود في كفارة الكفارة معني في الشرع وهو سئون مسكينات لكل من كان
 كما في قاذ **الاصحاح** كقاع العشر لاني وعشر في مسكينات به اعطى لكل واحد
 نصف الواجب فان ذلك لا يجزيه الا ان يكمل لعشر منهم وينتفع من الباقي طرفة
 ان بين لهم ان المروعة كقارة ومعني كقارة في باب التيمم بالقرارة اذا كان كقاع
 العشر مسكينات عشر في مسكينات ان ذلك لا يجزيه حيث قال ومكر مسكينه
 ويا فصر كعشر في لكل نصف الا ان يكمل ومن ان يفي فلا يلاي ولا نفع ان بين
 بالقرعة ولا يستره ان يعين نوع الكفارة من هذا او يمين بل كيف ان يقول
 من ان كقارة في الكفارة **فصوله** او ان سئل ان **الاصحاح** في الصوم في الصوم
 في الحال **الاصحاح** اذا اذ له سئل في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 اما يورع عمل سئل او يتاه في غير احواله او يلا في سئل في الصوم في الصوم في الصوم
الاصحاح في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 احب اني يصوم وان اذ له في **الاصحاح** في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 الموقوف او احب للصوم عدم النعم او نفع السيل في الصوم او على العلام في الصوم
 جفته باطلا **فصل ثالث في المرونة** واذ انتقل من القول من امر اني

فليس عليه ان الصوم ولا يفيق وان اذ له سئل في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 الفلاس في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 م وضاع من ان ان الفلاس في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 ماله في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 يتبعه لا يجب والتمويه في قوله ان الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 من وان اذ له في **الاصحاح** او احب محمول على الوجوب **الاصحاح** في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 ويل حيث كان للصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 وموراضه **الاصحاح** في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 بين في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 ان يلا في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 العشر في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 ان كقارة في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 للصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 حقه على قول ابن الفلاس ان الفلاس في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 على قول غير لا يلا في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 ويلات ولا يلا في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 ابن الفلاس في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 ونه وكذا ان **الاصحاح** في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 منعه في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم
 انما موقوف على طم الكفارة او ان سئل في ذلك ولا يجزيه تشرية كقارة في الصوم في الصوم في الصوم في الصوم

فلا شك في انما الزوج بالولد فينبو اذ كان كذلك ان نفاه بلقاء ثمان اشهر كان اللقا
 في الاول ما كانه (الزوج الحركي) الولد وسواء انت بصحة الشهر من يوم الروية
 اطاعت به كالكثير من ذلك وعدم الزام به في قلا يتوارى ان للمصنف وفيه الامر في الولد مع
 فوجا ولا يشفع عنه باللعان (القول بان نفاه بلقاء ثمان اشهر وان استلحقه
 به ونفى الولد عن الزوج باللعان الاول فقلب الجواب التحريم لان اللعان الاول هو
 صوم نفى الزوج والولد معا ان ادعاه بعد ذلك الحي به وحل **وبعبارة**
 واليك اية الحسن ان القول الاول يقول ان الولد كاذم له ايا يشفع عنه اكلما جاء على
 ان اللعان مع صوم نفى الزوج **وعمل** في دعوى لا يستلحقه رضى منه بل
 يستلحق ان الولد اذا استلحقه فليس له ان ينفى بعد ذلك وحل الافواه اقلانه
 ما لم يكرهه في الحمل يوم الروية (اليد استلحقه في الغاية والحيوان في الشهر
 يومه الا ان كلام يومه انه لا ينال من المالك ويسر كذلك بل هو كذا في ايطاوا
 غامضا في كذا الغاية فيه الاختيار ولو قال اختار ان الغاية انه يلحق ان كثر يوم
 مما كان احسن ويسر السداد يظهره انتضاخذ بل تخففه وشعور وجوده باننا
 تنبأ كلف من سنة اشهر من يوم الروية اقلية سنة ولا يفتقر فيه على غرض ولا مشا
 بقية تغير وان استؤاد **يقضي** انه اذا كان بها زوجته ويعزل عنها
 في طهرها عمل او كلفها ما ولا يعزل عنها ولا ينفق ولها في شبعه انما فليس للزوج
 ان يقول ما منزله من معتبر في نفية وتلقائه على العقل لان المدة تقرب
 او يخرج منه وهو اشهر او يقول ما منزله من معتبر في نفية على عدم المسئلة
 لان الشارح لم يقول عليه في هذا التباين لو كان الولد ابيض وابو اسود او بالعكس
 خلافا لبيان الفارق ولا يفرق بين الجنين ان الزنا او لا وبغير انزال ان انزاله
 ولم يزل **يقضي** ان الزوج اذا كان بها زوجته يفرجها ويتركها مع ذلك

شم انما انما بول فليس له ان ينفى ويكافيه معتقوله ذلك على الولد به الجنين
 لان الماء فريسي فيدخل العرج فمحملة منه ومطلبة الولد في الشهر وتزك اذا وحيته
 زوجته او لا عب او امته انزل ثم وكذا زوجته الاخرى ولم ينزل معها والحال انه لم يحصل
 منه بول بين الزنا والولد (البيان ان لم ينزل معها فمحملة زوجته الثانية فليس له ان
 يقول ما هذا الحمل ما هذا الولد من معتقوله اعلم ان في الزوجين الثانية لا منها
 ل ان ينفى في مرقا به في فلاة ذكره فيخرج مع الولد اما ان كان حصل منه بول بين
 الانزال والولد والبيان ان لم ينزل معها فمحملة زوجته من الولد والثاني وان لم ينزل
 وبلا عن يده معتقوله ذلك على انما انما بول لا ينفى فقهه في مرقا به ولا في
في العمل كلفا من شروع منه في بيان الزنى الذي يكره فيه اللقاء لغيره او رويته
والمغنى ان اللعان لغير الحمل لا يتقبل منه يكون المدة في العينة او
 مكلفه ثمان اشهر بانها اورجها خربت من العلة او كانت حية او ميتة اللهم
 (انما يزوجها من الحمل فان الولد لا يلحق به ولا يعلقه من فولد قبله او بعده
 لا يلحق به الولد لقلته او كمل له من ان يطلع من كانه منا في زوجة وهذا ليست في العينة
 وفي الروية في العلة وان يتركها **يقضي** ان من طلق زوجته ثم ادخلها
 ثم في من كانت الروية ودعواه في العلة سواء كان من طلاق او رجعي فانه يلعن
 ولو انقضت العلة كانه على الكلافي الظاهر من توابع العينة واحرى لو روي في العينة
 وان كانت الروية بعد انما في امه فانه لا يلعن **فقول** في الروية ادعوا في سبب
 او كلفه من الروية للزنا **فقول** في العلة بعد الروية متعلقة بكون طلاق الروية
 للزنا في العلة انما يلعن اذا دعا في العلة انما في المصلحة بالطلاق لانه انما يلعن
 على من دفع العلة انما في امه فانه لا يلعن في العلة انما في امه فانه لا يلعن
 انما في امه فانه لا يلعن في العلة انما في امه فانه لا يلعن

بأخلاقه أو أقسم وقوله لم يجره وكذا الذي يتعين له في حاشية الرجل أنتم
 معبر كالمسلم ولو لم يكن مناسبه ذلك لأن اللحن معناه البعد ويتعين له الغضب
 في حاشية المرأة لأنها مغضبة زوجها ولا يمكن أن يفسد ذلك ولا يفسد
 إنزال الرجل للفتنة بالغضب أو المرأة الغضب بالفتنة وبالمثل **يقضي**
 وما يجب أن يكون لكل من في الشريعة أن يكون له ما يقع عليه وكان المقصود من
 اللحن الخوف والتقليد في الملأ والموضع من ذلك وإن كان لسان
 الزميمة في كينيتها واليهود يسمونها بالاسماء بالاسم في الملأ **يقضي**
 وهو من جملة أهل الزميمة **يقضي** وكثير من يجب أن يكون لغناهما بحضور
 جملة أهل الملأ (ربما تسمى شعيرة) (السلامة من شعيرة) (السلامة) (أو
 فلا تسمى بذلك) (شعيرة) (ربما لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 وسبب الزميمة أن يقع اللحن في الملأ **يقضي** (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 إلى وتسمى بها وخصوصاً في الملأ **يقضي** (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
يقضي وما يترتب من الملأ أن يتبين بأن يقول لكل منهما
 في الملأ (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 كلمة بلائس وفصوحاً عن الظاهر ونسب القول لكل منهما بأن الحاشية
 معصية موجبة للقرابة أي هي محل أن يكون معصية (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 أن يقال إن القرابة (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 أو الجليل على المرأة أن تم حلقها أو على الرجل أن يبرأه فليد على القول بعزم أغاذه
 وفي أغاذه أن يبرأه خلاف أنه وفي وجوب أغاذه المرأة أن يبرأه بالجلد أو اللعان
 تنفع بعد إيمان الرجل وموافقه وموافقته كما لو كان الرجل
 فيقول المطلق فلا يجرى واختياره وعدم أغاذه وموافقته (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)

خلافه **يقضي** أن الخلاف سواء خلقت المرأة أو لا كساقها الرجل وقد بلغ
 أشهر باللعن الذي لا يتراد فيه فلو كانت أو لم تكن منهن وفلان في الحاشية من غضب
 الله فلو أن كنت من الذين أو علقنا كذا قلنا في حاشية الله الله الله الله
 التزويج وفلان في الحاشية من غضب الله الله الله الله الله الله الله الله الله الله
 أن يتراد في الخلاف بالاول وأما الزميمة فلا خلاف في أغاذه أنها لا تخلط خلقت
 على كبره ومعلوم يتقدم له يمين ثم الله على القول بالأغاذه يتوقف تأديبه
 منها على الأغاذه وعلى القول بعزمه يتوقف تأديبه على القول بعزمه ولا يتراد
 الزميمة في كينيتها إلى ولاعت الزميمة بالملأ أن لا تسمى بذلك وتسمى بذلك
 تسمى بذلك أولى قبله في التسمية بكينيتها واليهود يسمونها بالاسماء بالاسم في الملأ
 بيت تأديبه وللزوجة الحضور معهم ولا تتراد من معصية العبد ولم يجر إلى الزميمة على
 الالتفات بكينيتها من قبله في تسمى بذلك وتسمى بذلك (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 فيه نوع تكرر رفع قوله (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 في اللعان أن يبرأه كذا (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 منها وبين الضميمة التي تسمى بذلك (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 بعد تاديبها الحاشية ملأ لا يتراد في الملأ (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 والملت الذي لا يتراد في الملأ (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 للجمع (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 تسمى في الزوج **يقضي** (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)
 ل في زوجته وجعلها مع رجل آخر معصية لدا أو مجردة معصية في حاشية وأيضاً
 لدا في يودب ولا حاشية ولا يجرى في التسمية في (أو لا تسمى بذلك) (أو لا تسمى بذلك)

لزوج الرجل فيسل من منع المرأة **قوله** المولود بالسبب الاول وهو العلق والنفقة
 الاول وهو الفوق فقال **مستحرة** وان كانا ينفقان **قوله** المولود بالثاني وهو
 اقراره ولا يورث على الفوق من المولود والنفقة اذ اذ الخلفه مسلم وازالة المسلم ان يزوجها
 من خلاف ذمي ولا يورث اذ ان يزوجها كافر فلا تنقض له الا ان يتكلموا (ايضا) ولا
 كن لا يخلو على ثمن الكافر الا استبرأ اذ كان حلالا ذمي كان النكاح مباحا وانما
 اقراره عليه اذ لا يخلو على ثمنه الا في حاله **قوله** **يعني** ان النكاح ينفذ
 للوطء اذ اذ لم يزل زوجها كسرها فانه ينفذ عليه (يعني) وان كان لا يكره عليه على
 المستحرة حيث اقلعت الوطء فلا يقطع بغيره من جهة كانه لم تكفه فلا يخلو
 بها وان كسرها زوجها لقطع بغيره من جهة كانه لم تكفه فلا يخلو
 هذا منقول بقوله تعذر **قوله** **يعني** ان النكاح غير المجهول اذ اذ
 بزوجته خلوة يكرهها الجاهل ثم طلقها جازية عليه العتق تنبأ للخلوة فتارة (الرجل)
 لانها مفسدة فان اقلها الباطل بزوجته خلوة لا يكره وطؤها فانه لا يكره عليها
 بل يكره **قوله** **يعني** ان النكاح من غير اذ اذ اقلعت غنم ولشدة طهره لا يوجب على
 زوجته وان كان ينفق على الجاهل **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 عن ذكره وانما كان حلالا لا يوجب على زوجته على تنبأ له منزلة الصغير الذي لا يورث
 لثله وامس الختم القلم الذي المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 على زوجته اذ اقلعت **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
قوله **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 ان يصيبها ايها سوا كانت خلوة اعتد او خلوة زيارت فانه اذ اقلعت عليه
 العتق وان تصادف على نفق الوطء في تلك الخلوة المفسدة اذ اقلعت المفسد
 الزوج بلوا منقولا وانما يجرى نسلا او امرأة واصلة عملت فلا ينفذ عليه اذ ان من

اهل

اهل العقبة لا يورث نسلا او نسلا **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 اهل الزوج اذ تصادف على نفق الوطء في تلك الخلوة المفسدة اذ اقلعت المفسد
 لا ينفذ بغيره حتى انما كسرها ان يزوجها كافر فلا تنقض له الا ان يتكلموا (ايضا) ولا
 اهل الزوج من النكاح وتكلمه الصراف لانها مفسدة بغير الوطء وهو اقل الزوج باقراره
 فيسقط عنه من جهة كانه مفسد بغير الوطء وفردات منه فيقولوا واقراره مفسد
 على قوله وان نفقته والعرض لانه لا ينفذ عليه بغير الوطء ولم ينفذ له ولا ينفذ
 من نفقته **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 اقلعت الوطء من جهة كانه مفسد او طلقها قبل البتة او عتقها او طلقها بلان
 يكون الزوج حيا او ميتا او لم يزل عليها من جهة كانه مفسد او طلقها بلان
 فيم عليه العتق **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 ان ينفذ عليه العتق حيث لم تعلم خلوة نسلا اذ اقلعت قبل ولم ينفذ له بلان
 ونهيم كالمحصول بها اذ اقلعت زوجها اقلعت نفقة لاهل واستمررت بوضع
 الحمل قبل ما ينفذ له بغيره فلا ينفذ وضع الحمل كانه مفسد بغيره **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 ولا ينفذ عليه اقلعت العتق من التوارى والرجعة وغير ذلك **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 مفسد بغيره **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 زوجها بعد الرضوخ بها ثلاثة افرار اقلعت ولو كانت ملامعة **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 خلاها لاهل غنم وموافقة ان (قوله) من المجهول الباطل المفسد ان نشيت والفر
 وبعضهم جمع على فروع كثيرة او على افرار فليلا **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 نفق كان (قوله) **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 وكونه عتق كالمفسدة خلاها (قوله) **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد
 من النكاح من المجهول الباطل المفسد **قوله** **يعني** ان النكاح من المجهول الباطل المفسد

اذ اطلقها زوجها وان تغزو النكاح فلا طلاق ومساكنة ثلاث ففان فيها سكرانية حرمة
كسكانية ومساكنة وما اشبه ذلك ومساكنة الزوج فراوقا والجميع للاستبراء الا
ان جفت على الزوج **يقضي** ان لا يفرأه الا ثلاثه في حق الزوجين في حق اللامع
للاستبراء الا الاول منها فقط والباقي بقدر ليل سقوط الطهر في غير الزوجين
منها تنفي النكاح ومساكنة الزوجين في الزوجة قبلها السكينة على الاول
وعلى الثاني يقتصر في الطلاق فقط كما ان الطلاق غير محال حتى لا تعتبر وتكسر ارباعه
بقي عنها التي تعتبر كسكينة الطلاق بحدود نكاحها فليكن احرازها على الاول على
القول الاول وما لم يفرأه الا الاول فقط على الثاني **بقوله**
على الزوجين راجع لما قبله **بقوله** والجميع الى جميع الزوجين يقتصر لا يفسد الا طهر
لا ان الاستبراء اقل من الحيض فجميعه مستند **بقوله** واعتاده في كماله **يقضي**
المرأة اذا كانت علة نكاحها انما لا يملك الا في كسكينة او كسكينة من وحيث وانما
لا تعتبر الا طهره ولا يفرأه الا في كسكينة من كسكينة من كسكينة (العادة على طهره)
نظرا عن زجر الله عنه بذلك وانه يلو على خلاف طهره من القابل بالثبوت بالثبوت
استبراء النكاح الحيض والصبي في اعتدائه الحيض ومساكنة النكاح من عدة نكاح
تليها الحيض في كل عمر بينه وبين جلالته في كل حال وفيما يجيب ومساكنة
سكنى في كل حال وان جلاء اشكر في وقت مجيئه والثانية فان جلاء وقت المجيئه ولم يجي
قلت وان جلاء اشكر في وقت مجيئه والثانية فان لم يجي او جلاء قلت او ارضعت
يقضي ان الرضعة تغتفر جلاء وان جلاء انما هي في وقت الرضعة
جلاء طهره وانما تستعمل ثلثه افرأه بعينه طهره في الرضعة فان الرضعة في
مع عنها الحيض وان مضت ثمانية بعد الرضعة ولم تخضر من قبله قلت
للازم ان لا يفرأه الا الرضعة من الرضعة ومع حيضها علمه نكاحه في ثلثه **بقوله**

او ارضعتا فلهما طهر واحد في حيضه ولو لم يرضع احداهما طهره في الحيض
او غير الطهر او استحبيبتا وعين المشهور ان المستحبة اذا امينت بسكنى
الزوجة دم الحيض وقدر استحبيبتا بالرجوع او اللقن او اللقن انما تغتفر طهره
للاستبراء فان لم ترضع الزوجة فان عرفت استحبيبتا **بقوله** في ذلك من الرضعة
والثانية **بقوله** او استحبيبتا في طهره على قدر طول نكاحه مبيحة جملته على طهره
فتقدره في الزوجين انما هو في الرجوع واللقن او في كسكينة او في كسكينة او في كسكينة
انما هو في الرجوع **يقضي** ان من طهره زوجته الرضعة طهره في كل حال
لم تخضر الا في الرجوع وانما يجوز له ان يشترط فيها في كل حال من ان يكون قهره ان لم
يكن بالزوجة في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
منها اجل ان يتزوج اخيرا او من لا يخل جمعها معها او خلاصة بلانيسة لها وانما
لم يقبل المولود كون الطلاق رجعا او لا رجعا او لا رجعا بلانيسة له ولو لم يرضع من
القول في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
حيث غير من القول في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
مثلا **بقوله** في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
وكسكينة طهره في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
او نكاحه في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
الزوجة اذا استحبيبتا ولم ترضع دم الحيض في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
بلا سبب بان كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
لا يفرأه في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
للعين **بقوله** في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
يل الشك ومساكنة النكاح في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال

محل امتنع فيه الاستمتاع مع العفوان والخبر والبقا والبقاء والاعتناء
 وبه انما هو الولي او غيره **يقضي** ان المحرم عليه اذا عقر نكاحه يعبر
 بولي وتوقف اجازة النكاح على رضى الوصيوم يعبر عنه ذلك الا بعد الرضوخ
 ان الولي ملجأ به الا يتم رضى الماء العاير الظاهر قبل الاقطاء او احتياج الزوج
 الى استئذان من ذلك الماء بل رضى غيره قد او جهته ملجأ به لا يستبرأ من
 الماء العاير الظاهر قبل البعد اذ الرضا زوجها ان يعبر عليه بعد رضى الوصي
 او احتياج الزوج الى استئذان من ذلك الماء بل يعبر بمدة رضى الوصي لا بالنسبة
 للاجتماع اذ الرضا ان يتزوج بها بعد رضى الوصي فانه العنق راجعة فواحد الحمل
 التردد اذ اصل امضاء او وجه بعد الرضوخ بالنسبة للزوج الذي حصل به نكاحه
 من او اخره وانما ان حصل ذلك قبل الرضوخ كما استبرأ فله فلو لم يات بالنسبة لغير
 الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 ان صلتها بالحيث **يقضي** ان المرأة اذا صلت في حال كهر ما جازها تعتبر
 بذلك الا هو الذي خلف فيه ويكون فؤا او لو عاقتا بعد الفلأول بالحيث يصير
 اذ اكلت ما لم ينفق فيكون انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 الحقيقة الثالثة وذلك ان كل حيضة انما تغبر كهر وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 حيضها وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 من رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 الحقيقة الثانية وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 في الحقيقة الثالثة وذلك ان كل حيضة انما تغبر كهر وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 في رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 الفصل في رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 الفصل في رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

انقطع الدم ومما جئت استمر محرم الرطوبة كذا في الزمان لا لا ستملا ولو
 انقطع الكلى لم يكن طائفا **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 فيما بعد من رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 لغير رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 عليه رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 من رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 حتى يتبين انما هي حقيقة مستقلة **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 قول الرضا وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 ينقطع عما جازها على مقتضى الوجوب **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 من رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 خلافه وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 قول رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 على الوجوب او وقفا بناء على قول رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 نكح قبل يوم او بعده يمكن تزوجه **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 الحيض مما مل يوم او بغيره **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 في قدر الحيض وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 الدم بوطا او يتبين ببعض يوم **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 اليوم او يرجع فيها للنساء **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 اذ انك الدم يوما او بغير يوم او يومين **يقضي** انما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول
 حقيقة رضى الزوج وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول وانما هو بطلان الفلأول

انقطع

عن النبي استعظم بعض الشيوخ ان يغير الولوع الزوج الاول ونحو ذلك في رواية
تأمل الخبر سبب خبر كان الخبر سبب في رواية وسواء ان كان بينه وبين غيره
استعظم ذلك لان الفاعل واللاشكالك مخرج على القول بان انفصال الحمل
من سبب الحمل على القول بان انفصاله اربع بلا شك **وعلى الحمل في خلاف**
او قوله وضع عليه كونه **يعني** ان الحمل من مسلم او كافر حرم او امة
مسلمة او كلابية معتق من طلاق او وفاق تنقض عهرها بوضع مسلم كونه بعد التزويج
او الطلاق ولو لم ينفذ كذا بعضه واصغر الكان او معتدا وللزوج رجعتها قبل اذ يزوجها
فيه او الاقرار بالشهر وسره كون وضع الحمل تنقض به العدة ان يكون لا معتدا
بصاحب العدة ولو اتممت الا و لا فلا تنقض به العدة وكذا يرمي اربعة اشهر وعشر في
الوفاء ولا قرار في الخلاف كذا اذا كانت في زواج ستة اشهر او ثمانية فصاحب
الحمل او اذ عنه مفرقة على قسمين وفوق ذلك **وانه** هذا اجتماع الروايات بالزوج المحرم
المجتمع انما لا يزوي بصبي النساء انما عليه **ص** ولا يكاد يخلو ان قصر شهر مسكرا
مستلغى مما قبله **وانه** لم تترك التزويج منها صلا ولا حال ان زوجها فارقها عنها
ونكاحها قبل ان يجمع عليه محكمها حكم المصلحة بعد ثلثة اشهر ان كانت حرة
او مودة ان كانت امة **ومسرا** ان كانت مرسولا بها **ولا** على عليه **وان**
كانت صغيرة او باينة استبرأت بالاشهر وان كان محتلقا في فساد كالمرضي
اعتق على الوفاق بلا اشهر فله ان يملكه على الظاهر القوي وفيه **لا** ان كان ملك
المختلف فيه كذا فيجب **ان** الزمته تحت ذمى تشبه في حكم المطلقة **يعني**
ان الزمته الحرة غير الحامل ثلثة من ملك او حلق واراد مسلم ان يتزوجها او حلقا
كولو الا بقاء ان كان دخل بها حلت للمسلم بثلثة اشهر وان لم يدخل بها حلت ملكا
فما من غير ذلك ما جاء ليحلح الكفار ويجري المتزوجات **وان** اشهر زفوا له ثمانية

عنه

عن ثلاث تحت مسلم فانه لا يغير على اربعة اشهر وعشر من وفاءه ولا على
ثلاثة اشهر من خلافه **ان** دخل بها او لم يزوجها فله ان يملكه على الظاهر القوي وفيه **لا** ان كان ملك
كان حكمه مسلم وكذا لو دخل بها او لم يزوجها فله ان يملكه على الظاهر القوي وفيه **لا** ان كان ملك
منه **ولا** بان كان يملك التزويج منها محققا او مائة حكم من مختلف فيه بعد ثلثة اشهر
فان اربعة اشهر وعشر **ان** كان الزوج مولا او غير صغير او غير اذ كان ملكا لا حقيقيا
او كسيرا فحلته او مائة من حلالها كذا مؤثر **لا** يترد اليها في بطلانها
وانما انت عشر اشهر الا ان الزوج مرسولا من بوع وبعثته او فلقها للسل في قولنا
يلام بسببها فلو تزوجت بعد عشر اشهر لم يملك منه علم من في القول **وانه** ذمى
اشابع وقال **والكوفيون** ومالك اربعة اشهر ان يملكها الحمل وحين
العلم انما هو تنقض الاشهر او تبصر كنه الجنين **وقيل** انما انت العشر كذا في الروايات
في قول الايام وعليه كما يبعث العقل عليه اذا وقع بعد اربعة اشهر وعشر اشهر
وانه ذمى **وان** وواعى من البغاة او يوليكم **الرحم** من المتكلمين **ومروى** ان ابي
عمر سرفرا اربعة اشهر وعشر اشهر **وقال** **ص** **وان** ربيعة **ص** ربيعة **ص** ربيعة **ص** ربيعة
يعني ان المطلقة طلاقا رجعيا اذ كانت زوجها عنها قبل انفصال العدة
في الخلاف المذكور **وقال** انها تنقل من عتق الطلاق الى عتق الوفاق وتنضم اليه
الدولة لما علمت ان العدة منها لا تنقض كذا لا يستبرأه فتعذر الحرة باربعة اشهر
وعشرة ايام والامة تسبر بثلثة اشهر **وان** ربيعة **ص** ربيعة **ص** ربيعة **ص** ربيعة
بأنها تسبر طلاقا رجعيا قبل انفصال العدة **وقال** انها لا تنقل الى عتق الوفاق وتسمى
على عتق الطلاق بالافرا **وان** عتق قبل روى حيثما وقال النساء لا يبرأ بها **ان**
يعني ان المعتق الحرة المنقرفة تعذر باربعة اشهر وعشر ايام **ان** يبرأ
حيث كانت مرسولا او قبل ثلثة اشهر **ان** عتق قبل ثلثة اشهر **ان** عتق قبل ثلثة اشهر

الاصح

فبأن قبل أن يسلّم قبل أن يسلّم على الإسلام بها مستتر على استمرارية الكلام فلو كان
 ثلثه أصحّ منها وبغير علمها لو سلم في غير ثلثها غيبا في الإسلام ميتومم أنه لم يوجّه زوج بكلمة
 بصيغة قبل نفسها، غير أنها تستعمل لغوية الوضوء فرفع ذلك الشرع لأنها في حكم الباطن
 وهو الإسلام مما استأنفت عنه وقوله **في** وإن أفي بطلاق متغير استأنفت (يعني)
 من إقراره **في** يعني (أنه) الشخص إذا (أفي) بطلعه أنه وقع منه هلاك على زوجة
 ولا يثبت له ذلك فإنه يؤخر بإقراره في الطلاق فيلزم منه ما أفي به من امر الطلاق
 ولا يقبل منه ما يوجب الطلاق المتغير لأنه يثبت على استناده العدة وهو حق الله تعالى
 يستأنف المرأة (يعني) من يوم أفي بالطلاق أصلا أن كانت له بنته تشهد بإقراره
 باليعني في الوقت الذي ذكرت البنت أنه خلق بعد فعله (أفي) وهو الصحيح برأيه فلو كان
 معها ولا لأن أراد أن يتغير معها التمسك في الخلع والإقرار به بعد ذلك **في** ولم يرها
 أن انفقت عنها على دعواه **في** يعني أنه إذا أفي بطلعه بطلاق متغير
 وفرضه مفاد العدة قبل إقراره فإنه لا يبرأ من حاكم لا عتد إليه لأنها حاكم منه أصنية
 وأرجعت له عليها أن كراه الطلاق حقيقة لأنه لا يفرق بين (يعني) **في** وورثته
 معها **في** يعني (أنه) المرأة التي أفي بالطلاق في (يعني) التي استأنفتها
 من يوم أفي بالطلاق الرجوع وإن كان الطلاق باطلاً لم يبرأ من حاكم وأما ما
 أنه إن انفقت على دعواه وورثته ميتة كالميتة ليس إقراره على نفسه ولا يبرأ
 له إلى غير ذلك انفقت (يعني) المستأنفة لا توارى بينهما ولا مقلدة فتمت إقراره
 قوله في بقاء الخلع والإقرار به بعد ذلك **في** (يعني) من الإقرار به ولو كان (يعني) ميتا
 ويعز ما لا من قبل المفرد صحيح ومثل ذلك قريب من (يعني) لأن متغير بنية **في** **في**
 الاستئناء وأجمع لقوله استأنفت وقوله وقته ميتة فكلوا العدة منكم يوم
 الطلاق (يعني) اليوم الذي فلتان البنت أنه وقع (يعني) بطلاق ميتة ولا (يعني) أن انفقت

(يعني)

(يعني) على ما أفي بالبنت والبرية (يعني) من أولادها أصغر منه فلا (يعني) لها
 أيضا وإن تكون (يعني) من يوم الإقرار بطلاقها (يعني) على استناده (يعني)
 قوله (يعني) أن تشرط طلاق (يعني) أن يفي بأول عليه مشروط وأما قوله (يعني) أو
 ضمن عليه البنت فغير ذلك (يعني) الخلع (يعني) ما يجمع ما انفقت الطلاق (يعني) ما انفقت
يعني (أنه) الأنساء إذا طلق زوجته وبعد طلاقه وقبل طلاقها (يعني) انفقت من طلاق
 طلاقاً ما يجمع عليها به بعد ما يجمع عليها بالطلاق فإنها تخرج عليه به وفصل
 قوله ويخرج ما انفقت ما انفقت من طلاقها كلام المؤلف فغيره إذا لم يفي بما
 من بنية خلع الطلاق فخرج عليه طلاقاً ما يجمع عليها قبل طلاقها علمها
 أو طلاقاً ما يجمع عليها فخرج عليه طلاقاً ما يجمع عليها من حكم به الطلاق
 في الطلاق الخلع (يعني) عنها والطلاق **يعني** (أنه) الشخص إذا كان ما انفقت
 زوجته من طلاقها بعد طلاقه وقبل طلاقها بالمرأة فإن الزوجية تخرج عليها به وكذا
 الطلاق إذا انفقت شيئاً من طلاقها بعد طلاقها بالمرأة فإن الزوجية تخرج عليها به وكذا
 به وترجع الزوجية عليه به (يعني) قال البنت حاكم جميع الزوجية لا يتصور وأما ما
 وإن استأنفت معتدة طلاق قبل انفقت حيثما علمت أن مضت سنة الله
 للطلاق وثلاثة للبشر (يعني) البنت حاكم جميع الزوجية لا يتصور وأما ما
 لم يبرأ (يعني) لأن كانت على السنة سنة حرة أو أمية واستمر أو طلاقاً في الطلاق
 ثلاثة أشهر فخرجت مع الوصل بين ما يبرأ منها فبطلت وإن استأنفت (يعني)
 معقل من طلاقها ولم تستأنف بطلت (يعني) من طلاقها وحقيقة للبشر (يعني) ما
 استأنفت قبل أن يخبر سناً (يعني) الطلاق ففرض طلاقه منها بغير عتد الطلاق أو
 بغيره منها علمت منها بالغير (يعني) أو بغيره من غيرها علمت من غيرها بغيره
 لأنه قبل أن انفقت حيثما علمت الطلاق علمت بافط (يعني) ما يجمع ما انفقت

لها سنة للطلاق وتعد عشرة أشهر في سنة وشهر عن طلاق الشراة ولما تروى
 الا شهر للغير او ما كان استمر في بعض سنة اشهر كانت في سنة من يسوع
 الطلاق ويعد عشرة اشهر في سنة وشهر وبعد عشرة اشهر في بعض سنة
 وشهر من بعد الطلاق بعد سنة في بعض سنة ثلاثة اشهر من يوم الشراة ويستثنى من
 كلامهم ان يقع حبسها الرضاع فانها لا يخرج من العكس الا بقدره او معتقلا
وقال باقر الاخير في غيب اه لا فقه استوفى عنها زوجها او استرا
 ما عظم عن الوفاة فانه يجب عليه ان يملكها اقل من اربعة اشهر او خمس
 اشهر على الوفاة وصيغة استبراء ان لا يمسها او ثلاثة اشهر استبراء
 فتشترط الحقة ان يمسها الشراة ويحرم ذلك قبلها وتلاها ان طاعت قبلها
وقال في الكلام على اقسام العكس الستة معقولة وهي ثلاثة تناسخ
 الحيز وصغير وكبير وعامل وفراثة بالحمل وثلاثة من نقل على الوفاة
 واحراز ما عوف من الجرد وموافق بطلان حرمة الزوجين كذا اذا صنعت
 ومنه الضرر والشر عينة لا تناسخ وبطلان محرم الطلاق احراز وبطلان حرمة
 واحد وموتها فبالا لغيره ترى ما هو زينة ولومع غيره فيبطل في كل حال
 بطلان البتة **بقوله** ووقع غيره له ان ترك ما هو زينة وحوله اذ لم يمسها
 بغيره في الزينة وحوله واجبه وكذا ما تروى به مع غيره فيبطل في ذلك من
 كان لها طهر فقط وهي مبتركة ولا فدية لها يجب عليها كرم الخاتم لذكر الشراة
 فالتوازي حريرا او موطيء استلزامه بقوله وتكون المتوفى عنها زوجها
 صغرة ولو كانت في منفق او موطيء استلزامه بقوله وتكون المتوفى عنها زوجها
 في غير الوفاة دون الطلاق ترك الشراة والفا الصغرة يجب على زوجها ان يمسها
 تحبب الكسوة على الفدية والفرقة بين يومين عنها زوجها او ما سلم او ما شرع لا حلال



يمنع تقوى الرجال ان يثابروا اذا اثنى بيت يوم في التقوى وهو يوم في التي
 اطلاق الانشاء وهو حرام وما ادى الى الحرام حرام وانما الطلاق جلا احراز
 عليها وجبة طلاق او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها
 كمن جعل في قوله المتوفى عنها زوجها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها
 الوفاة بعد طلاقها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها
 له التحمل بالمصنوع ولو اذ كان في قوله او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها
 او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها
 يعملوا بخلافه في قوله او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها
 ترك الا بغير نكاحه الباطل والتحليل والتكليف وعمله والتجويد له يجب عليه
 ترك التحليل ولو كان حراما او حراما او حراما او حراما او حراما او حراما او حراما او حراما
 يترك ان صار له حلقه لتعلقه بغيره بعضها ونفقت اذ يترك بل امر التحليل وكذلك
 يجب عليه ان يترك التكليف فلا يمسها ولا يعملها ولا يتزوجها في ذلك اذ لا يمسها
 والنكاح والزينة والبيعة الى النكاح ونكاح النكاح منعت في ذلك والفرقة منعت
 حناء او كنه ما تقدم من الشراة او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها او ما يثبتها
 الشراة في البرق فلا تنكح حناء بالبرق والبرق في حياء وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه
 اسود يلعب به الشراة في البرق فلا تنكح حناء بالبرق والبرق في حياء وفيه وفيه وفيه وفيه
فما يعنى انه يجوز لها ان تدوس بالزينة والشراة والبرق في حياء وفيه وفيه وفيه وفيه
 والشراة في البرق فلا تنكح حناء بالبرق والبرق في حياء وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه
 انما لا تنكح بالبرق وحكمها لا يجزى راسها او ثوبها او حياء وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه
 وموتها حراد بالاسم حياء في كراهة زينة لا تنكح به في حياء وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه وفيه
حسب ما يعنى ان المتوفى عنها زوجها لا يجوز لها ان تدخل الحرام ولا تطلق

حلفه بر دخول الثاني بقوله لو طلق عطف على حلفه لا بد من حقيقة متحدة بمواسم يسير
 العمل انه لو تيسر انه طلق او على حدة ولا يتحقق عطفه على حلفه ان كان حلفه او طلق
 او تيسر ان تيسر وورث الاول ان فطرته بها **يعتصم** ان امرأته المفقود
 تيسر ان فطرته بها ان تيسر له طلاق في حال فطرته بها ومضى احوال اربعة ان يكون
 في الاول او تيسر ولم يخرج من العدة او فطرته ولم يفطر الثاني او فطرته ولم يدخل ولو تيسر
 وفي الثاني في غير وقتها او لو حلفه الا فطرته على ان تزوجها الثاني في وقت تكوينا
 فيه في عده من الاول فكيف في تيسر في حال ما تقدم في قوله وتكون فطرته بها بوطء
 بان لم يطردها منه نكاحه وتكون حائضا ان امس وان تلد بها في العدة او كونه
 ولو تيسر ما تيسر فطرته بها وانما ان نكحها او طلقها في حال حائضها او غائبة فلهما
 عليه ان ينفق وانه لو كان في طهر او في نفقة يقع النفقة في طهر او في نفقة او في
 المفقود تيسر في عدها فيعده او تزوجته برعوى المهر او بغيره غير عتلي
 ثم يفسر انه لو كان على النكاح بقوله **يساوي** ان روضة المفقود
 على الوجه الذي نفق تيسر بر دخول الثاني لو ان الوكيل انفق ذلك بالتمام على مساهلة
 بل فمستلزم مساهلة الثاني **وتيسر** على ان الحكم في مساهلة الثاني في مساهلة
 الرخول ان تيسر ان اولها بقوله وامساعطف على مقدار تقديره انما من فطرته
 بل الرخول وامساعطف على ما او تيسر الاستيناف على غير الغلب في امساعطف نفوس ولا مزج
 والنفس لما زوجهما في اية اخرى بموته على ما عطف على الاجل وتزوجهما في مخرج الشهر
 انما لا يتصور على الاول ولو تيسر في الاول من الثاني وسواء حكم بموته حكمه او لا وفي كل
 بقوت من دخول الثاني كأمارة المفقود وتفتري في الثاني بتلك حيتض او تيسر
 او وضع حمل وتفتري في الثاني فانما تكون فيه مع الاضطر وال حال فيه وهو الرخول
 عليها فان طلق الفلاح بعد وفاته ولا ترحم وان لم يكن تيسر فاسيلا ان عودها

شبهة فلو طلق النكاح وحلفه بل لا بد من الاستيناف ولا يلحق الوضع برحلة سلا
 من الثاني ان الوضع ليس من المطلق **البر** علم المفسر منها وتيسر امرأته المفقود
 ان امرأته المفقود لا يبرها في الحكم والحكم فيها مستند للمفوض ولا في ذلك مستند
ثانيها في لزومها نصي عمم ولا يكون له غير ما يقال عمم فالحق
 وانما انما انما فطرته في امرأته فلهذا تيسر عمم فلهذا لا يفطر منه بمادة
 حلفها عليه من ذلك الحلف وانما في تزوجت ودخل بها زوجها الثاني ثم انما ثبت
 حلفه عليه ان لم تزوجها فلهذا تيسر عمم فلهذا لا يفطر منه بمادة
 الثاني وتيسر له **ثالثها** في عتله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
 ان يزوجه في وقتها كذا في حاله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
 الاول منها كذا في حاله في حاله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
 الرابطة وهي حائض المفقود الاول فانها لا تفطر على من فيه نكاحها منه بر دخول
 الثاني ومعلوم ان اية انما في حاله في حاله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
 بها وليس في حاله في حاله في حاله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
 بان كان غائبا في حاله في حاله في حاله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
 سلفه بان ثبت انه ارسل بها اليها او انما في حاله في حاله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
خامسها من الطلاق ادر يكون نفق واذن المفقود تيسر في
 في عدها المفقود لها في وقته روضة المفقود وموتها في روضة المفقود وعندها
 اتيها وارجى لو تزوجت في الاقل فبعضه نكاحها في حاله في حاله وتكون في الثاني انما في طهر او في نفقة
 وتزوجهما بمالك ثم ثبت ان عدها كانت انقضت بوقت المفقود قبل تمام الثاني في
 فلهذا في الزوج الثاني لا يفطر عليه بر دخول الزوج الثاني لو تزوجت برعوا
 ما الموت تزوجهما المفقود ولم يعلم موته الا بغيرها فلهذا تيسر في تزوجت ودخل

للزوج

ح
ملاقاة الفريسيين
لأنهم لا يفهمون

فكأنه قول الله ان كنت ارا ابراهيم اكرامه وصوره فلا تسكنه لها في ماله وعليه حملت انا فيه
وغيره اولا تسكن له في السلام ولا تسكن في التوجه وان لم يغير التوجه لا تسكن له ان
حيث تقع مقام التوجهات غير الحق في التفتت وعليه حملت بعض القرويين تاريلان والار
بومل بها ارا يسكنه لا يسكنها تقدم ان التوجه عنهما لا تسكن له ارا وطاريلان بها
جلومات فيل التوجه بها فلا تسكن لها في مال ارا يكون اسكنها معه ولها
اليد وتوصيتم لا يجمع ثلثا ارا تكون كصغير لا يؤخر عملها وانما اسكنها وحمها
زيد ليك بها فيطعمها ليك فلا تسكن لها ويكعبا فيغير لام بعراها كما في فيه عرب عبر الرضى
وانما كماله ارا عرفة عن الصلوة عند يسكنها ورياء الكفالة والخطانة **ويعتبر**
ان يسكنها او الفسنة بما هو في ان السكون او نفوذ ارا **وقوله** ان يسكنها وهي مكينة
للعلة اسكنها يسكنها ارا **وقوله** لا يسكنها وهي غير مكينة للعلة فيسخة يسكنها
في الكفالة التي هي الخطانة في الصورة لان الفسنة مبرورة في الضيق التي لا تقوى (وقوله)
اذا في محل الخطا فيغير كلامه **بما** في كلامه **وقوله** ان يسكنها وهي مكينة
تسكن ارا وسكن المتك في طلاق او وفلان على حب ما كانت تسكن مع الزوج وتطلق
الذات ان كان مشتاما ومصعبا في كتابها وصعبا **وقوله** ان يسكنها وهي مكينة
يعني لو نظرت زوجه الى معنى المنزل التي كانت تقوى بالسكن فيمن ثم طلقها
او طلق فلانها تزد الى المنزل الاول فتعثر فيه ويتم التزوج على ان لا تسكن ارا في اسفاه
صفها في السكنى والعكس في المنزل الاول والعكس في ذلك ووافوا انهم ووافوا انهم
واو الفقه على نقلها **وقوله** **يعني** لو ان يسكن في اجل ارا **واخت** **يعني**
ان التوجه في ارا فان بقي المنزل الاول التي عرفت بالسكنى فيه بان كانت خارجة
عند سبب استجار الاجل ارا فيخرج من محلها على ان ترضعه ودارا لم يكن في كل
زوجه او طلق عنها فلانها تزد الى معنى لها الاول ونفسه الاطراف لا يراعي الله ان تسكن

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

والعروا في امر من لم يزلها الحرة لا بعد ثلاث صبيح ولا (الامة) لا بعد مضي ولا يصرف
 في بيع النكاح وان زنت النكاح فلا زناها ما زوجها حتى تضع او تحت صورتها غم السلطان
 امر من ماء القروا امر من قلته تحت عتيق استبرأ او ما يحضه وهو من مضي غم بقوله
 يحصل النكاح وكذا قوله او استبرأ او استبرأ او استبرأ او استبرأ او استبرأ او استبرأ
 خلافت قبل الشايعي **يعني** ان طهر من وقت من وجب له طهر لا يبيع له طهر
 وهو ما قبل البناء عليها فانه يجب على المشتري ان يبيع له طهر لا يبيع له طهر
 في المحرمات كانهما لو كانت يولد لستة اشهر من يوم عقد النكاح قلته يلحق بالزوج وكذا ان
 وقع انساؤه له وحدها باختيار النسيء والمشتري لا يبيع له طهر لا يبيع له طهر
 في بيع المشتري وبيده حكم ما اذا استبرأ الزوج زوجته قوله وكذا في بيع البناء
 واملاو كلفك بعد البناء جعليك العدة وكذا استبرأ عليه فلا يبيع له او يبيع له او يبيع له
 تبيد في قوله يجب الاستبرأ يحصل النكاح **يعني** ان السيرة اذا اراد ان يبيع
 او يزوج امرته الموهوبة له فلا يزوج من استبرأ لها قبل صورها او غيرها مما هو اقل من طهر
 بالانكاح ولا يبيع له الموهوبة له قوله في الدقان او اعدتة مغرقة على فطرته في انكاح
 وفي قول سيرة لها وصار للمشتري من غير عتق او قبله جواز النكاح والزوج لها
 قول سيرة قلته ان استبرأ انما اذا لا يعلم ان من جهته كماله فيقبل قوله المرأة في انكاح
 عنها ويجوز ان يزوجها ما اؤده المشتري فلا يبيع فيه قبول قول السيرة ولا يزوج
 في الفواضلة لحق الله بغيره ان قوله وفصل لا خلاف بقوله او زوجت **يعني** من
 قوله وجاز للمشتري من مؤميد له قوله الاستبرأ ان يزوجها قبله ان وكله مولا يزوجها
 ذه عبيد على دعوى الباطع كما قلنا واتفاق الباطع والمشتري على قول **يعني**
 ان يزوج من يبيع الباطع للامة والمشتري فاعل استبرأ ولا يزوج الباطع للموهوبة
 لا يزوج من استبرأ والمشتري منه لا يبيع منه ولا يبيع منه ولا يبيع منه ولا يبيع منه

مواظفتها

بمواظفتها في امر من لم يزلها الحرة لا بعد ثلاث صبيح ولا (الامة) لا بعد مضي ولا يصرف
 معطوف على ما قبله في الاستبرأ وهو قوله كما هو مكتوب ان يبيع وانما لا يزوج
 تلافى التشبيه بعد البطل **والمعنى** (ان لا يزوج في وجوب استبرأ الامة)
 اذا وطئت بالاستبرأ فله انساؤه الذي لا يزوج الاستبرأ الا في بيضه لا يبيع له طهر ولا
 يزوج الاستبرأ ومن لم يزوج النكاح على تقدير وجوده نظير لا يبيع له طهر ولا يزوج
 شهته فان كان يلحق بالسيئة فلا يزوج على طهره ولا يزوج له طهره ووجب ان
 وطئت بغيره او بغيره الذي كرمه قوله **يعني** ان لا يستبرأ يجب كالحمل
 حصول الحرة ولو كان المشتري اقره عتق مودعة او موهوبة فلا يبيع له طهر ولا يزوج
 الحرة كالمعتق ان يكون قد عتق من زنى او من اعتقها ولا يبيع له طهر ولا يزوج
 التي عتقها تزول وتخرج في قضاء الحولاء كان ذلك بشيء او بغيره او بغيره او بغيره
 او بغيره بغيره ههنا من جملة استبرأ وسواها **والمعنى** ان من
 استبرأ لمة تختم عليه لا يمكنه ان يزوجها او يبيعها او يزوجها او يبيعها او يزوجها او يبيعها
 محرم بل لا يجوز له ولا يبيعها الا بعد استبرأه في الحيضة وكذلك الامة المكاتبة اذا كان
 في نكاحه ثم تجوزت على ما كانت عليه قبل النكاح بل لا يجوز له ان يزوجها او يبيعها
 الا بعد استبرأه في الحيضة كذا في النكاح كذا يبيع معي حلا كاستبرأ المملوك وامان فان
 نكاحه لا يفسد ولا يزوجها الا بعد استبرأه على سيرة ما او يبيع منها او يزوجها مع غيره
 كما يفسد ماله مع شخص يشتري له به حامية ما استبرأه او يزوجها مع غيره
 في الكرمي ماله لا يجوز له ان يبيعها الا بعد استبرأه في الحيضة على السيرة
 ولا يبيعها في تلك الحيضة في الكرمي ان يزوجها مع غيره ان المبتضع مع غيره
 يارسلها لها وبه يوجب على المشتري ان يزوجها بان الرسول امينها ويؤثر كماله
 الا ترى ان قوله يبيع بها كذا للامى وحدها يملك الحيضة ولا يملكها ان يعلم

ولها النصف يعلم منه انه قبل الزوال **وهذا امر المؤلف** حيث كان امره ان
 بعد الغفر وان كان قبل الغفر فلا شيء له في جسد بعد الغفر كما قيل
 كلام الخبيث ان يكاد يرفع ما سار على دعواه وان ادعته فلا تكن بضرر مع
يقضي ان المرأة اذا كانت من الموعظة في الزمان وصرها في الزمان فيكونها
 في ذلك ما في قولها لا يغفر والتمسك كلف بينهما ان العوا ليس يبرها ولا يغفر عليها
 الموقلة الضمير في قوله مع لئلا يحولها لانه لا يشق شيئا الا بالزوال او بالانفلا
 في وهي مفرقة بعد الغفر بلا يمين له في **وهامه** ولو لم يمتنع ولا يغفر لها
 من الزمان الا بالزوال منه او يعلو باختياره وانما لم يقل ويسر لها طلب المني
 قبله لان بعد الغفر لا يبلغ مرتبة القلب وانما لا يغير فيقول قبل التمسك لا يغير
يقضي ان ابا الزوج والزوجة الضمير اذا انحطد فما قبله في التمسك على
 ان ولو بها الزمان من الزمان وان افرارها يغفر ويحسب التمسك ان وقع قبل
 كان افرار الزمان بذلك بعد غفر التمسك فلا فائدة في لا يغفر منها والتمسك ثابت
 في الزمان وحكم الضمير في كل موضع ما في كلامه في غير قوله اما الضمير
 غير الضمير في كل موضع ما في كلامه في غير قوله اما الضمير
 وان افرارها لا يغفر له ولا يغفر له قوله ولا يغفر له ان قضا القول لا يغفر
 ولا يغفر له **وهذا امر المؤلف** انما لا يغفر له قوله ولا يغفر له ان قضا القول لا يغفر
 كان قوله غير بالغ وكان افرارها قبل التمسك لا يغفر له قوله ولا يغفر له ان قضا القول لا يغفر
 قبل التمسك لا يغفر له قوله التمسك فانه لا يغفر منه انه اراد التمسك بعد
 قوله **امر المؤلف** وان تناكحوا في بينهما وهامه ولو لم يقول الغفر
 بان رسل الولد يغفر له **وهو كذلك** في امره في قوله وعلى الآخر مضي
 له في قوله **يقضي** ان امره في قوله

[illegible]

السلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ان لم تترك زوجة او غفلة ان كانت قد رقت ورضع الكبر فعليه **يقضي**
 ان يرضعها بالاسلام والا فهو في ثبوت الرضاع باذا رضع صغير وكذا في من اسلمت مائة
 الاسلام لا يرفع مائة الرضاع كالتسبب بعبارته بل هو الرضعة ذميمة مسلما صغيرا مع
 اربعة قوائم الجمل نظام اخوته ولو لم تسلم وليس الا في قول ابراهيم عليه السلام وعنه
 مع الكبر بعد الاسلام فيرأى ان لا يتركه المولى والغفلة وهو الرضيع وتجاوز الغفلة
 بقس الغفلة على الاكتم وهي الرضاع والرضاع من ربه ما يملكه المولى او قيل بقدر
 الاكتم والرضاع من الرضعة في احد شيئا عند عليه السلام انه قال سمعت
 ان انبي الناس من الغفلة حتى سمعت ان النجوم وقيل من صغفون ذالك
 ملائكة او ادم منبه عليه السلام للعلل الضرر وقيل من ان ضاع الحمل
ولم يتركه مكة على السلام وسنوهه وموانعه ثم
 في السلام على النجفة ودراسه في اسلمها وموانع حجة فقال

موجبات النفعه وليست بالثبوت نفعه غير موهبة والنفعه مطلقة كمال
 انما هي موهبة فاعلم ان النفعه غير الموهبة **والنفعه** برباطها ليس بمعتاد
 لانه ليس بنفعه شرعية **والنفعه** برباطها ليس بمعتاد لانه ليس بنفعه شرعية
 ليس بنفعه شرعية ولا حكم الخاتم به **والنفعه** بالثبوت التي يحكم بها في الشرع
 ليس بموهبة بل هو على النفعه برباطها ليس بالنفعه المستعمل **وبعد**
 انما هو صوابه وانما هو على النفعه برباطها ليس بالنفعه المستعمل
 يجب ان يكون النفعه برباطها ليس بالنفعه المستعمل **وبعد**
 ويسكن **يقع** انه يجب الزوجه المصطفية للوحي والممكنة من نفعها بعد
 انما هو بالوحي قوله بعد فمن الرمي الذي يتجه فيه كل من الزوجين فورا وادام وكسوة

وسكن بالعادة على الزوج البائع وإحال الله ليراق الزوجين بالافاضل السني
موجب مع المهر الخفيف المحل بعد الاستمتاع وقمع الشرب والتمتع لا يستلزم
ع ولم يبلغ طبعه حر السني على مذهبنا ومذهبنا بالافاضل السني
طبعه القوي ولا يلزم طبع مرتق وقوى لان قول الزوج بما لا يستلزم طبعه
القوي ولا على غير بائع ولو اخلوا القوي ولو طاعت ولو قتلها على الشعور وبقي
سرها بالغ ومعاون نزعوا الزوج قول اولى الجيم ان كان الزوج طاهر اذ لم يكن
الطاهر ولا يملك ان لا تمتنع من التحكيم باليسر الفاضل على طبعه او اقل
وقرأت بالتحكيم وجب لها ذلك ولا خلاف في هذا **باب** في طبعه
ومسألة الطاهر او بالقوي ومسألة بائع لا تمتنع بالعادة بغير وسعده وحاله
او بغير ذلك كذا بالعادة بغير وسعده وحاله بالافاضل السني لا يفي بها وهو
لا يفسر منه مسائل فيلزم عني في الزوج بالافاضل السني والتمتع بها ولو قال طبعه
ان افسر فيقال انما عني بالافاضل السني (الزوج) افسر بالافاضل السني ان يقول تعالى
لينبذوه وصفته من صفته **باب** في طبعه **باب** في طبعه
في طبعه ما ولو كانت اقول جازا في طبعه من صفته من صفته كذا في طبعه
كذا في طبعه ما استلزم افسر طبعه من صفته كذا في طبعه ما استلزم
ابناء الاقرار وموجب لان الزوج لا يفسر طبعه من صفته كذا في طبعه ما
يلزم ان يرفع للامير كذا في طبعه من صفته كذا في طبعه ما استلزم
او يرد كذا في طبعه من صفته كذا في طبعه من صفته كذا في طبعه ما استلزم
ضرابه ويحرم فوطه وقوله الموضع ما تقوى به **باب** في طبعه
في طبعه الزوجة بحسب القادة مسألة في طبعه من صفته كذا في طبعه ما استلزم
ما بينه مما قد تستعير به قمار ضلعتها لشدة احتياجها لذلك وقوله

[illegible][illegible]

اذ لا يعتد بالحمل ثم سقطت نفقتها حتى ظهر وظهرت بغير كونه فانما هي منسأة اقول انما يعتد
 بنفقة الحمل كله من اول الوضوء قبل الوضوء ومرتبة بعضها مع علم ما ظهره الجنب في نسج
 الارض من ارضه وهو غير الحركة لا يوجب لها نفقة ولا يطهر في اقل من ثلثة اشهر وكذا
 يخبر في اقل من اربعة **جواب** انما عدم تكليف الحمل المستند مع قوله تعالى
 بقوله وانما نفقة الحمل والعسوة اوله والاضحى بان معتد لاولى ان النفقة تجعل
 لها بعد ظهور الحمل ومنسأة او ادى ان النفقة في جميعها في الايام التي قبل ظهور
 الحمل فتأخر ما مر اول الحمل ويسر له ان يقول لك ادفع لها ذلك وانما تأسيب
 الا ان ولا تجعله فيسحق المستلزم نوع تكليفه ان النفقة في المستلزم تأخر هذا البراءة
 من اول الحمل الى اخره فتأخر اول الاول بين اللومين وتظهر ايمان المنسأة او لا قوله
 العسوة ومنزلة النفقة او منها او نفقة الحمل ملائمة وفاقه واقل من اربعة اشهر
 استمر الموضع من اول ما قبله الى سقوط وجوب النفقة للحمل واستمر الموضع من اول
 بالزوج فلما لا نفقة على المولى الحمل ما اعتد لقطع نسبه لان لها الشك في انها حنجر
 سند بسببه نعم ان استنفذ ابو حنيفة به وحده وانما نفقة نفقة من اوله
 بكلام المولى انه اذا كان اللعان يقع الحمل لا الرؤية الزنا قائم ثانياً بالحمل ستة اشهر
 وادام حكمه من يوم الرؤية كما قرره قوله واستنفذ من اوله ستة اشهر والحق به الا ان
 يوم الاستبراء ومقتضى ذلك لقول سنة من يوم الرؤية من ثلثة ظاهراً والحمل يومه
 بل هو قال ولا نفقة لحمل ملائمة الا ان يلحق به الحمل من اوله ومثل ما اذا استلحق
 من قبله به اللعان وكذا **جواب** انما لا يقال وفاقه ولا الحمل امة على ايدى الحر او
 العقب لانه ملك ليس له ما الملك فغيره على الابوة لقوة نصه اما انك بالتزويج وانما
 له المال والعقب عن الثبانية وصور الميراث وهو ثابت في ذمته ولا يسئل بوضوح
 نفقة الامة على الزوج لانها في مقلات لا يستلحق ولا يعتق السيد ولا يعتد

ثم تنفذ النفقة عند الاندفاع لا ينفق الابن الوضيع لان الفروع لا يتبعون لها ولا ينسبون اليها
 الزوج غير متوفى السيد الحبيبة لانها لا يتبعون الاب الوضيع فهي ام ولد بترك الرجل ولا ينفق
 يعني السيد لان الاندفاع لا يتبعها مولا لان غيبته غير قبلان بيقين فغيره لا يتبعها
فان قلت كونها ام ولد يترك الرجل يشترك في نفقته معي الرجل حملها من وطء
 ما لكها و **قلت** العورة ليست من نفقة موطء اما لك **وقيل** بانها مله لان
 لا ينفق الاب بعد وفقة وفقر ملكه ابو فبل ذلك لان بمنزلة من تزوج موطء ما لك
وقيل لانها لا يتبعها مولا السيد فغير الزوج واما الزوج مجبور كما قيل او
 كلامه **وصح** بذلك ابن السواكل في **الحج** وكون الزوج من اطفال قال **ولا علم**
 بمبراه ولا ينفق عما قبله من زوجته الغلظة فلما قلنا بانها سواك كانت من اولاد
 اذ لا يلزم العبر ان يتبعوا على اولادهم ملك العسر **وقوله** نكحوا
 كن اولادكم من ما يغفوا عليهم حتى ينفقوا عليهم ظاهر بان الزوج الرجل المشهور
فعم ان اعتقد سبيله و صار حرا فبل ان تنزع زوجته فانه عليه ان يتبع
 عكروته ان كانت الزوجة حرة حلالا او غنقة **لا** **وقيل** فلما قلنا بانها لا تنكح
 زعمنا ان لان الاولاد رجوعا فانها تنكح النفقة **والله اعلم** ان يقول له العسر
 جعبد فانها عكرت حكم الزوجية التوبة العسمة **ونفذ** بالعسر **يقضي**
 ان والعيان الزوجية من نفقة واما ما تنفذ من الزوج بل عساره اذ في نفسه
 فقه وسواء دخل بها ام لا **المسألة** تعلم يتبع ذو صفة من صفة الوفا
 انية ومراعى لم يوتيه شيئا علم بملكه بشيء واذا سقطت فلا نفق عليها
 شيئا من زمن اعراسه فانه لا يرجع عليها بشيء وذلك ويجعل على التبرع وسواء كان
 في حال اللباغ ما اخر او غايها والبراء بالشفقة عدم الزوم لا تنكح ذلك بعد
 زنى العسر لان حبس او عيشته من الحرج فلا نفقة **والعسر** ان نفقة

الزوجة تسقط بحسن زوجها ولا تسقط بحسب غيره من غير ترتيب عليه كان المانع من
 الاستمتاع ليس من جهته وكذلك لا تسقط نفقتها بحسن زوجها في ترتيب عليها او
 نفقة لها لا احتمال ان يكون معه قاتل واقفلة فيكون متكثرا من الاستمتاع لقول اذا
 به لم يمت عليه زوجته البقرة وما نفقة **حرف يعنى** ان الزوجة اذا فرقت
 الرجعة البقرة ان طهر مع طهر ام مع وفقة فلا طهر ولو نفقة اذ زوجها فان نفقتها
 لا تسقط من زوجها لانها نفقة **حرف** وعليها ما ان نفقة من الشعر امل في التفتيح
 اذا فرقت اليد فلا نفقة لها بعد على زوجها (ان ياذن لها او يغير وعلم ردها
 عليها نفقة **حرف** كذا نفقة كذا في الله وذكر العجلاوي ما يجازيها ونهت وراحت
 زيدا بغيره من التفتيح فلا نفقة لها (ان ياذن لها فيكون لها نفقة سبيل ولو
 نفقة نفقة استحق عن نفقة الحنف لم يزلها سؤالا ولو كانت نفقة الحنف
 مفترقا ولا يرفع ما اذا من نفقة الحنف على نفقة الشافعي **وقوله** وان
 تفلة رابع جميع البراءة **والشرذ** بل نفقة من فاعلها فاعل وكله ان عيب وصل
 على ما به ونصير كالتحجج ويبلغ المبلغ المرفوع عليه كالحنف والمذنب والجنون
 وان اعسر بعد غير **بالتسلك** في قينة وان لم يجره حاكم يعسر الزوج
 اذ اعسر بعد ان كان موسرا **فان** ما قبل الزوجة في زمن اليسر من نفقة طهر فان
 في قينة كسائر الزوجين فلا نفقة **فان** اذ لا يسر سؤل كان من نفقة حاكم ام لا ولي
 ينقطع ان شقوا في وقت اليسر على ما قبل في زمن اليسر ولا يسقط اليسر من نفقة
 على **وقوله** **اطان** اليسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجبت عليه
 لغيره لا ما وجبت عليه لنفسه بل الزوجة نفقة من زوجها ما غلبه ان نفقة به حيث
 كان غير سرف **والتميز** ان نفقة **وقوله** ونفقة جمل نفقة عليه غير سرف وان
 معر ان نفقة على اخصر لا يملكه لو ورثت الزوجية على زوجة جمل نفقة

عليه

عليه حال كون ما ان نفقة عليه غير سرف فلا نفقة له **والزوجة** لا نفقة وان كذا
 ان حال ان نفقة عليه فحسب السار يرجع من نفقة على اخصر وان كان معسر ايسر
 ان نفقة عليه غير سرف الا لطلقة فلا رجوع لها بما ان نفقة على زوجها او على اخصر او
 نفقة اخصر غير ما على اخصر **بقوله** غير سرف حال سرف وطهقت (ان
 تكون اخصر او لا انما ان نفقة الرجوع وكذا في نفقة على اخصر لا بد من يمسر
 الا ان يكون اخصر فلو على اخصر ايسر يذلل كذا العغير بقوله وعلى العغير
 ان كذا **قال** علمه النجوى **وطهقت** ان نفقة يومه من سرف وطهقت علمه
 لا كذا **وقد** يستبعد منه ان الرجوع بغير سرف وموكل كذا في رجوع ايسر
والنفقة ان من نفقة على اخصر فلا رجوع له سرف وان يكون له مال
 لا ان نفقة عليه النفقة وينفقر الانفاق منه كذا في رجوع ايسر ليس بيسر النفقة ويعسر
 الوصول اليها وان ينوي النفقة الرجوع وحلف اذ ان نفقة يرجع وان ينفقر في ذلك
 السالك ان تلعق وتجره فيم وان لا يكون سرفا **انما** **وقوله** ولا ان
 سرفا **قال** ان كان جلا بدمي علم به وذا من موسر ويستمر سرفا الزوج الرجوع ومن
 حاله ينفقر طهره ورجوع عليه كذا في نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة
 علم ما **وقوله** **انما** **فان** لم يجره والتمالك من نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة
بالحجرات ان ان نفقة اذ ان نفقة بغير نفقة مع
 علم العلم به كذا نفقة طهره ونفقة بغير سرف انما على طهره اولادهم ان نفقة اذ ان نفقة
 اخصر ولا كس نفقة اخصر اخصر ان لا ينفقر علم النفقة بالان نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة
 ان كذا ان الرجوع عليه بخلافه انما كذا نفقة الصانع **وقوله** **انما**
 معسر نفقة من نفقة على اخصر فلا ان الرجوع له لا نفقة على نفقة الرجوع ونفقة
 ان غير نفقة حاكم كذا نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة اذ ان نفقة

[illegible]

لم ينج فروعكم بها حكم الحكماء كره فروعكم بها حكمكم فلا تفتقر عن الوصية
الزنى لانها كانت بفضيلة الحكماء لا بالزنى وكذلك لا تفتقر عن الوصية
اذا انفق عليه شخص غير متبرع فاجزأ الزوجه عن علي وجبت عليه لان ما عند
اجابهم مع هذا **المؤلف** تبع ابن الحارث من ان نفقة الاضحية غير متبرع حكم
انفاق بها مع انه لا ينضم للنسب غير متبرع الا اذا وقع الانفاق بعد الحكم
ارتضاء ابن عمر فلو مال ان يعرضها بنفسها لها اولاد انفق بقوله عليهما
غير متبرع لكنه انفق بطلاق نفقة الزوجة ولا تفتقر عن الزوج بمحض زنها لانها
في مقابلته الاستمحاء واستمرت اذ دخل زمته ثم طلق **يعني** ان النكاح
اذا دخل بها زوجها ومن زمته ثم طلقها ومن طلقها من زمته فانه نفقتها استمر على
انها وكذا نفقة الزوج اذا طلقها للولد والتم ذمتها وقوله ان دخل زمته وكذا
تستمر نفقتها ان رسلها والى اذ بها الاستمرار للعدو في من زوجتها نفقتها على زوجها
لا على الأب لان عادة اعادة الزواني الى الاهل ترونها صغيره حجة او زمته ثم طلق
وهو الا انه يطلق او يزوج بلا نفقة حجة فلو كان على الكسب من غير السؤال شيئا او عا
وهو الزمته عن الزوج ثم طلقها بعد طلاقه شيئا فلا تعود نفقتها اليه كذاة واجبة على
الزوج **فقولنا** لان عادة اعادة اهلها حجة ومثلها حجة او زمته ومثل
له اعادة الزواني اذ يعود لزوجها عادة بعد الطلاق او نفقة **وبعد**
لان عادة اهلها حجة ومثلها حجة فلو طلقها بعد طلاقه حجة او نفقة
ومثل ان يعود او دخول الزوج فلو طلقها بعد طلاقه حجة او نفقة الزوجه الزوج
وقولنا اعادة الزواني اذ اذ طلقها زمته ثم زالت الزمته عن الزوج ثم
طلقها بانه لم يزوج الزمته **فصل** في نفقة الزوج عليه نفقة ولها الا ان
تتبع كذا حال الزوج في المعروف لا نفقة على الزوج لو طلقها الصغير البتة (يعني ولا ابن)

ضموی

والله اعلم

[illegible]

بالولي من له ولاية على المصاهرة **و** ما يقع من الكلام على نقاء
 الخطأ مع الزوج الغريب عما أو غير مستتر في الكلام على نقاء مع الزوج اللا
 حبس ومو كما قال الحنفية بقاء من الزنا في الخطأ وإن كان الزوج (مبني)
 في وقت مسائل **أولها** قوله عطف على المستحسن من قوله ١٧٢ إن يعلم أو لا يعلم
 غير إيم يعني (١٧) إذا تزوجت برجل احبس من المصاهرة ولم يقبل القبول غير إيم
 فإنها تبقى على خطأتها وتوفد أو لا يقبل غير الخطأ في الكلام السهل أو لم يضعه المشر
 في عهد عمراده مراد المؤلف بهذا الخطأ إذا اشكك في صحة ما يوجبها بجنس
 مثلاً الغيب منها والمصاهرة وضع وأنت المرفقة أن ترفع عنده اشكك الخطأ
 لها وقالت (١٧) رفعة (١٧) بين ورقتي اللاح بيان صحة في مثنى أو قالت المرفق
 أن لا رفعة في بيت إيم ولا رفعة عنده اشكك لها الخطأ فإن الحق في ذلك
 الخطأ نكاح **فإن قلت** كلام المؤلف لا يعبر عن الزنا إلا إذا (١٧) إذا
 تزوجت واشكك الخطأ لم يعبر ما أيت المرفق (١٧) رفعة عنده من ذلك الخطأ
 للمير ولو رقت المرفق (١٧) رفعة عنده اشكك الخطأ لما وليت كذا
قلت إحيى به في كلام المؤلف من مضافاً إلى غير ذلك أنه لا
 لا دليل عليه فعبارة غير صحيحة **فإن قلت** هو إيم (١٧) يقول عنده من ذلك
 في الضمير على اللاح المتقدمة **والمراد** ببيت لها ما اشكك لها الخطأ بعمرها
 بتزوجها كما قرئ في النسخ ولا يصح حمل كلام المؤلف على ما إذا لم تتغير الخطأ عن
 اللاح بتزوجها لعدم وجود خلاف في وجوده موصوفاً بما يوجب إذا في ما أثر القول
 لا تتغير الخطأ عن اللاح حالاً وأما حمله على بيتي (١٧) مع قوله (١٧) يكون
 للولي قاضي (١٧) أو لا يكون للولي قاضي أو غير قاضي أو غير قاضي **يعني**
 أن الخطأ لا يشكك في الخطأ بتزوجها لم يفسد خطأتها فيك لم يبر للولي بعد

ص

التمتع على سيرة محرمه (١٧) والتمتع

بعد ما خلاصه شرعي طافوا أو يكون له لانه غير قاضي أو غير قاضي
 كما **ابن عمر** أو من مرة **يعني** (١٧) إذا كان المصاهرة إذا كان غير أو من مرة
 وتزوجت برجل احبس من المصاهرة فإن الولي يفسد خطأه ولا يتزوج منها وظاهر
 سواء كان الغير قاضي أو غير قاضي أو غير قاضي أو لا يعلم كلام المؤلف هنا
 ويميل إلى مرفقه (١٧) إيم (١٧) أو لا يعلم (١٧) أو لا يعلم (١٧) أو لا يعلم (١٧)
 اللاح للغير لكونه ليس قاضي في يستحق الخطأ قبله وإن كان ثم في يستحق الخطأ
 قبله اشكك الخطأ (١٧) ثم نعم كلام الحنفية بقاء من الزنا في الخطأ (١٧) أو لم يضعه المشر
 في عهد عمراده مراد المؤلف بهذا الخطأ إذا اشكك في صحة ما يوجبها بجنس
 مثلاً الغيب منها والمصاهرة وضع وأنت المرفقة أن ترفع عنده اشكك الخطأ
 لها وقالت (١٧) رفعة (١٧) بين ورقتي اللاح بيان صحة في مثنى أو قالت المرفق
 أن لا رفعة في بيت إيم ولا رفعة عنده اشكك لها الخطأ فإن الحق في ذلك
 الخطأ نكاح **فإن قلت** كلام المؤلف لا يعبر عن الزنا إلا إذا (١٧) إذا
 تزوجت واشكك الخطأ لم يعبر ما أيت المرفق (١٧) رفعة عنده من ذلك الخطأ
 للمير ولو رقت المرفق (١٧) رفعة عنده اشكك الخطأ لما وليت كذا
قلت إحيى به في كلام المؤلف من مضافاً إلى غير ذلك أنه لا
 لا دليل عليه فعبارة غير صحيحة **فإن قلت** هو إيم (١٧) يقول عنده من ذلك
 في الضمير على اللاح المتقدمة **والمراد** ببيت لها ما اشكك لها الخطأ بعمرها
 بتزوجها كما قرئ في النسخ ولا يصح حمل كلام المؤلف على ما إذا لم تتغير الخطأ عن
 اللاح بتزوجها لعدم وجود خلاف في وجوده موصوفاً بما يوجب إذا في ما أثر القول
 لا تتغير الخطأ عن اللاح حالاً وأما حمله على بيتي (١٧) مع قوله (١٧) يكون
 للولي قاضي (١٧) أو لا يكون للولي قاضي أو غير قاضي أو غير قاضي **يعني**
 أن الخطأ لا يشكك في الخطأ بتزوجها لم يفسد خطأتها فيك لم يبر للولي بعد

نسباً إذا زاد العلم مثلاً السبع المذكور بالخصوص قبله آخره من الخطأ في **و** أحسن زفير
 لدولي حرر العودان الولي للخصوص عتلاً وأراد السبع ملان لا يكون له أخزله بعد ويصفي
 غير إيدان العقب كما أراد ولا يمكن **و** أحسن زفير الحريم الولي العقب لا يسلم في قوله
 لا يلاحظه فقه لأن العقب تحت فكي سيرة سيرة **و** أحسن زفير **و** قوله ولما معهم له
 عن خصوص **و** قوله **و** أن **و** صيغة متألعة في الجمعهم إذا كان سابع الولي الحرر الولي
 الحر السبع المذكور سبعة مفعولاً في الخطأ **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 ضيقاً على المشهور **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
تسليم **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 لي الحرر المحضون فإن سابع السبع المذكور سبعة مفعولاً في الخطأ **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 من الزاوية السبع الخاضع وسبع الولي **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 الولي الموجب لأخر الولي من مفعولاً **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 ثم وزعت فلا تسفك خطأه الخاضع بسبع **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 لي مفعولاً **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 أو غير **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 منصوب على النظر في مفعولاً **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 الخطأ **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 مستمرة **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 أن الخطأ **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 أو سابع الخطأ **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 برز **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 بلا إيدان **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه

الضمير **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 أن سبعة الخطأ **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 مفعولاً **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 نقل **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 عن قوله **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 معجم **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 له **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 السبع **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 أبرز الضمير **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 مستقلة **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 مع **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 قوله **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 فعل **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 فعل **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
و يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 الحق **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 غير **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 فإن كان **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 ب **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 سلم **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 إذا لم **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه
 لم **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه **و** يلاحظه

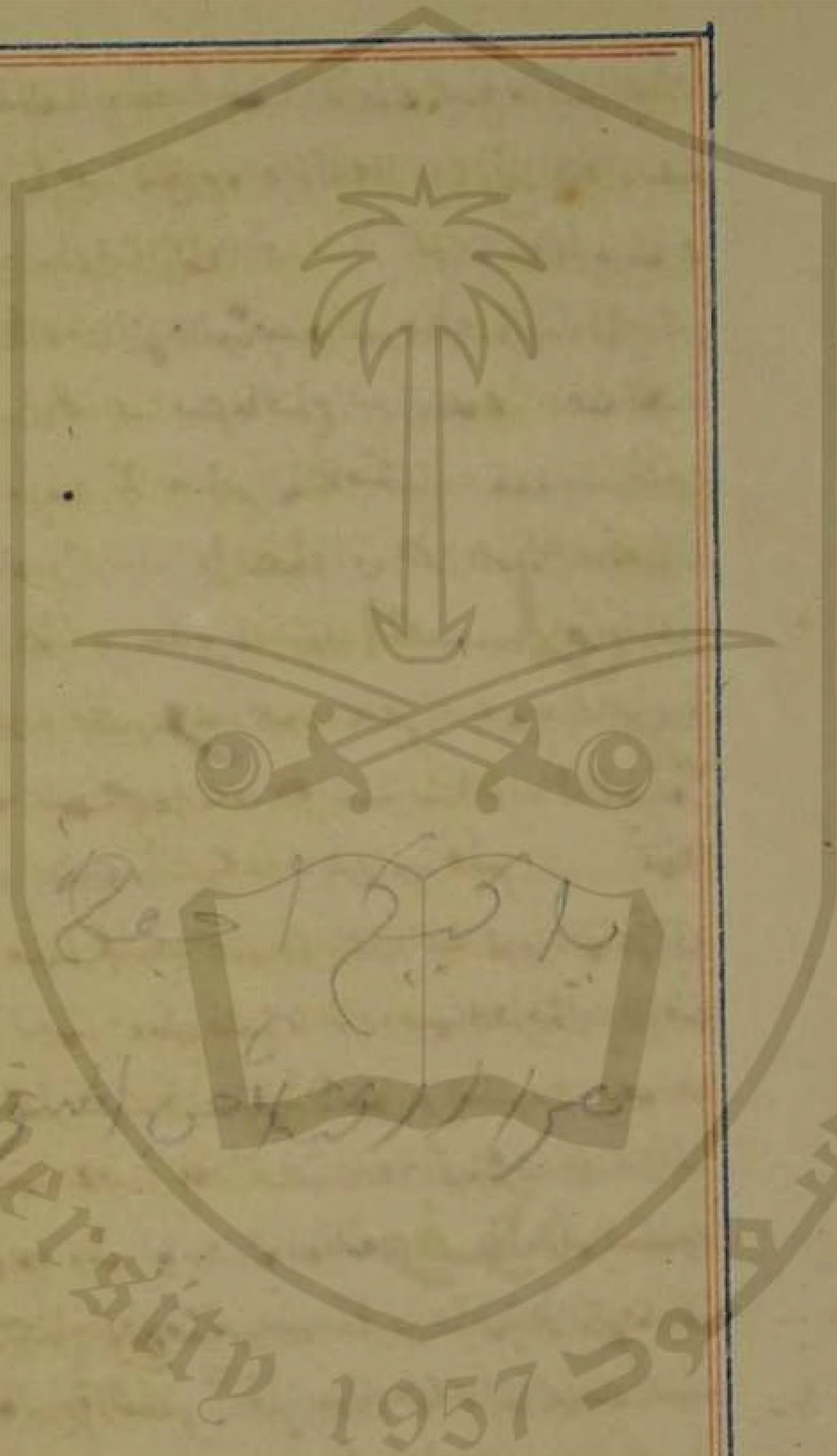


الحفاظة

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَوَلِيِّهِ

[illegible]

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

٢٤

King Saud

University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University